

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة الأقصى - غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

آراء أبي الفتح عثمان بن جني النحويّة والصرفيّة
في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان

دراسة وصفية تحليليّة

إعداد الطالب:
نشأت داوود الشافعي

إشراف الأستاذ الدكتور : محمود محمد العامودي

والدكتور: حسين راضي العايدي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في النحو
والصرف

1437 هـ - 2016 م



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأقصى بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة

الطالب/ة : **نشأت داوود سلمان الشافعي** لنيل درجة الماجستير في كلية الآداب اللغة العربية - تخصص نحو

وصرف ، وموضوعه (آراء أبي الفتح عثمان بن جني النحوية والصرفية في ارتشاف الضرب ومنهج السالك

لأبي حيان) وبعد المناقشة العلنية التي تمت يوم الثلاثاء 17 شعبان الموافق 2016/5/24م مايو الساعة الواحدة

والنصف ظهراً بقاعة المؤتمرات غزة ، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من :

.....	(رئيساً ومشرفاً)	أ.د. محمود محمد العامودي
.....	(مشرفاً ثان)	د. حسين راضي العايدي
.....	(مناقشاً داخلياً)	د. محمد مصطفى القطاوي
.....	(مناقشاً خارجياً)	د. فوزي إبراهيم أبو فياض

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالبة/ة درجة الماجستير في كلية الآداب اللغة العربية - تخصص نحو

وصرف، إذ تمنحه/ها هذه الدرجة فإنها توصيه/ها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه/ها في خدمة

دينه/ها ووطنه/ها

والله ولي التوفيق

عميد الدراسات العليا

د. محمد إسماعيل حمونة

ملخص الدراسة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد الصادق الوعد الأمين وعلى آله الكرام الطيبين، وصحبه الأخيار، ومن سار على أثره الي يوم الدين.

فهذه رسالة بعنوان : "آراء ابن جني النحوية والصرفية في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان دراسة وصفية تحليلية" جمعت فيها الآراء النحوية والصرفية لابن جني (392هـ) من كتابي ارتشاف الضرب، ومنهج السالك لأبي حيان (745هـ)، وقد بلغ عدد المسائل النحوية والصرفية، التي جمعتها تسعاً وتسعين مسألة نحوية وصرفية، منها إحدى وثمانون مسألة في النحو، وثمانية عشرة مسألة في الصرف، ثم تناولت كل مسألة بالتوضيح والتحليل، ومناقشة الآراء النحوية والصرفية فيها، وبعد ذلك قمت بدراسة الموافقات والاعتراضات في المسائل المذكورة، عند كل من أبي حيان وابن جني؛ فكانت النتيجة أن اتفق العالمان على اثنتين وستين مسألة في رأييهما، واختلفوا في سبع عشرة مسألة، وسكت أبو حيان عن تسع عشرة مسألة (ذكر المسألة وذكر رأي ابن جني ولم يعترض عليه ولم يؤيده) وتوصلت في نهاية الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة ولعل أهمها : وقفت في هذا البحث على شخصيتين من أهم أعلام النحو العربي، فابن جني من أهم أعلام النحو في القرن الرابع الهجري، وأبو حيان من أهم أعلام النحو العربي، في القرن الثامن الهجري، وعلى جهودهما النحوية والصرفية وتم الكشف عن آراء ابن جني النحوية والصرفية، في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان، ودرستها وتوثيقها ثم النظر في موافقات واعتراض أبي حيان لهذه الآراء. كما أوردت في الخاتمة عددا من التوصيات: كان منها كتاب ارتشاف الضرب موسوعة نحوية تضمنت الآراء النحوية والصرفية، لمعظم النحاة ممن سبقوا أبا حيان فهي مادة زاخرة للبحث والدراسة. وكتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك يحتاج إلى دراسة شاملة متعمقة .

Abstract

The morphological and grammatical opinions of Ibn Jenny in the two books entitled " Irtishaf Al Dharab and Manhaj Al Salik" by Abu Hayyan.

All praise is to our Creator Allah, the Lord of lords and all peace and blessings are for our Mesasnger, Mohammad and his followers and blessed family.

This is a thesis with the title " The Morphological and Grammatical Opinions of Ibn Jenni in the two books " Irtishaf Al Dharab and Manhaj Al Salik" by Abu Hayyan"- an analytic and descriptive study". In this thesis, I gathered the morphological and grammatical opinions of Ibn Jenny(392H) from the two books

" Irtishaf Al Dharab and Manhaj Al Salik" by Abu Hayyan (745H).

The number of morphological and grammatical issues which I collected reached about 99 issues. Among of which, there were 81 grammatical issues and 18 morphological issues. Then, I have dealt with each issue with elaboration, analysis and morphological and grammatical discussion. After that I tend to study all points of approval and disapproval in the issues mentioned between Abu Hayyan and of Ibn Jenni. I came to a conclusion that both scholars agreed on 81 issues but disagreed in 17 ones. This means that they agreed 83% and differed 17%. Still, their percent of agreement is high. At the end of this study, I reached to a number of crucial results such as:

I basically depended on two of the most well-known characters in the Arab grammar. Ibn Jenny is one of the most important grammarian scholars in the fourth hijri century, while Abu Hayyan is the same but in the eighth hijri century. I could find out the morphological and grammatical opinions of Ibn Jenny in the books *Irtishaf Al Dharab* and *Manhaj Al Salik* for Abu Hayyan ". then I studied and deeply documented all the approvals and disapprovals related to Abu Hayyan. and I finally mentioned a number of recommendations among of which was the book of

" *Irtishaf Al Dharb*" which is a grammatical encyclopaedia that included the morphological and grammatical opinions of most grammarians who preceded Abu Hayyan. That is an enrichment material for research and study. In addition, the book of *"Manhaj Al Salik"* in its comments on the Millennium of Ibn Malik, still needs a profound and a comprehensive study.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ
أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ
خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى الشمس والقمر والدي الغالي وأمي العزيزة.
إلى زوجتي الغالية رفيقة دربي .
إلى أبنائي وبناتي وأحفادي.
إلى إخواني وأخواتي .
إلى كل من تعلّق قلبه بالقرآن والعربية .
إليهم جميعاً أهدي هذا العمل سائلاً الله القبول .

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الخاص والحر من :

الأستاذ الدكتور/ محمود محمد العامودي -حفظه الله-

الذي فتح لي عقله , وقلبه , وبيته , ومكتبته , وأفاض علي من زاهر علمه , وما لقيني إلا هاشاً باشاً , وما عرفته إلا أستاذاً ناصحاً , وعالماً فاضلاً , فله مني كل التقدير والعرفان , فجزاه الله عني خير الجزاء .
والشكر موصول إلى الدكتور حسين راضي العايدي الذي أفاض علي من علمه , وقدم لي النصح والمشورة , إلى أن خرج هذا البحث إلى النور , فجزى الله عنا أساتذتنا الكرام بخير ما يجازي به عباده العلماء العاملين , وأدامهم الله لخدمة العربية.

شكر وعرّفان

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة الأقصى, التي أتاحت لنا هذه الفرصة للدراسة فيها, وأن ننهل من معينها العذب, الذي لا ينضب. وأخص بالذكر كلية الآداب قسم اللغة العربية, وكذلك عمادة الدراسات العليا, ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بوافر الشكر والعرّفان, لأساتذتي الكرام في جامعة الأقصى, والذين رافقونا في فترة الدراسة النظرية, وكل منهم قد ترك فيّ بصمته الخاصة, ولا أستثني منهم أحداً .

وأقدم بالشكر الجزيل للدكتور فوزي أبو فياض الأستاذ المشارك بالجامعة الإسلامية, ونائب عميد كلية الآداب بالجامعة الإسلامية سابقاً المناقش الخارجي, والأستاذ إبراهيم شيخ العيد الأستاذ المشارك بجامعة الأقصى ورئيس قسم اللغة العربية السابق فيها, المناقش الداخلي. وقد استفدت كثيراً منهما في مناقشة خطة البحث وكانت ملاحظتهما القيمة منارات أضاعت لي الطريق, حتى خرج هذا البحث للنور فلهم مني كل الشكر والعرّفان.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد الصادق الأمين ، وصحابته الغر الميامين ، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد :

يعدّ الإمام العالم الأصولي المجتهد أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) إمام عصره وعالم زمانه ، إذ نهل من كل العلوم بمختلف أنواعها من ثقافة عصره ، وترك لنا موسوعة عظيمة من مؤلفاته النحوية والصرفية .

ومن الكتب النحوية والصرفية التي تركها أبو الفتح عثمان بن جني اللمع والمحتسب والخصائص والمنصف وسر صناعة الإعراب والتصريف الملوكي ، وغيرها .

ويعد كتابا ارتشاف الضرب من لسان العرب، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك للإمام أبي حيان الأندلسي (ت745هـ) من أهم مؤلفاته في علم النحو ، حيث جمع فيه آراء العلماء السابقين له .

وقد احتوى هذان الكتابان المهمان على آراء النحاة بمختلف مذاهبهم واتجاهاتهم الخاصة ومن هنا بدأت فكرة جمع ودراسة آراء أبي الفتح عثمان بن جني من هذين الكتابين لأبي حيان الأندلسي ؛ لمكانة أبي حيان العظيمة في خدمة النحو العربي .

سبب اختيار الموضوع

- 1- يعد كتابا ارتشاف الضرب ومنهج السالك من أهم الكتب النحوية التي خلفها أبو حيان لما يحويانه من المسائل النحوية منذ عصر سيبويه حتى عصره ، وكثرة الشواهد النحوية ، واعتماد أبي حيان في تأليفه على كل من سبقه من النحاة حتى القرن الثامن الهجري .
- 2- من أهم ما ورد في هذه الموسوعة النحوية كثير من آراء علماء اللغة والنحو في المسائل اللغوية والنحوية المتعددة ، وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة التي تتناول آراء العالم النحوي الجليل أبي الفتح عثمان بن جني الواردة في هذه الموسوعة ، وسيقوم الباحث بتخريجها من مظانها النحوية لصاحبها أبي الفتح عثمان بن جني .

3- تحليل آراء أبي الفتح عثمان بن جني الواردة في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان ومدى اتفاق أبي حيان معه واختلافه ، وذلك لما لاحظته من كثرة آراء أبي الفتح عثمان بن جني المذكورة في الكتابين .

4- بيان أثر أبي الفتح عثمان بن جني في أبي حيان الأندلسي

منهج دراسة البحث

لقد اقتضت طبيعة البحث أن يسلك الباحث في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، لدراسة الموضوعات المشكلة لموضوع البحث ، ولمناسبة المنهج لمثل هذه الدراسات ، والذي يعتمد على الخطوات الآتية :

1- تخرج آراء أبي الفتح عثمان بن جني الواردة في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك وتوثيقها من كتبه .

2- دراسة هذه الآراء لأبي الفتح عثمان بن جني وتحليلها .

3- بيان مدى توافق هذه الآراء مع المدارس النحوية المختلفة .

4- بيان مذهب أبي الفتح عثمان بن جني من خلال آرائه النحوية .

5- الوقوف على موافقات ومخالفات أبي حيان في كتابيه مع ابن جني في المسائل النحوية المتنوعة .

6- أثر أبي الفتح عثمان بن جني في مؤلفات أبي حيان الأندلسي .

صعوبات البحث:

1- كبر حجم كتاب ارتشاف الضرب إذ يبلغ حوالي ألفين وسبعمائة صفحة .

2- الكتاب ممتلئ بالآراء النحوية بشكل كبير مما يجعل البحث صعباً .

3- في كثير من المسائل لم تظهر شخصية أبي حيان بل كان ناقلاً أميناً للآراء ومكتراً فيها فلم أكن أعرف هل هو مع أو ضد هذا الرأي أو ذاك .

4- لم تتوفر لي نسخة حديثة لكتاب منهج السالك إلا بعد جهد حيث وفرها لي الأستاذ الدكتور محمود العامودي بآرك الله فيه والنسخة التي كانت متوفرة لدي وهي النسخة الأمريكية سيئة الطباعة والتنسيق .

الدراسات السابقة لموضوع البحث :

- 1- ابن جني النحوي ،د-فاضل السامرائي ،رسالة ماجستير ،جامعة بغداد -طبعة دار النذير -بغداد 1969م.
- 2- ابن جني اللغوي ،د-عبد الغفار هلال ،رسالة دكتوراة -جامعة الأزهر 1970م.
- 3- جهود الشريف الزيدي النحوية في شرح اللمع لابن جني
أمل محمد الهليبان ،رسالة ماجستير ،جامعة آل البيت 2009م.
- 4-شواهد القراءات القرآنية في شروح الألفية -أبو حيان الأندلسي والأشعموني :رسالة ماجستير ،للباحث منير شطناوي _ جامعة اليرموك ،1998م.
- 5- اعتراضات أبي حيان على الفراء في كتاب ارتشاف الضرب - دراسة نحوية وصرفية -
زياد خلف أبو حليب - رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية - غزة - تحت إشراف - أ. د. محمود محمد العامودي 1432هـ-2011م .

أهداف الدراسة :

- اتفقت الدراسات السابقة على أهمية دراسة كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك ، وتناولتها من عدة جوانب مختلفة ، غير أن هذه الدراسة تتميز عن سابقتها بتناول آراء أبي الفتح عثمان بن جني ، والتي لم تتناولها الدراسات السابقة ، وتهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي :
- 1- بيان مكانة أبي الفتح عثمان بن جني عند أبي حيان الأندلسي ، وأهمية آرائه .
 - 2 - هذا البحث يظهر موافقات أبي حيان واعتراضاته في كتابيه ارتشاف الضرب ومنهج السالك على أبي الفتح عثمان بن جني .
 - 3- تقديم دراسة مستقلة حول أثر أبي الفتح عثمان بن جني في أبي حيان الأندلسي .

خامسا : خطة البحث :

خطة بحث مقترحة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف تحت عنوان :

آراء أبي الفتح عثمان بن جني النحوية والصرفية
في ارتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان
دراسة وصفية تحليلية

اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع، وذلك على النحو الآتي :

المقدمة : وفيها سبب اختيار البحث وأهميته ومنهج البحث والدراسات السابقة عليه.
التمهيد وفيه :

- حياة أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) .
- حياة أبي حيان (ت745هـ) ، وكتابه ارتشاف الضرب ومنهج السالك .

الفصل الأول : أراء أبي الفتح عثمان ابن جني النحوية والصرفية في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان، وفيه مبحثان:

المبحث الأول :أراء أبي الفتح عثمان ابن جني النحوية في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان.

المبحث الثاني :أراء أبي الفتح عثمان ابن جني الصرفية في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان.

الفصل الثاني

موقف أبي حيان من أبي الفتح عثمان بن جني

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : موافقات أبي حيان لأبي الفتح عثمان بن جني بالتأييد أو السكوت .

المبحث الثاني : اعتراضات أبي حيان على أبي الفتح عثمان بن جني .

المبحث الثالث : أثر أبي الفتح عثمان بن جني في أبي حيان

الخاتمة : وفيها نتائج البحث وتوصياته.

التمهيد:

ترجمة ابن جني

نسبه:

هو أبو الفتح ,عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي,(392هـ) من أعلم الناس بالنحو والصرف .

وهو من أعلام النحو العربي في القرن الرابع الهجري, وأبوه كان عبداً مملوكاً رومياً⁽¹⁾. ولم يعرف عن أبيه شيء, قبل قدومه للموصل وأشار ابن جني إلى نفسه قائلاً:

فإن أصبح بلا نسب فعلمي في الورى نسبي

على أنني أوول إلى قوم سادة نجب

قياصرة إذا نطقوا أرم الدهر ذو الخطب

وجنّي بكسر الجيم وتشديد النون وكسرها, ومعنى كلمة جني في اللغة الرومية الكريم الفاضل⁽²⁾ .

مولده ووفاته:

ولد في الموصل سنة ثلاثين وثلاثمائة, وتوفي ليلة الجمعة في السابع والعشرين من صفر سنة 392هـ.

عصره:

كان القرن الرابع الهجري زمن انحدار سياسي كبير, حيث كانت الدولة العباسية في زمن ضعف وانقسام, وكانت الخلافة مجرد رمز سياسي ضعيف, لا حول له ولا قوة وكانت دولة الخلافة منقسمة إلى دويلات متناحرة مثل : الفاطميين في مصر والحمدانيين والإخشيديين⁽³⁾.

صفاته:

لم تذكر لنا كتب السير الكثير عن صفات ابن جني, إلا أنه من الثابت أنه كان ممتعاً بعينه أي أعور وذكر ذلك في شعره :

فقد وحياتك مما بكيث خشيت على عيني الواحدة

وقد كان في لسانه لكنة؛ من عجمة أبيه وهذه الصفات لم تقدح في علمه, وعظم شخصيته وإفاضته على علوم العربية.

(1) انظر ترجمة ابن جني: وفيات الأعيان 246/3 ومعجم الأدباء 91/12 ويغية الوعاة 132/2 والعبير في خبر من عبر 183/2.

(2) الخصائص 6/1.

(3) الخصائص 57/1.

شيوخه:

أخذ ابن جني النحو عن أبي علي الفارسي، حيث لازمه أربعين عاماً فأخذ عنه، وأحسن الأخذ .

وهو الذي تتلمذ على يديه وأخذ عنه منهجه. وتجمع الروايات على أن أبا الفتح صحب أبا علي بعد سنة 337هـ ولازمه في السفر والحضر أربعين سنة، ومن مقولات الفارسي المشهورة: "لقد زببت قبل أن تحصرم"، حيث قالها الفارسي عن ابن جني وهو يومئذ ابن سبعة عشرة عاماً، وأخذ عن الأخفش، وأخذ عن كثير من رواة اللغة والأدب منهم أبو بكر محمد المعروف بابن مقسم، وروى عن ثعلب، كما روى عن المبرد. ويروي ابن جني عن الأعراب الذين لم تقسد لغتهم، وممن أخذ عنهم أبي عبد الله الشجري. (4)

ابن جني والمنتبي:

كان المنتبي محباً لابن جني فقد قال عنه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس، وعندما كان يصعب أي شيء، من نحو وغيره، كان المنتبي يقول: سلوا ابن جني. كان ابن جني يعجب بالمنتبي ويستشهد بشعره في المعاني، وهو أول من شرح ديوانه.

أثر ابن جني فيمن بعده:

فتح ابن جني في العربية أبواباً لم يتسن فتحها لسواه. ووضع أصولاً في الاشتقاق، ومناسبة الألفاظ للمعاني، وإهمال ما أهمل من الألفاظ وغير ذلك. ومن الذين استفادوا من بحوثه ابن سيده، وابن سنان الخفاجي وابن الأثير وغيرهم. (5)

عقيدة ابن جني:

لم يعرف عن ابن جني أنه كان شيعياً، وإن كان الظاهر من أمره ذلك، والأظهر أنه إنما كان يصانعهم، وكان من دواعي مصانعته لهم أن كان ذوو السلطان من آل بويه منهم، وهو كان متصلاً بهم صلة قوية وكان البويهيون يحرصون على إظهار شعائر الشيعة. (6) كان ابن جني بصري المذهب كشيخه أبي علي، ويجري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب ويدافع عنه، على أن ابن جني لشدة حبه للعلم فكان يأخذه من أهله، بصرياً كان أو غيره، فيكثر من النقل عن ثعلب و الكسائي ويمدحهما على اختلافه معهما في المذهب. (7)

(4) الخصائص 14/1.

(5) ابن جني، الخصائص 29/1-30.

(6) ابن جني، الخصائص، 37/1.

غير أن شوقي ضيف يده بغدادياً من طراز خاص. (8)

شعر ابن جني:

كان ابن جني يقول الشعر ولكنه كان مقلاً فيه، غير مشهور به. (9)

أسرته:

لا يعرف من أسرة ابن جني غير أبيه، وعلى الرغم من شهرته بكنيته (أبي الفتح) إلا أن المصادر لم تذكر أن له ولداً بهذا الاسم، وما ذكر له: علي وعالٍ وعلاء، يقول فيهم ياقوت الحموي: (كلهم أدباء فضلاء، قد خرجهم والدهم، وحسن خطوطهم فهم معدودون في صحيحي الضبط، وحسني الخط) (10) **كتبه :**

مجموع ما تركه ابن جني حوالي سبعة وستين مصنفاً ما بين وجيز ووسيط ومتوسط ومن أهمها :
الخصائص ، اللمع في العربية، التصريف الملوكي ، التمام في تفسير أشعار هذيل ، سر الصناعة ،
تفسير ديوان المتنبي ، المحتسب في شرح الشواذ ، المقصور والممدود ، المذكر والمؤنث .

الإمام أبو حيان

أولاً: التعريف بالإمام أبي حيان:

اسمه ومولده ونشأته:

هو أثير الدين، أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الأندلسي،
الغرناطي، الحيايني، الشهير بأبي حيان (11).

ولد في غرناطة في آخر شوال سنة 654هـ، وبها نشأ (12)، بدأ أبو حيان حياته بدراسة القرآن
الكريم وحفظه، حتى ألمَّ رحمه الله بالقراءات صحيحتها وشاذها. وجال في بلاد المغرب، ورحل إلى
مالقا، ثم قدم إلى مصر قبل سنة ثمانين وستمائة (13).

(7) السامرائي ، ابن جني النحوي، 245.

(8) شوقي، مدارس نحوية، 270.268.

(9) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 338/2.

(10) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، 19/5.

(11) العسقلاني ، الدرر الكامنة 307/4.

(12) السبكي ، طبقات الشافعية 277/9.

(13) نفس المصدر السابق.

وقد أخذ العلم بالتلقي فقال: «وعدة من أخذت عنهم أربعمئة وخمسون شخصاً، وأما من أجازني فكثير جداً»⁽¹⁴⁾.

مكانته العلمية:

قال عنه ابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى: «شيخ النحاة، العَلَمُ الفرد، والبحر الذي لم يعرف الجزر، بل المد، سيبويه الزمان، والمبرد إذحمي الوطيس بتشاجر الأقران، إمام النحو الذي لقاصده منه ما يشاء، ولسان العرب الذي لكل سمع لديه الإصغاء.

ويقول الصفدي: وكان يعقد مقارنة بين علماء العربية القدامى ومكانة أبي حيان بينهم في مقارنة طريفة لطيفة هزلية فيقول: "فلو رآه يونس بن حبيب لكان بغيضاً، أو عيسى بن عمر لأصبح من تقعره محدباً، أو الخليل لكان بعينه قذاه، أو سيبويه لما تردى من مسألته الزنبورية برده، أو الكسائي لأعراه حلة جاهه عند الرشيد وأنساه".⁽¹⁵⁾

أجمع أهل زمانه وعصره على إمامته وكان إماماً منتقياً به، وربوا أولادهم على مختصراته وأباؤهم على النظر في مبسوطاته، وكان يعتبر من أهم العلماء في زمانه وذاع صيته شرقاً وغرباً وسمع المشرق العربي والمغرب بعلمه ومصنفاته وسعة أفقه، وغزارة علمه، وضربت الأمثال باسمه، مع صدق اللهجة وكثرة الإتيان والتحري»⁽¹⁶⁾.

وقال الزركلي في ترجمته: «من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات»⁽¹⁷⁾.

ولقد أخذ عنه العلم كثيرون حتى صار من تلامذته أئمة وأشياخ في حياته، وهو الذي جسّر الناس على كتب ابن مالك ورغبهم فيها وشرح لهم غامضها. وأما مؤلفاته فكثيرة، انتشرت في حياته وبعد وفاته في كثير من أقطار الأرض، وتلقاها الناس بالقبول، ومن أهمها⁽¹⁸⁾:

ارتشاف الضرب من لسان العرب

(14) الداودي، طبقات المفسرين 287/2.

(15) أعيان العصر 32/5.

(16) السبكي، طبقات الشافعية 279/9.

(17) الزركلي، الأعلام 152/7.

(18) ابن حجر، الدرر الكامنة 305/4 وانظر التفسير والمفسرين 318/1.

منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك
التذليل والتكميل في شرح التسهيل
منطق الخرس في لسان الفرس
إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب
الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية
المبدع في التصريف
التذكرة في العربية
التكميل في شرح التسهيل
تفسير البحر المحيط

هذا وكان أبو حيان مالكي المذهب كعامة أهل المغرب والأندلس، ثم أصبح ظاهرياً، حيث انتشر هذا المذهب في الأندلس، ولما قدم إلى مصر وجد مذهب الظاهرية مهجوراً فيها فتمذهب للشافعي⁽¹⁹⁾. وكان يتمسك بطريقة السلف الصالح وكان بعيداً كل البعد عن الاعتزال والتجسيم والفلسفة⁽²⁰⁾.

وفاته:

توفي رحمه الله عشية يوم السبت الثامن والعشرين من صفر، سنة 745هـ، بمنزله بظاهر القاهرة، ودفن بمقابر الصوفية⁽²¹⁾.

كتابا أبي حيان ارتشاف الضرب ومنهج السالك:

بالنسبة لكتابه ارتشاف الضرب فقد سماه ارتشاف الضرب من لسان العرب ،فالضرب هو العسل الأبيض الغليظ . وأما لسان العرب فهو لغتهم الجميلة . يقول أبو حيان: "ولما كمل هذا الكتاب خلواً مبانيه من التشبيح والتعقيد حلواً معانيه للمفيد والمستفيد سميت ارتشاف الضرب من لسان العرب".⁽²²⁾ والداعي لكتابته؛ أنه رأى أن من سبقه كانت كتبهم تنقصها الشمول والإتقان ، وأراد ان يضع كتاباً يعتمد على التمثيل أكثر من الاستدلال في كتابه السابق التذليل والتكميل.

(19) ابن حجر ، الدرر الكامنة 4/305.

(20) الصفدي ، أعيان العصر 2/47.

(21) السبكي ،طبقات الشافعية 9/179.

(22) ارتشاف الضرب ص4.

واعتمد في مصادره على كل كتب النحو السابقة ،وكذلك كتب الحروف، والنوادر، والشعر ،
والمعاجم، والحديث، والتفسير، فهو بحق موسوعة نحوية شاملة لا غنى لطالب العلم عن الرجوع
إليها. (23).

ورتب الكتاب ترتيباً يخالف المؤلف فبدأ بالصرف أولاً، ثم النحو وكان معظم مصطلحاته
النحوية بصرية .

أما كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، فهو أول كتاب كتبه أبو حيان، وهو
شرح لألفية ابن مالك، ولم يسبقه في شرح الألفية إلا ابن الناطم، ولكن ابن الناطم كان شرحه
مختصراً بشكل كبير.

أما أول من شرح الألفية بحق وبطريقة مطولة، وشرحه شرحاً وافياً فكان أبو حيان في كتابه
منهج السالك ، وظلت طريقة شرحه هي المعتمدة لشراح الألفية من بعده، علماً بأن سبعة منهم هم
من تلاميذ أبي حيان ، يقول أبو حيان :

المقصد الأول لكتابة هذا الكتاب: تبين مقيد أطلقه، ووضح أغلقه، ومخصص عممه،
ومعين أبهمه، وموجز طوله.

والمقصد الثاني: التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام، ونسبته للأئمة الأعلام.

والمقصد الثالث: حل ما يهجس في أنفس النشأة من مشكلاتها. (24) ولم يتطرق للصرف في
منهج السالك بل شرح خمسمائة بيت من الألفية في النحو وكان مقلداً في ذكر الآراء بخلاف
الارتشاف.

(23) ارتشاف الضرب 36-38.

(24) منهج السالك ص 1.

الفصل الأول: أراء أبي الفتح عثمان ابن جني النحوية والصرفية في كتابي ارتشاف الضرب
ومنهج السالك لأبي حيان, وفيه مبحثان:

-المبحث الأول :أراء أبي الفتح عثمان ابن جني النحوية في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج
السالك لأبي حيان.

- المبحث الثاني :أراء أبي الفتح عثمان ابن جني الصرفية في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج
السالك لأبي حيان.

الفصل الأول

المبحث الأول :

أراء أبي الفتح عثمان ابن جني النحوية في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان.

1-الإعراب

يقول أبو حيان⁽²⁵⁾: "وحركات الإعراب: ضمة، وفتحة، وكسرة، والحركة مع الحرف لا

بعده خلافاً لابن جني الذي يرى أن الحركة بعد الحرف".⁽²⁶⁾

التوضيح والتحليل:

إذا قلنا: يكتبُ فإن ابن جني يرى: أن حركة الإعراب صوت الضمة في يكتبُ، أي أن

الحركة بعد الحرف، وليست الحركة مع الحرف، أي أن حركة الإعراب والبناء بعد الحرف .

2-باب المضممر

القول في الضمير:

يقول ابن مالك:

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ		كَأَنَّتَ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ
وَدُو اتَّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبَيِّنُ		وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا
كَأَلْيَاءٍ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ		وَالْيَاءِ وَ أَلْهَا مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَأَ ⁽²⁷⁾

يقول أبو حيان⁽²⁸⁾ في ارتشاف الضرب: "عن اشباع ضمير المؤنث المخاطبة، فإن كان في موضع

رفع بفعل ماضٍ، فتاءً تضم للمتكلم، وتفتح للمخاطب، وتكسر للمخاطبة، نحو ضربت، ضربت، ضربت

(25) ارتشاف الضرب 834 وانظر الخصائص 329/2.

(26) انظر سر الصناعة 28/1.

(27) متن ألفية ابن مالك ص4

وحكي ضربتي بياء ساكنة، بعد كسرة المؤنث قال الأخفش في كتابه الأوسط: هي لغة رديئة

لرببعة تقول ضربتيه وأعطيتكيه للمرأة وتقول للرجل: أعطيتكاه⁽²⁹⁾.

وأشدد أبو الفتح عثمان ابن جني :

رَمَيْتِيهِ فَأَقْصَدْتُ فَمَا أَخْطَأْتُ فِي الرَّمِيَةِ

بِسَهْمَيْنِ مَلِيحَيْنِ أَعَزَّتْكِهَما الطَّبَّيَّةُ⁽³⁰⁾

في باب المضمر، وهذه تسمية البصريين. وأما الكوفيون فيسمونه الكناية والمكنى، ولا

يحتاج إلى حدٍ ولا رسم وهو ينقسم إلى: متكلم، ومخاطب، وغائب، في موضع مرفوع، وموضع

منصوب، وموضع مجرور⁽³¹⁾ وقسموا المرفوع إلى: مستكن، وبارز، وإلى منفصل، ومتصل.

ولا تقع أنا موقع التاء ولا يجوز قال أنا قاله سيبويه⁽³²⁾.

التوضيح والتحليل :

تم الحديث فيما سبق عن الضمائر والضمير هو: ما دلّ على غيبة، نحو: هو، وهي؛ أو

مخاطب، نحو: أنت، وأنتم؛ أو متكلم، نحو: أنا، ونحن. وقد عبّر ابن مالك عن المخاطب، والمتكلم

بقوله: "أو حضور"، والمراد: ما كان حاضراً موجوداً، كالمخاطب، والمتكلم وتعريف الضمير المتصل

ما لا يُبدأ به في النطق، ولا يقع بعد إلاً، كالكاف في (أكرمك)، والياء في (ابني)، والياء، والهاء في

(سليّه)

(28) ارتشاف الضرب 912.

(29) الكتاب 200/4 .

(30) البيتان بلا نسبة في شرح الكافية للرضي 420/2 والخزانة 268/5 ومشكل إعراب القرآن 403/1 والقوافي للتوحي 103.

(31) ارتشاف الضرب 834.

(32) الكتاب 350/2 .

والضمائر مبنية لشبهها بالحروف من جهة الوضع (نفس العدد أو مقارب لعدد الحروف)

وهي تشبه الحروف من حيث الجمود وعدم التصريف.

وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ		وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظُ مَا نُصِبَ
لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّ نَا صَلَحَ		كَاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمِنْحَ (33)

أما في مسألة اشباع ضمير المؤنث المخاطبة مثل قولنا: ضربتيه - قرأته - كتبته فيقر كل

من أبي حيان وكذلك ابن جني أنها لغة رديئة لربيعه وأنها موجودة في اللغة على ضعفها وما كان

لغة قبيلة فلا يُردُّ.

3- حاجة الضمائر إلى التفسير

يقول أبو حيان (34): " تحتاج الضمائر إلى مفسر، فكل من ضمير المتكلم، وضمير

المخاطب، تفسره المشاهدة. أما إن تأخر المفسر نحو قوله: ضرب غلامه عمراً، فأجازه ابن

جني (35): ".

التوضيح والتحليل:

أما ضمير الغائب، فيحتاج إلى تفسير، والأصل في مفسره أنه يتقدم عليه، فإذا تقدم اسمان

متساويان في الرتبة؛ كان الضمير عائداً على الأقرب، إلا إن دل دليل على أنه ليس للأقرب مثال

(33) متن ألفية ابن مالك ص4

(34) ارتشاف الضرب 943.

(35) الخصائص 293/1 مغني اللبيب 492/2 وانظر منهج السالك 37/2.

جاءني زيد وعمرو أكرمته، فالضمير لعمرو⁽³⁶⁾ ؛ لأن (زيد وعمرو) تساويا في الرتبة فكان الضمير للأقرب.

وأما في قولنا :اشتريت جواداً وعلماً فركبته ،فالضمير هنا للجواد ؛يفسره الدليل أن الجواد هو الذي يركب، وكذلك في الآية القرآنية ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾⁽³⁷⁾ فإن الضمير في قوله: فإنه رجس ،عائد على خنزير لا على اللحم ؛ لكونه أقرب مذكور أما إن تأخر المفسر نحو قوله :ضرب غلامه عمراً، فأجازه ابن جني⁽³⁸⁾ .

وفي هذه المسألة، يرى الباحث أن أبا حيان يتوافق مع رأي ابن جني، الذي يتفق مع رأي ابن مالك ورأي الأخفش، من أهل البصرة وكذلك مع رأي الطوال، من أهل الكوفة وهو من أصحاب الكسائي

في هذه المسألة السابقة نجد أن " المفعول به متأخر عن الفاعل مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول، فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة جميعاً، وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين، خلافا لابن جني - تبعا للأخفش - وللرضي، وابن مالك في بعض كتبه.ومن ذلك قول الشاعر :

كَسَا جِلْمُهُ ذَا الْجِلْمِ أَثْوَابَ سُودْدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ⁽³⁹⁾

(36) المساعد/109 .

(37) الأنعام /45 .

(38) مغني اللبيب 2/492.

(39) البيت للناخعة من الطويل في ديوانه 9 انظر الأشموني 2/95 والمساعد 1/112.

الشاهد فيه: قوله " كسا حِلْمُه ذا الحلم، ورقَّى نداه ذا الندى " فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول، فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة جميعاً، وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين، خلافاً لابن جني - تبعاً للأخفش - وللرضي، وابن مالك في بعض كتبه. (40)

4- دخول (ال) على الأعلام

يتحدث أبو حيان (41): في كتابه ارتشاف الضرب، عن دخول (ال) على الأعلام ويقول: " ودخول (ال) على الأعلام منها ما هو لازم الدخول مثل النجم، والعيوق، والسماك، ومنها ما هو غير لازم الدخول، وذلك على الصفات، والمصادر، كالحارث، والعباس، والحسن. وقد ذكر أبو الفتح في قول الشاعر: (42)

كَأَنِّي وَالْعَدَاءُ لَمْ نَسْرِ لَيْلَةً وَلَمْ نُزِجْ أَنْضَاءَ لَهْنٍ دَمِيلٍ (43)

يقول ابن جني معلقاً: أجرى عدااء مجرى حارث وأجرى العدااء مجرى الحارث والعباس إلا أنه لا ضمير في عدااء لبعده عن الصفة بتعريه من لام التعريف، وفي العدااء ضمير لوجود اللام المختصة بتعريف الصفة هذا هو الظاهر".

التوضيح والتحليل:

(40) شرح ابن عقيل 107/2.

(41) ارتشاف الضرب 967. التنبيه على مشكلات الحماسة لابن جني 113

(42) ارتشاف الضرب 968.

(43) البيت من الطويل لعني ابن مالك انظر شرح الحماسة للمرزوقي 885/2 والتنبيه على مشكلات الحماسة لابن جني 113.

ويقول ابن جني ⁽⁴⁴⁾: ولا يبطل التصغير العلمية نحو زييد وحريث وعمير وذكر أبو الفتح :

أن من الناس من يقول إن تصغير الترخيم يبطل العلمة وأبطله بقول الأعشى :

أَتَيْتُ حُرَيْثًا زَائِرًا عَنْ جَنَابِهِ فَكَانَ حُرَيْثٌ فِي عَطَائِي جَامِدًا ⁽⁴⁵⁾

إن الأعلام تكون إما مرتجلة، وإما منقولة، المراد بالمنقول : ما أُخِذَ من كلام العرب ثم وُضع على العلم دون تغيير في اللفظ المأخوذ منه سواء كان المأخوذ منه له أصل اشتقاقي كـ ((حسن)) أم كان جامدًا كـ ((أسد)) .

والمراد بالمرتجل : العلم الذي أُخِذَ لفظه من مادة مشتقة إلا أن لفظ العلم هذا لم يسبق له أن استعمل قبل العلم في غيره نحو : ((عثمان)) ، فليس عثمان بهذا اللفظ مستعملًا في غير العلم .

في هذا البيت السابق دليل على أن التصغير والترخيم لا يؤثر في العلمية وفي قول الشاعر

حريث إنما يريد الحارث بن ولة ولو كان منكراً لأدخل عليه (ال) ومن السابق نلاحظ أن

التصغير لا يبطل العلمة وهذا هو رأي ابن جني ودخول أل على الصفات والمصادر غير لازم

الدخول مثل الحارث والعباس والحسن وقد وافق أبو حيان على ذلك .

5- باب المعرفة بالأداة

يقول أبو حيان ⁽⁴⁶⁾: أن ابن جني يجيز أن نقول : " أهلك الناس الدينارَ الحمرَ والدرهمَ

البيضَ "؛ لأن الدرهم والدينار لما كانا جنسين جازت صفتها بالجمع . ويقول: أن أل التي للعموم

تدخل على الجمع إن لم يكن معهوداً كقوله تعالى :

(44) ارتشاف الضرب 969 .

(45) البيت للأعشى من الطويل ديوان الأعشى 62 انظر مجاز القرآن 126/1 والدرر اللوامع 48/1 والكامل 53/3.

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾⁽⁴⁷⁾

التوضيح والتحليل:

وقسم النحاة هذه الأداة إلى عهدية وجنسية ، فالعهدية قد تكون ما دخلت عليه

متقدماً لفظاً كقوله تعالى: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ إذ تقدم ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾

﴿(48) وحاضراً مبصراً كقولك القرطاس لمن سدد سهماً⁽⁴⁹⁾، أو حاضراً في العلم كقول الله تعالى : ﴿

إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾⁽⁵⁰⁾ أي الغار المعهود المعروف أما (أل) الجنسية، وهي التي يراد بها الجنس،

فهذه هي التي يستفاد بها العموم، وهي على ثلاثة أنواع :

النوع الأول: الداخلة على الجمع، مثل: المؤمنون، المسلمون، الرجال .

النوع الثاني: (أل) الداخلة على أسماء الأجناس، مثل الماء، البيع .

النوع الثالث: (أل) الداخلة على الأسماء المفردة، مثل: الإنسان، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾⁽⁵¹⁾

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾⁽⁵²⁾، هنا (أل) دخلت على اسم مفرد، وكانت جنسية، فتفيد العموم.

(46) ارتشاف الضرب 988.

(47) النساء 34/4.

(48) المزمل 15/73-16.

(49) ارتشاف الضرب 385.

(50) التوبة 40/9

(51) المائدة 38/5.

(52) النور 2/24.

6-الموصول ب(أل) وصلته

يقول ابن مالك :

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تَسَاوِي مَا ذَكَرَ	وهكذا ذو عند طيء شهر ⁽⁵³⁾
---	--------------------------------------

يقول أبو حيان ⁽⁵⁴⁾: "إِنْ كَانَ الْمَوْصُولُ (أَلْ) عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَقُولُ : هُوَ مَوْصُولٌ فَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ أَلْ وَصَلْتِهِ بِشَيْءٍ الْبَتَّةَ، وَجَاءَ مَا ظَاهَرَهُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الصَّلَةِ عَلَى أَلْ إِذَا كَانَ الْمَوْصُولُ وَالْمَعْمُولُ مَجْرُورَيْنِ الْمَوْصُولُ بِمَنْ وَالْمَعْمُولُ بِحَرْفٍ جَرٍ ⁽⁵⁵⁾ ".

نحو قوله تعالى ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ ⁽⁵⁶⁾ فالمبرد يقول: والتقدير وكانوا (أعني فيه) من الزاهدين ⁽⁵⁷⁾ ويعبر عن هذا بالتبیین ، وقيل بمحذوف تدل عليه الصلة زاهدين فيه وهذا ما قاله: المبرد ،والجرمي، وابن السراج، وابن جني وقيل: يتعلق المجرور بالصلة نفسها.

التوضيح والتحليل :

نحن نعلم أن الأسماء الموصولة لفظ يدل على معين بواسطة جملة تذكر بعده تسمى صلة الموصول ، مشتملة على ضميره ، ينقسم الموصول الاسمي إلى قسمين :

اسم موصول مختص ، واسم موصول مشترك .

(53) متن ألفية ابن مالك ص6

(54) ارتشاف الضرب 1043.

(55) ارتشاف الضرب 1043.

(56) يوسف 20/12.

(57) الكامل 36/1.

و(أل) سابقة الذكر من الاسم الموصول المشترك ، في المسألة مثل قولنا :
 كرمت المدرسة الفائز في المسابقة وكأننا نقول: الذي فاز؛ فلا يجوز
 الفصل بين أل وصلته بشيء البتة، فإذا تقدم معمول الصلة ، فإننا نقدره
 مثل قول الله تعالى: ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾⁽⁵⁸⁾ والتقدير:
 أعني لكما .

7-باب المبتدأ والخبر

يقول ابن مالك:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا		كذلك رفع خبرٍ بالمبتدا
والخبر الجزء المتم الفائدة		كانه برّ والأيادي شاهده ⁽⁵⁹⁾

يقول أبو حيان ⁽⁶⁰⁾ : "والمسألة التي نتناولها في هذا الباب، هي ما هو الرفع للمبتدأ والخبر؟
 وقد اختلف العلماء في الرفع لهما؛ أما ابن جني فيرى أنهما ترافعا وهو رأي الكوفيين في هذه
 المسألة". ويميل إليه أبو حيان.

فذهب سيبويه وجمهور البصريين: أن الرفع للمبتدأ الابتداء، وأن المبتدأ يرفع الخبر. وقد
 نسب هذا إلى سيبويه⁽⁶¹⁾، وكذلك قال به المبرد⁽⁶²⁾، وذهب الأخفش، وابن السراج، والرماني إلى
 أنهما مرفوعان بالابتداء.

وذهب الجرمي، والسيرافي، وكثير من البصريين، إلى أنهما مرفوعان بتعريفهما للإسناد من
 العوامل اللفظية⁽⁶³⁾.

(58) الأعراف 21/7.

(59) متن ألفية ابن مالك ص 8

(60) ارتشاف الضرب 1085. اللع لابن جني 110-111

(61) الكتاب 81/1.

(62) المقتضب 48/2.

وذهب الكوفيون أن كلاً منهما رفع الآخر وكذلك أطلق النقل عنهم ابن مالك، فيقول ابن مالك: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر. فإن لم يكن ثم ذكر ترافعا، أي رفع كل منهما الآخر قال: وهذا مذهب الكوفيين، وهو اختيار ابن جني؛ أي أن ابن جني، وافق الكوفيين في رأيهم هذا. وقد وافقه أبو حيان، ووافق الكوفيين في هذه المسألة وهو أن يرفع كل منهما الآخر.

التوضيح والتحليل:

في هذه المسألة السابقة، وهي: ما هو الرفع لكل من المبتدأ والخبر؟ نجد أن كثيراً من البصريين وعلى رأسهم سيبويه، يرون أن الرفع للمبتدأ الابتداء، والمبتدأ يرفع الخبر.

وذهب كثير من البصريين، إلى أنهما مرفوعان بتعريفهما للإسناد، من العوامل اللفظية⁽⁶⁴⁾.

أما أبو حيان هذه المرة، فنراه يميل إلى رأي الكوفيين.

وكان قد سبقه في ذلك ابن جني، ومن بعده ابن مالك، وهم يرون في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون. أن كلاً منهما رفع الآخر أي ترافعا ونفهم من هذه المسألة جانباً مهماً من شخصية ابن جني، وكذلك أبو حيان، أنهما امتازا بعدم التعصب وبالموضوعية العلمية، بل كانا مع ما اعتقدا أنه صحيح سواء كان هذا الرأي للكوفيين أم للبصريين.

8- وقوع الظرف والجار والمجرور التامّين خبر المبتدأ

يقول ابن مالك:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرف جرّ	ناوين معنى كائنٍ أو استقر ⁽⁶⁵⁾
---------------------------	---

يقول أبو حيان⁽⁶⁶⁾: في كتابه ارتشاف الضرب "يقع الظرف، والجار والمجرور التامان خبراً للمبتدأ. نحو: زيدٌ أمامك، وبكر في الدار. والعامل فيه اسم فاعل، من كون مطلق، أي زيد

(63) ارتشاف الضرب 1085.

(64) ارتشاف الضرب 1085.

(65) متن ألفية ابن مالك ص 8

كائن أمامك وبكر كائن في الدار ،قال ابن مالك : نص على ذلك الأخفش ،وأوماً إليه سيوييه .وذهب أبو علي ،وتبعه ابن جني ، والزمخشري إلى أن العامل الفعل: أي زيد استقر أمامك".

ولكن بالعودة إلى كتاب اللمع في العربية :نجد أن ابن جني قد قال: بأن العامل هو الاسم وليس الفعل. فيقول: والكلام لابن جني "تقول زيد خلفك فزيد مرفوع بالابتداء والظرف بعده خبر عنه والتقدير زيد مستقر خلفك فحذف اسم الفاعل تخفيفاً وأقيم الظرف مقامه "(67)

التوضيح والتحليل:

في قضية الإخبار بالظرف ،والجار والمجرور،فعندما نقول: زيد أمامك، فإن (زيد) ليس، ولا يعني أمامك ؛بخلاف قولنا: زيد مجتهد، فزيد هو مجتهد، ومجتهد هو زيد.

أما في قولنا: زيد في الدار، فزيد تخالف في الدار.وهنا لابد من تقدير محذوف سواء كان هذا المحذوف، اسم فاعل مقدر: نحو كائن ،أو مستقر أو فعل مثل: استقر. وابن جني قال: بأن العامل الاسم (مستقر) وليس الفعل كما قال أبو حيان (68) إلا أنهما اتفقا على أنه لابد من مقدر سواء كان اسماً أو فعلاً .

9-تعدد الخبر مع اتحاد المبتدأ

يقول ابن مالك :

وأخبروا باثنين أو بأكثر	عن واحدٍ كهم سرّاة شعرا (69)
-------------------------	------------------------------

يقول أبو حيان (70): "أجاز ابن جني، تقديم أحد الخبرين على المبتدأ وكل منهما متحمل ضمير المبتدأ".

(66) ارتشاف الضرب 1121.

(67) اللمع في العربية 28/1.

(68) ارتشاف الضرب 1121.

(69) متن ألفية ابن مالك ص 9

(70) ارتشاف الضرب 1138، والتمام لابن جني 234

في جواز تعدد الخبر، مع اتحاد المبتدأ خلاف، فمنهم من أجازاه مطلقاً، سواء كان الخبر مفرداً متعدداً كقولنا: زيد شاعر، كاتب، أو كان الخبر المتعدد جملة كقولنا: زيد أبوه مسافر، وأخوه قائم، أم كان الخبر مركباً من الخبر المفرد، والخبر الجملة، كقولنا: زيد قائم أبوه مسافر .

أما ابن عصفور فيقول: المبتدأ لا يقتضي إلا خبراً واحداً، وإن اقتضى الأمر أكثر من خبر ، فلا بد من حرف عطف ،بين كل خبر وآخر، فلا نقول زيد منطلق، قائم ،ولكن زيد منطلق وقائم⁽⁷¹⁾ .

أو أن نقول : زيد أبوه مسافر، وأخوه قائم، إلا أن تريد وصفه في حين واحد كقولنا: هذا حلو حامض، أي مز وقد أجازاه سيبويه، هذا رجل منطلق، على أنهما خبران. أما الأخفش فيقول: هذا حلو حامض ،حلو هي الخبر، أما حامض فهي صفة. وكأنه يقول: بأنه حلو وصفته الحموضة⁽⁷²⁾ .

أما في مسألة :هذا زيد منطلق، فزيد ومنطلق خبران لهذا. أو أن زيد خبر، وتضمير هو منطلق فمنطلق هنا خبر للمضمّر. وجمهور العلماء على أنهما خبران؛ ولا يجوز الفصل بينهما ولا يجوز تقدمهما، على المبتدأ .

التوضيح والتحليل :

يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد، لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى، والنعت يجوز تعدده، فكذا ما هو بمنزلته. والتعدد نوعان:

- 1- أن يتعدد لفظاً ومعنى. وعلامة هذا النوع صحة الإخبار بكل خبر على انفراده. نحو: معهدنا علمي أدبي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾⁽⁷³⁾ ف (هو) مبتدأ و (الغفور) خبر أول و (الودود) خبر ثان، وقد تعدد الخبر في اللفظ والمعنى. وإذا استعمل هذا النوع بالعطف جاز اتفاقاً.
- 2- أن يتعدد لفظاً لا معنى، وعلامة هذا النوع عدم صحة الإخبار بكل خبر على انفراده، لقيام الخبر المتعدد مقام خبر واحد نحو: هذا البرتقال حلو حامض. أي متوسط بين الحلاوة والحموضة، ولا يجوز الإخبار بكل خبر على انفراده؛ لأنه لا يتم المعنى المراد، ولا يجوز العطف؛ لأن المجموع بمنزلة الخبر الواحد في المعنى .

(71) ارتشاف الضرب 1137.

(72) معاني القرآن 385/1.

(73) البروج 14/85.

في هذه المسألة عدة جوانب :

1-جواز تعدد الخبر ،مع اتحاد المبتدأ سواء كان الخبر مفرداً، متعدياً ،أو جملة متعددة، أو مركباً ،كما في الأمثلة الآتية: زيد شاعر، كاتب أو كان الخبر المتعدد جملة كقولنا : زيد أبوه مسافر ،وأخوه قائم .أم كان الخبر مركباً من الخبر المفرد، والخبر الجملة كقولنا : زيد قائم أبوه مسافر .

2- المبتدأ لا يقتضي إلا خبراً واحداً، وإن اقتضى الأمر أكثر من خبر، فلا بد من حرف عطف بين كل خبر ،وآخر؛ فلا نقول زيد منطلق قائم ولكن زيد منطلق وقائم⁽⁷⁴⁾ أو أن نقول :زيد أبوه مسافر، وأخوه قائم وهذا رأي ابن عصفور.

3-هذا حلو حامض فيرى الأخفش أن (حلو) خبر وأن (حامض) صفة له.

4-هذا زيد منطلق، فزيد ومنطلق خبران لهذا،أو أن (زيد) خبر، وتضمير(هو منطلق) فمنطلق هنا خبر للمضمّر. وجمهور العلماء على أنهما خبران ،ولا يجوز الفصل بينهما ،ولا يجوز تقدمهما على المبتدأ .أجاز ابن جني تقديم أحد الخبرين على المبتدأ، وكل منهما متحمل ضمير المبتدأ.

10- دخول الفاء على الخبر الذي لا يشبه الشرط مثل الأمر والنهي

يقول أبو حيان⁽⁷⁵⁾: " تدخل الفاء على الخبر، الذي لا يشبه الشرط مثل: الأمر، والنهي مثل زيد فاضربه ،وزيد لا تضربه. وكذلك زيد فاضربه، وزيد فليقم، فقد أجازة الأخفش⁽⁷⁶⁾ ،والفراء، وابن جني.

وحملا عليه قول الشاعر من الرجز

يا ربّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ

(74) ارتشاف الضرب 1137.

(75) ارتشاف الضرب 1144.

(76) معاني القرآن 83/1.

فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرَحْمُهُ⁽⁷⁷⁾

وأجاز الفراء أيضاً: زيدا فليقم، على تقدير مَزْ زيدا فليقم."

التحليل والتوضيح :

نلاحظ مما سبق جواز دخول الفاء، على الخبر ،الذي لا يشبه الشرط مثل: الأمر والنهي ، ونلاحظ في هذه المسألة التوافق بين ابن جني، وبين الفراء الكوفي وكذلك أبو حيان في نفس الرأي .

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ﴾⁽⁷⁸⁾ هذا مبتدأ (وفليذوقوه) خبر. وهذه الآية من الشواهد على هذه المسألة.

11- إضمار كان الناقصة

يقول ابن مالك :

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب	كمثل أمّا أنت برّا فاقترب ⁽⁷⁹⁾
-----------------------------	---

يقول أبو حيان⁽⁸⁰⁾:

"تضمّر كان الناقصة بعد لدن قال:

مِنْ لَدْ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا⁽⁸¹⁾.

أي من لد أن كانت شولاً ،هكذا قدره سيبويه⁽⁸²⁾ ، ويقدره الجمهور، من لد كانت شولاً وشبهت بلد (أزمان) في قول الشاعر :

(77) البيت بلا نسبة في شفاء العليل 614/2 وشرح الكافية 253/2 والتصريح 299/1 والهمع 110/1.

(78) ص57/38.

(79) متن ألفية ابن مالك ص10

(80) ارتشاف الضرب 1191 .

(81) البيت للرجاز المشهور العجاج انظر الهمع 122/1 والتصريح 194/1 وشفاء العليل 324/1 وشرح الكافية 152/2.

أزمان قومي والجماعة كالذي مَنَعَ الرَّحالة أن تميل مميلاً⁽⁸³⁾

قدره سيبويه أزمان كان قومي. وكذلك قول العرب (أما أنت منطلقاً انطلقت معك) والتقدير أن كنت منطلقاً، فحذف الفعل، وعوض عنها ب (ما) وانفصل الضمير لما حذف الفعل. أما ابن جني (وهو يفسر هذه المسألة) ويستدل بقول أستاذه أبي علي الفارسي ومن قبله سيبويه: بأن ما لما كانت عوضاً؛ نابت مناب كان في العمل".

التوضيح والتحليل :

نلاحظ الحديث في هذه المسألة، أنه لا بد من إضمار (كان الناقصة) بعد لدن، وكذلك أزمان، وكذلك (أما أنت منطلقاً) فيقول ابن جني: وهو يفسر هذه المسألة ويستدل بقول أستاذه أبي علي الفارسي ومن قبله سيبويه:

بأن ما لما كانت عوضاً نابت مناب كان في العمل. أما أبو حيان فيرى أن ما هنا زائدة، بخلاف ما يراه ابن جني بأنها جاءت عوضاً.

12- الحروف العاملة عمل ليس

يقول ابن مالك:

في النكرات أعملت كليس لا	وقد تلي لات وإن ذا العملا ⁽⁸⁴⁾
--------------------------	---

يقول أبو حيان⁽⁸⁵⁾: "إن النافية أجاز إعمالها عمل (ما الحجازية) أكثر الكوفيين، والكسائي، والفارسي، وابن جني. ومنع من ذلك الفراء، وأكثر البصريين، وقيل أن سيبويه أجاز إعمالها، ويقول أبو حيان: وأكثر أصحابنا يرون أنها لا تعمل، وأن قول الشاعر :

إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين⁽⁸⁶⁾ .

(82) الكتاب 265/1.

(83) البيت للراعي النميري من الكامل في ديوانه 234 | نظر الكتاب 305/1 والخزانة 145/3 وشفاء العليل 325/1.

(84) ارتشاف الضرب 1207.

(85) متن ألفية ابن مالك ص 11

إنما جاء للضرورة الشعرية ،ثم نرى أن أبا حيان يميل لرأي ابن جني والكوفيين بقوله والصحيح جواز إعمالها⁽⁸⁷⁾، إذ قد ثبت ذلك لغةً عند أهل العالية شعراً ،ونثراً ومنه قولهم : (وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية) وقولهم (إن ذلك نافعك ولا ضارك) .

التوضيح والتحليل:

وتعمل لا عمل (ما الحجازية) وهو قليل بخلاف (إن) وزعم الأخفش، والمبرد، أنها لا تعمل وزعم أنها رأي سيبويه أيضاً ويقول أبو حيان :أنه سمع في الشعر مثل ذلك؛ لكنه غاية في الشذوذ مثل قول الشاعر :

تَعَزَّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وَزَرَ مما قضَى الله واقياً⁽⁸⁸⁾

وأكثر من أجاز إعمالها ،يشترط تتكثير معموليها، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها، وان لا ينتقض النفي، وان لا يفصل بينها وبين مرفوعها ،غير أن ابن جني أجاز إعمالها في المعرفة وذلك في قول الشاعر :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لا أنا باغياً سَوَاهَا ولا عن حُبِّها مُتَرَاخِياً⁽⁸⁹⁾

إن حرف نفي يعمل عمل ليس بقلّة وندرة ، ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين .
نحو : إن معلّم حاضراً .

بل جاز في اسمها التعريف ، وفي خبرها التثنية نحو: إن محمدًا قائماً.

وتعمل " إن " بشرط حفظ النفي والترتيب ، نحو : إن أحد خيراً من أحد .

وحفظ النفي لا يكون إلا بعدم انتقاض خبرها بإلا ، فإن انتقض أهملت ,

نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾⁽⁹⁰⁾ .

(86) البيت من المنسرح بلا نسبة في شفاء العليل 193/1 وشرح الكافية 196/2 والتصريح 201/1 والدرر اللوامع 96/1.

(87) ارتشاف الضرب 1208.

(88) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح ابن عقيل 313/1 والهمع 195/1 والتصريح 199/1 وشفاء العليل 331/1.

(89) البيت من الطويل للناطقة في ديوانه 122 في شفاء العليل 331/1 والتصريح 199/1 .

وقوله تعالى : ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾⁽⁹¹⁾ .

وأما حفظ الترتيب ألا تقدم خبرها ، أو معموله على اسمها . فلا يصح أن نقول : إن موجودا أخوك ، ولا : إن عمله خالد مشكورا .

ملاحظات:

1 . ذكر النحويون أن " إن " تعمل عمل ليس بقلّة وندرة ، بل إن جمهور النحاة على عدم إعمالها إلا القليل منهم ، وهي بذلك تكون للنفي فقط ، وتدخل على الجمل الاسمية ، والفعلية مثلها مثل " ما " التميمية .

نحو : إن محمدٌ مجتهدٌ . برفع المبتدأ ، والخبر .

ومنه قوله تعالى : ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾⁽⁹²⁾ .

وقوله تعالى : ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾⁽⁹³⁾ .

وقوله تعالى : ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾⁽⁹⁴⁾ .

والموجب لإبطال عملها في هذه الآيات ، وما شابهها هو انتقاض نفيها بإلا .

ومثال دخولها على الجمل الفعلية ، . قوله تعالى : ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾⁽⁹⁵⁾ .

وقوله تعالى :

﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾⁽⁹⁶⁾ .

(90) يوسف 31/12.

(91) الأنعام 25/6.

(92) فاطر 23/35.

(93) ابراهيم 11/14.

(94) غافر 56/40.

(95) التوبة 107/9.

(96) الكهف 5/18.

2 . وكما ينتقض نفي " إن " النافية غير العاملة بحصر خبرها بـ " إلا " ينتقض أيضا بـ " لَمَّا " المشددة . نحو قوله تعالى : ﴿ **إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** ﴾⁽⁹⁷⁾ . وقوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ** ﴾⁽⁹⁸⁾ .

غير أنه ورد النفي بها مع إهمالها دون نقض الخبر بـ " إلا " ، أو " لَمَّا " .

نحو قوله تعالى : ﴿ **إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ** ﴾⁽⁹⁹⁾ . وقوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ** ﴾⁽¹⁰⁰⁾ .

فـ " إن " في الآيتين غير عاملة مع أنها دخلت في الآية الأولى على الجملة الاسمية .

الخلاصة:

- 1-مذهب أكثر البصريين، والفراء من الكوفيين أن (إن) لا تعمل شيئاً.
- 2-مذهب الكوفيين ،والفارسي، وابن جني، أنها تعمل عمل ليس.
- 3-أبو حيان يميل لرأي ابن جني في هذه المسألة ، ويستشهد بلغة أهل العالية فيرى أنها (إن) تعمل عمل ليس .
- 4-(لا) تعمل عمل ليس بشروط وهي تكرير معموليها، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها، وان لا ينتقض النفي، وان لا يفصل بينها وبين مرفوعها.
- 5-ابن جني أجاز أن تعمل (لا) في المعرفة ورأي أبي حيان في ذلك غير واضح ولكن قوله وجاز ذلك في قول الشاعر :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

يُوحِي بِأَنَّهُ يُوَافِقُ ابْنَ جَنِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

(97) الطارق 4/86.

(98) يس 32/10.

(99) يونس 68/10.

(100) الأنبياء 109/21.

13- دخول النفي على (كاد)

يقول ابن مالك :

وبثبوت كاد ينفي الخبر	وحين يُنفي كاد ذاك أجدر
-----------------------	-------------------------

يقول أبو حيان (101) :

"إذا دخل النفي على كاد، ويكاد، دل على نفي المقاربة كغيرها من الأفعال؛ ويلزم من نفي المقاربة نفي خبرها، خلافاً لقوم منهم ابن جني فإنهم يقولون: أن نفيها يدل على وقوع الخبر بعد بطاء، وهو الرأي الذي يؤيده أبو حيان، أن نفي "كاد" يدل على نفي مقاربة الفعل، وهو يقتضي نفي وقوع الفعل، أما إثباتها فيدل على إثبات مقاربة الفعل، ويدل على انتفاء وقوعه".

التوضيح والتحليل:

إذا دخل النفي على كاد ويكاد دل على نفي المقاربة لأنك إذا قلت: كاد يقوم، فمعناه قارب القيام، ولا يقال ذلك عرفاً إلا إذا قارب ولم يفعل. ويشكل على هذا القول: قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (102)، فإن قوله (فَذَبَحُوهَا) إثبات للذبح، وقوله: (وما كادوا يفعلون) نفي للفعل - الذي هو الذبح، وعدم تكراره -، فيلزم التناقض بنفي الشيء وإثباته في آن واحد ومن هنا تثبت صحة رأي ابن جني أن نفيها يدل على وقوع الخبر بعد بطاء وهو الرأي الذي يؤيده أبو حيان.

(101) ارتشاف الضرب 1235.

(102) البقرة 71/2 .

14- القول في تركيب (كأن)

يقول ابن مالك:

لَإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ	كَأَنَّ عَكْسَ مَا لَكَانَ مِنْ عَمَلٍ
كَانَ زَيْدًا عَالَمًا بَأَنِّي	كَفَاءً وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضَعْنٍ (103)

يقول أبو حيان (104) :

" لقد كان للعلماء الأجلاء عدة آراء ،في تركيب كأن فمذهب الخليل، وسيبويه ،وجمهور البصريين والفراء، أنها مركبة من الكاف وأنّ وأعتني بحرف التشبيه فقَدَم .وقال بعض البصريين: هذا خطأ والأولى أن يكون حرفاً بسيطاً ؛وضع للتشبيه كالكاف. ودعوى ابن هشام الإجماع على تركيبها غير صحيحة (105). أما ابن جني فيرى أن الكاف حرف جر (106)." .

التوضيح والتحليل

يستعرض أبو حيان في كتابه القول في تركيب كأن، وأشهر ما استعرضه في هذه المسألة :

- 1- فمذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين، والفراء، أنها مركبة من الكاف وأنّ وأعتني بحرف التشبيه فقَدَم.
- 2- يرى بعض البصريين هذا خطأ ،والأولى أن يكون حرفاً بسيطاً، وضع للتشبيه كالكاف.
- 3- أما ابن جني فيرى :أن الكاف حرف جر ولا يظهر رأي أبي حيان في هذه المسألة بل اكتفى بعرض الآراء .

(103) متن ألفية ابن مالك ص12

(104) ارتشاف الضرب 1238 .

(105) المغني 191/1 .

(106) سر الصناعة 303/1 .

15- القول في (لهنك لقائم)

يقول ابن مالك :

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر	لام ابتداءً نحو إنِّي لوزر ⁽¹⁰⁷⁾
---------------------------	---

يقول أبو حيان⁽¹⁰⁸⁾: " تقول العرب: لهنك لقائم، وكلمة لهنك هي: لأنك مع إبدال الهمزة هاء فقال سيبويه وابن السراج والفارسي: بأن اللام في لهنك ،هي لام القسم واللام الثانية هي لام إن .

وذهب أبو الفتح وبعض النحويين، واختاره ابن مالك ،أن اللام في لهنك هي لام الابتداء؛ لما أبدلت همزة إنك إلى هاء، فجاز الجمع بين حرفي التوكيد. وقال أبو الفتح ابن جني :واللام الثانية زائدة،نحو لهنك لرجل صدق.

وهنا يقول ابن جني: اللام الأولى لام ابتداء والثانية زائدة⁽¹⁰⁹⁾ مثل قول الله تعالى ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾⁽¹¹⁰⁾ .

التوضيح والتحليل:

1- يرى سيبويه وابن السراج والفارسي : بأن اللام في لهنك ،هي لام القسم واللام الثانية هي لام إن.

2- ويرى أبو الفتح وبعض النحويين، واختاره ابن مالك ،أن اللام في لهنك هي لام الابتداء؛ لما أبدلت همزة إنك إلى هاء، فجاز الجمع بين حرفي التوكيد. وقال أبو الفتح ابن جني :واللام الثانية زائدة.

3- أما أبو حيان: فقد اكتفى بطرح وجهات النظر المختلفة، ولم يظهر رأيه واضحاً في هذه المسألة .

(107) متن ألفية ابن مالك ص12

(108) ارتشاف الضرب .1268

(109) الخصائص 315-314/1 .

(110) الفرقان 20/25 .

16- دخول لا النافية للجنس على جمع المؤنث السالم

يقول ابن مالك :

عمل إنَّ اجعل للا في نكره	مفردةً جاءتكَ أو مكرّرة
فانصب بها مضافاً أو مضارعاً	بعد ذاك الخبر اذكر رافعه ⁽¹¹¹⁾

يقول أبو حيان⁽¹¹²⁾ :

"ذهب بعض العلماء من المتقدمين، وابن خروف، من المتأخرين إلى كسر التاء والتتوين عند دخول لا النافية للجنس، على جمع المؤنث السالم، أي تقول: لا مسلماتٍ أو، لا مسلماتٍ وذهب الأكثر إلى كسر التاء دون التتوين، وذهب المازني، والفارسي، إلى البناء على الفتح أما ابن جني فيقول: إذا أضيف (جمع المؤنث السالم) كسر، على الأصل؛ لأنه معرب نحو لا مسلماتٍ زيد".

فإن ركبته مع اسم آخر، وقدمت الاسم على الجمع، مثل لا سرح مسلماتٍ، تفتح التاء؛ لأنه فتح لبناء التركيب، وعلى قياس الأكثرين تكسر؛ لأنه الأصل والصحيح جواز الكسر والفتح دون التتوين وبه ورد السماع .⁽¹¹³⁾

التوضيح والتحليل:

مما سبق نتبين رأي ابن جني، في هذه المسألة، والذي فيه يخالف أستاذه الفارسي إلى جواز الكسر، والفتح، دون التتوين وبه ورد السماع، عند دخول لا النافية للجنس على جمع المؤنث السالم، ولم يظهر موقف واضح لأبي حيان، في هذه المسألة، بل اكتفى بنقل الآراء عن السابقين .

(111) متن ألفية ابن مالك ص13

(112) ارتشاف الضرب 1297.

(113) الخصائص 305/3 .

17- دخول لا النافية للجنس على كلمة مساس

يقول ابن مالك :

عمل إنَّ اجعل للا في نكره	مفردةً جاءتكَ أو مكرّرة ⁽¹¹⁴⁾
---------------------------	--

من المعروف بأن لا النافية للجنس، من أهم شروط عملها ،أن يكون اسمها نكرة .

يقول أبو حيان ⁽¹¹⁵⁾ :

" يتساءل ابن جني كيف عملت لا في (مساس) في قوله تعالى ﴿ لا مِسَاسَ ﴾⁽¹¹⁶⁾ وهي معرفة؟ ويتوجه للسؤال لأستاذه الفارسي فقال ابن جني: سألت أبا علي كيف دخلت لا المختصة بالنكرة، على مساس وهي عندك وعند الجماعة معرفة؟"

فقال أبو علي :ليس التعريف لها بمتمكن ،ألا ترى أنك تقول: في كل موضع لا مساس ولما لم تختص وشاع استعمالها ؛جرت مجرى النكرة فساغ دخول لا عليها وكان أبو علي يمعن النظر في هذا الموضع ⁽¹¹⁷⁾

18- القول في (ألا) التي للتمني وألا للتحضيض

يقول أبو حيان ⁽¹¹⁸⁾ :

"سأل ابن جني أبا علي عن قولنا: ألا رجل؟ هل رجل منصوبة بلا أم بذلك الفعل المقدر؟ فقال: بل بذلك الفعل بمعنى ألا أجد رجلاً. وهذا مخالف لرأي الخليل وسيبويه والجرمي وهم يرون أن رجلاً منصوبة بلا" .

(114) متن ألفية ابن مالك ص13

(115) ارتشاف الضرب 1308.

(116) طه 97/20 .

(117) المحتسب 56/2 .

(118) ارتشاف الضرب 1318 .

ألا التي هي للتمني، وقد اختلف في تركيبها، أو أنها بسيطة، فظاهر كلام النحاة من أنها مركبة من همزة الاستفهام، ولا فالخليل وسيبويه والجرمي يرون: أنها تعمل عمل إنَّ في الاسم خاصة فيبنى معها إن كان مفرداً، ويعرب إن كان مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، ولا يكون لها خبر، لا في اللفظ، ولا في التقدير، ولا تعمل عمل ليس نقول (ألا غلاماً لي) (ألا ماءً بارداً وقال سيبويه: من قال (لا غلاماً أفضل منك) فلا يقال في (ألا غلاماً أفضل) إلا بالنصب⁽¹¹⁹⁾ وزعم المازني والمبرد: أنه يجوز أن تعمل عمل ليس، أو أن تلغى⁽¹²⁰⁾

أما (ألا التي للتحضيض) فأبو حيان فيميل إلى أنها بسيطة، ليست مركبة، وهذه خالفت في المعنى والحكم؛ فلا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدراً مثل قول الشاعر :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبَيَّنَتْ⁽¹²¹⁾

التوضيح والتحليل:

1- يرى النحاة: أن ألا التي للتمني مركبة من همزة الاستفهام، ولا. وأما ألا التي للتحضيض فيرون أنها مركبة، إلا أبا حيان فيرى: أنها بسيطة، غير مركبة ولا يليها إلا الفعل .

2- الخليل وسيبويه ، والجرمي ، يرون: أن ألا التي للتمني ، تعمل عمل إنَّ في الاسم خاصة فيبنى معها إن كان مفرداً، ويعرب إن كان مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، ولا يكون لها خبر ، لا في اللفظ، ولا في التقدير، ولا تعمل عمل ليس.

3- المازني والمبرد: يريان أن ألا التي للتمني تعمل عمل ليس، أو أن تلغى.

4- خالف أبو علي، وتلميذه ابن جني، الخليل وسيبويه والجرمي بأن ناصب الاسم بعد ألا التي للتمني بفعل مقدر - وهو رأي أبي علي - في حين يرى الخليل، وصحبه أن الناصب هو لا العاملة عمل إن.

(119) الكتاب 307/2 .

(120) شرح الكافية 534/1 .

(121) البيت من البحر الوافر لعمر بن قنعبس وبلا نسبة في الكتاب 308/2 وشفاء العليل 388/1 وشرح التسهيل 71/2 وشرح

الجميل 280/2 .

19- أحوال الفعل بالنسبة للفاعل

يقول ابن مالك:

الفاعل الذي كمر فوعي أتى	زيدٌ منيراً وجهه نعم الفتى
ويرفع الفاعل فعل أضمر	كمثل زيدٍ في جواب من قرأ ⁽¹²²⁾

يقول أبو حيان⁽¹²³⁾ :

"فلو قلت: يُوعظ في المسجد رجالٌ. لالتبس عليك الأمر هل رجالٌ هنا فاعل، أم نائب فاعل؟ فلا يجوز إضمار الفعل في هذه الحالة. والجمهور أن هذه الحالة لا يقاس عليها، وذهب الجرمي وابن جني على القياس على ذلك، فأجازا أَكَلَ الطَعَامُ زيدٌ⁽¹²⁴⁾".

وشُرِبَ الماءَ عمرٌو أي أكله زيدٌ وشربه عمرٌو وقد منع ذلك سيبويه وإن لم يلبس.⁽¹²⁵⁾

للفعل مع الفاعل أحوال ثلاثة: فالفعل إما واجب الذكر، وإما واجب الحذف، وإما جائز الحذف، فالأول: ما لا دليل على حذفه فيجب الذكر .

والثاني: إذا وَلِيَ ما يختص بالفعل الاسم، وبعده ما يفسره؛ فيجوز ذلك في إنَّ وحدها في الكلام بشرط أن يكون الفعل بعدها ماضياً، أو يكون منفيّاً بلم مثل:

إن زيدٌ جاءكَ فأكرمه، فزيد هنا فاعل لفعل محذوف وجوباً. ومثال آخر وإن زيدٌ لم يجنك فأهنه.

والحالة الثالثة: إذا أشعرَ به من قبله؛ فيجوز حذف الفعل نحو قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾⁽¹²⁶⁾ بفتح الباء في يُسَبِّحُ (فرجالٌ) فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما قبله، بشرط عدم الالتباس.

(122) متن ألفية ابن مالك ص15

(123) ارتشاف الضرب 1323.

(124) المحتسب 229/1 التصريح 274/1 .

(125) الكتاب 254/1 .

التوضيح والتحليل:

مما سبق نرى أن للفعل مع الفاعل حالات ثلاثة:

1- واجب الذكر: وهو الذي لا يوجد دليل على حذفه.

2- واجب الحذف: إذا وَلِيَ ما يختص بالفعل الاسم، وبعده ما يفسره؛ فيجوز ذلك في إن وحدها في الكلام بشرط أن يكون الفعل بعدها ماضياً، أو يكون منفياً بلم مثل:

إن زيدٌ جاءك فأكرمهُ، فزيد هنا فاعل لفعل محذوف وجوباً .

3- إذا أشعرَ به من قبله؛ فيجوز حذف الفعل نحو قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ بفتح الباء في يُسَبِّحُ (فرجالاً) فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما قبله، بشرط عدم الالتباس.

4- يبدو أن أبا حيان لم يتوافق مع ما ذهب إليه ابن جني من القياس على الحالة الثالثة فأجاز ابن جني (أَكَلَ الطعامَ زيدٌ) أي أكله زيدٌ. وأكد بعدها أبو حيان على منع ذلك من سيبويه حتى وإن لم يلبس.

20- مسألة هل يقام المفعول لأجله مقام الفاعل؟

يقول ابن مالك:

ينصب مفعولاً له المصدر إن		أبان تعليلاً كجد شكراً وذن
وهو بما يعمل فيه متّحد		وقتاً وفاعلاً وإن شرط فقد
فاجرره ب الحرف وليس يمتنع		مع الشروط كلزهدٍ ذا قنع ⁽¹²⁷⁾

(126) النور 36/24 .

(127) متن ألفية ابن مالك ص20

يقول أبو حيان (128) :

"ذهب الفارسي، وابن جني، والجمهور ، بأن المفعول لأجله لا يقام مقام الفاعل، سواء أكان منصوباً، أم بحرف الجر .

وذهب بعضهم أنه يجوز، إذا كان بحرف الجر لا إذا كان منصوباً".

ومن ذلك قول الشاعر :

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مَنْ هَيْبَتَهُ فلا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَئِسُ (129)

التوضيح والتحليل:

لأنك في الجار والمجرور تقول: مُرَّ بزيدٍ وعمرُو ،وهنا أقيم الجار والمجرور مقام نائب الفاعل في موضع رفع، لذلك لك أن تقول: (وعمرُو أو وعمرِو) وعلى ذلك اعتمد من جَوَز أن يقوم المفعول لأجله إذا كان بحرف جر مقام الفاعل .ولم يجز ذلك الفارسي وابن جني.

ولا يجوز للجار والمجرور، المقام مقام الفاعل، أن يتقدم على الفعل كقولنا: (بزيدٍ سير)؛ لأن الفاعل ومن قام مقامه لا يتقدم على الفعل.

21- إذا كان المفعول المطلق من غير لفظه

يقول ابن مالك:

وقد ينوب عنه ما عليه دلّ	كجَدَّ كلَّ الجدِّ وافرح الجدل (130)
--------------------------	--------------------------------------

يقول أبو حيان (131) : " إن كان المفعول المطلق، من غير لفظ فعله، نحو: قعد جلوساً فمذهب الجمهور أنه منصوبٌ بفعل مضمر، أي جلس جلوساً.

(128) ارتشاف الضرب 1337.

(129) البيت من البسيط للفرزدق مغني اللبيب 320/1 والتصريح 290/1 وأوضح المسالك 146/2 والكامل 57/2.

(130) متن ألفية ابن مالك ص19

وقيل بالفعل الظاهر ومذهب ابن جني ومن قبله الفارسي التفصيل (132) .

فإن كان للتوكيد عَمَلَ فيه الفعل المضمر ،الذي هو من لفظه نحو :جلس جلوساً في مثالنا السابق
 قعد جلوساً وإن كان مختصاً : فإما أن يكون له فعل أو لا، فإن كان له فعل عمل فيه الفعل
 المضمر، وإلا عمل فيه الفعل الظاهر، نحو: قعد القرفصاء والاختصاص يكون بأل العهدية تقول
 ضربته الضرب أي الضرب المعهود ولا يجوز دخول ال على المصدر كأن تقول :قام زيد القيام ،
 فإذا أردت أن يستقيم الكلام تقول: قام زيد القيام الحسن ؛أي لابد من نعته.

التوضيح والتحليل:

لا يختلف موقف ابن جني في هذه المسألة اختلافاً كبيراً مع رأي الجمهور إن كان المفعول
 المطلق، من غير لفظ فعله، نحو: قعد جلوساً فمذهب الجمهور أنه منصوبٌ بفعل مضمر، أي جلس
 جلوساً وقيل بالفعل الظاهر أما ابن جني والفارسي فقد فصّلا في هذه المسألة فقالا: فإن كان للتوكيد
 عَمَلَ فيه الفعل المضمر ،الذي هو من لفظه نحو :جلس جلوساً في مثالنا السابق قعد جلوساً وإن
 كان مختصاً : فإما أن يكون له فعل أو لا، فإن كان له فعل عمل فيه الفعل المضمر، وإلا عمل فيه
 الفعل الظاهر.

22-القول في إذ الظرفية

يقول ابن مالك :

الظرف وقت أو مكان ضمنا		في باطّرادٍ كهنا امكث أزما
فانصبه ب الواقع فيه مظهرا		كان وإلا فانوه مقدّرا (133)

يقول أبو حيان (134) : "وابن جني يتحدث عن الناصب لهذا الظرف فيقول: هو الفعل الذي
 بعده فإن قلت: (بينما زيد قاعد إذ أقبل عمرو) فالعامل لنصب الظرف إذ هو فعل أقبل الذي بعده،
 والعامل لنصب بينما هو الفعل المقدر أقبل (135)".

(131) ارتشاف الضرب 1355.

(132) الخصائص 454-456/2.

(133) متن ألفية ابن مالك ص20

، يفسره أقبل التي بعد إذ والتقدير (أقبل بينما زيد قاعد إذ أقبل عمرو).

نُسب إلى سيبويه بأن إذ تأتي للسبب، مجردة عن الظرفية، واختاره ابن مالك وفي بعض كلام ابن مالك: بأنها تأتي للتعليل، نحو قوله تعالى ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ﴾ (136) ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا﴾ (137)

ومنه قول الشاعر :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ (138)

أما أبو علي الفارسي فيرى: أنها لا تخرج عن الظرفية (139)

التوضيح والتحليل:

ويقول سيبويه: بأنها تأتي للمفاجأة وهذا لا يكون إلا بعد بينا وبينما.

مثل قولنا: (بينما أنا كذا إذ جاء زيد) وذهب بعضهم إلى أنها زائدة، وإلى أنها ظرف مكان، ولكن الذي يميل إليه أبو حيان، هو رأي أبي علي، ومن بعده تلميذه ابن جني، إلى أنها ظرف زمان.

وابن جني يتحدث عن الناصب لهذا الظرف فيقول: هو الفعل الذي بعده فإن قلت: (بينما زيد قاعد إذ أقبل عمرو) فالعامل لنصب الظرف إذ هو فعل أقبل الذي بعده، والعامل لنصب بينما هو الفعل المقدر أقبل (140)

، يفسره أقبل التي بعد إذ والتقدير (أقبل بينما زيد قاعد إذ أقبل عمرو)

ورد مجموعة من الآراء حول إذا الفجائية :

(134) الرتشاف الضرب 1405.

(135) المساعد 503/1.

(136) الكهف 16/18.

(137) الأحقاف 11/46.

(138) البيت من البسيط للفرزدق في ديوانه 223 الكتاب 60/1 وشرح التسهيل 373/1 والمقتضب 191/4.

(139) الرتشاف الضرب 1404.

(140) المساعد 503/1.

1-سيبويه يرى أنها تأتي للسبب مجردة عن الظرفية واختار هذا الرأي ابن مالك وأضاف بأنها تأتي للتعليل.

2-أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني يريان أنها (إذ) تأتي للظرفية الزمانية وقد وافقهما أبو حيان

3-يرى ابن جني أن العامل لنصب الظرف إذ هو الفعل الذي بعده فإذا قلت: (بينما زيد قاعد إذ أقبل عمرو) فالعامل لنصب الظرف إذ هو فعل أقبل الذي بعده .

23- القول في بين وبينما

يقول ابن مالك :

الظرف وقت أو مكان ضمنا	في باطراد كهنّا امكث أزمنّا ⁽¹⁴¹⁾
------------------------	--

يقول أبو حيان (142) :

"عند الحديث عن بين فهي إن كانت مفردة ظرف مكان، أما إذا أضيفت لها (ما) أصبحت ظرف زمان، بمعنى إذ والجملة بعد بينا وبينما اسمية، وفعلية".

ومنه قول الشاعر :

فَبَيْنَا نَبْغِي الصَّيْدَ جَاءَ غَلَامُنَا يَدْبُ وَيُخْفِي شَخْصَهُ وَيُضَائِلُهُ⁽¹⁴³⁾

التوضيح والتحليل:

والجملة بعد بينا وبينما فيها ثلاثة مذاهب :

1- الجملة مضافة إليها نفسها دون حذف .

(141) متن ألفية ابن مالك ص20

(142) ارتشاف الضرب 1406 .

(143) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 89 انظر اللسان مادة ضأل 2541/4 .

2-ذهب الفارسي وابن جني، إلى حذف زمان⁽¹⁴⁴⁾

والتقدير(بينما أوقات زيد قائم جاء عمرو)

3-الجملة بعدها لا محل لها من الإعراب لأن ما كافة.

24- القول في إذا الظرفية

قال أبوحيان⁽¹⁴⁵⁾ : يقول ابن جني :

" أن (إذا) إما أن تكون ظرف زمان، أو ظرف مكان حسب التأويل. وهو مذهب أبو علي من قبله

التوضيح والتحليل:

فإذا قلت: خرجت فإذا زيد فالتقدير (خرجت فالزمان حضور زيد) فهنا هي ظرف زمان فإذا قلت: خرجت فإذا زيد والتقدير (خرجت فبحضرتي زيد) فهي ظرف مكان ويرى الأخفش: بأنها حرف⁽¹⁴⁶⁾.

وزعم ابن جني وتبعه ابن مالك أن إذا قد تقع مبتدأ كنحو قوله تعالى ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ (1) لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ (2) خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ (3) ﴾⁽¹⁴⁷⁾ وذلك لمن قرأ بنصب خافضة رافعة تقديره ذلك، وقت وقوع الواقعة، خافضة قوم ، رافعة آخرين.وتختلف إذا الفجائية عن إذا الشرطية وهي من أدوات الشرط العاملة ، وهي من الأسماء التي تحتاج بعدها، وجوباً إلى جملة نحو إذا تعلمت ارتفع شأنك

وتخالف إذا الشرطية ، إذا الفجائية في أن إذا الشرطية ، من الأسماء ، وإذا الفجائية من الحروف .

والفجائية خاصة بالجملة الاسمية ، وأما إذا الشرطية خاصة بالجملة الفعلية، ولا بد لها من جواب .

(144) الهمع 211/1.

(145) ارتشاف الضرب.1412

(146) شرح التسهيل 214/2.

(147) الواقعة3-1/56.

وأما إذا الفجائية فلا تحتاج إلى جواب، والشرطية تدل على الزمان المستقبل، ولها حق الصدارة .

25- القول في (لَدُنْ)

يقول أبو حيان⁽¹⁴⁸⁾ : " قال سيبويه لا ينصب لدن إلا غدوة فلا تقول لدن بكرة بل لدن غدوة
أما قول الشاعر :

من لَدُ شَوْلًا-----⁽¹⁴⁹⁾

فانتصبت شولاً بكان الناقصة المضمره أي من لد كانت شولاً وقال الكوفيون في لدن غدوة وترفع
غدوة بإضممار كان الناقصة.

أما ابن جني فيرى في هذه المسألة، أن لدن مثل اسم الفاعل مثل قولنا: أضراب زيد؛ وبذلك
ترتفع غدوة بعد لدن".، واكتفى أبو حيان بطرح الآراء دون ترجيح رأي على غيره .

26- القول في (بينَ بينَ)

يقول أبو حيان.⁽¹⁵⁰⁾ : "أي بين هؤلاء، وبين هؤلاء، ثم أزيلت الإضافة وركب الاسمان
تركيب (خمسة عشر)ولو أضيف إلى بين بين؛ تعين ازالة الظرفية وخطأ ابن جني من قال: همزة
بينَ بينَ بالفتح؛ لأن الإضافة تلغي الظرفية⁽¹⁵¹⁾".

يقول الشاعر :

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْ ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَ⁽¹⁵²⁾

(148) ارتشاف الضرب 1456 .

(149) البيت من الرجز المشطر الكتاب 134/1 .

(150) ارتشاف الضرب 1460.

(151) الهمع 212/1.

(152) البيت لعبيد بن الأبرص من الكامل في ديوانه 141 و سر الصناعة 49/1 وشفاء العليل 481/1.

27- المفعول معه

يقول ابن مالك :

ينصب تالي الواو مفعولا معه		في نحو سيري والطريق مسرعه
بما من الفعل وشبهه سبق ذا		النَّصْب لا بالواو في القول الأحق
وبعد ما استفهامٍ او كيف نصب		بفعل كونٍ مضمرٍ بعض العرب
والعطف إن يمكن بلا ضعفٍ أحق		والنَّصْب مختارٌ لدى ضعف النَّسَق
والنَّصْب إن لم يجز العطف يحب		أو أعتقد إضمار عاملٍ نصب (153)

يقول أبو حيان (154) : " ذهب بعض الكوفيين إلى أن العامل في نصب المفعول معه ، هو الخلاف ؛ لما لم يشرك الأول في الإعراب الذي له . وذهب الفارسي ، وابن جني ، وآخرون ، إلى أن الناصب للمفعول معه هو حرف الواو بشرط أن يصح عطفه على ما قبله ؛ فلا يجوز أن تقول : ضحكت وطلوع الشمس ولكن يجوز أن تقول : جاء البرد والطيالسة " ؛ لأنه في الحالة الأولى لا يصح العطف على ما قبله ، أما في الحالة الثانية يصح العطف ، على ما قبله ولا يجوز تقديم المفعول معه على عامله فلا نقول . والطيالسة جاء البرد ولكن لنا أن نقول : جاء والطيالسة البرد (155)

واستدل ابن جني بقول الشاعر :

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي (156)

وفيها شاهد على عدم تقدم المفعول معه على فعله (157)

(153) متن ألفية ابن مالك ص21

(154) ارتشاف الضرب 1485 .

(155) الخصائص 383/2 وانظر منهج السالك 188/2 .

(156) البيت ليزيد بن الحكم انظر الخصائص 383/2 المساعد 541/1 وشرح الكافية 51/1 .

ويقول ابن مالك :والعرب تستخدم المفعول معه في مواضع لا يصح معها العطف مثل: سرت والنيل، كيف أنت وقصعةً من تريد؟ وهي ليست مثل: كيف أنت وزيد؟ وذكر ابن مالك أنه لا خلاف في وجوب الرفع نحو: أنت ورأيتك , أنت أعلم ومالك. ويقول أبو حيان: في قولنا كل رجلٌ وضيعته ,وجوب الرفع بلا تأويل. وهو قول الجمهور أي ضيعته معطوفة على رجل.

التوضيح والتحليل:

- 1- ذهب بعض الكوفيين إلى أن العامل في نصب المفعول معه ،هو الخلاف؛ لَمَّا لم يشرك الأول في الإعراب الذي له. وذهب الفارسي، وابن جني، وآخرون، إلى أن الناصب للمفعول معه هو حرف الواو بشرط أن يصح عطفه على ما قبله.
- 2- انفرد ابن جني برأيه على جواز تقدم المفعول معه على معطوفه كقولنا جاء والطيارة البرد والأصل فيها جاء البرد والطيارة ولكن لا يجوز تقدمه على فعله.

28- باب الاستثناء

يقول ابن مالك:

ما استثنيت إلا مع تمامٍ ينتصب	وبعد نفي أو كنفي أنتخب
إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع	وعن تميم فيه إبدال وقع
وغير نصب سابقٍ إلا لما	بعد يكن كما لو إلا عدما
وألغ إلا ذات تأكيدٍ كلا	تمرر بهم إلا الفتى إلا العلاء (158)

يقول أبو حيان (159) : "وإلا تكون للاستثناء ولا تكون بمعنى الواو خلافاً للأخفش (160)

إذ جعل قوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (161)

(157) ابن جني يجيز ذلك وأكثر النحاة تمنعه.

(158) متن ألفية ابن مالك ص21

(159) ارتشاف الضرب 1498.

(160) معاني القرآن 162/1 .

بمعنى ولا الذين ، ولا زائدة خلافاً للأصمعي وابن جني ⁽¹⁶²⁾

في زعمهما أن إلا زائدة في قول الشاعر :

حَرَّاجِجٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاحَةً عَلَى الْحَسَنِفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بِلْدًا قَفَرًا ⁽¹⁶³⁾

وهنا نرى أن أبا حيان يختلف مع ابن جني في رأيه بأن إلا في البيت السابق زائدة .

29-القول في لاسيما

قال أبو حيان ⁽¹⁶⁴⁾: "يقول ابن جني: يجوز تخفيف الياء في لاسيما، وفي ذلك رد على ابن عصفور الذي يرى: أنه لا يجوز تخفيف الياء، من لاسيما وأصل سيّ سوى والمحذوفة عند ابن جني، لام الكلمة ⁽¹⁶⁵⁾".

التوضيح والتحليل:

والأحسن عند أبي حيان أن المحذوفة عين الكلمة، وهنا يختلف أبو حيان مع ابن جني.

عدّ جماعة من النحاة منهم الأخفش، أن لاسيما من أدوات الاستثناء ؛ ⁽¹⁶⁶⁾

لما رأوا أن ما قبلها مخالف لما بعدها. والصحيح الذي يراه أبو حيان: أنها ليست من أدواته، وإنما ذكرها سيبويه في باب لا النافية للجنس، والاسم بعدها إن كان معرفة ، يجر كقولنا: جاء القوم لاسيما زيد ويجوز رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (لاسيما هو زيد) وزعم الأخفش: أن لا في موضع رفع بمعنى الذي وهو خبر (لا) وسيّ اسمها، وإن كان

(161) البقرة 150/2.

(162) ارتشاف الضرب 1498.

(163) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه 1419/3 و الكتاب 48/3 وشرح التسهيل 357/1 وشفاء العليل 381/1.

(164) ارتشاف الضرب 1552.

(165) الهمع 235/1.

(166) انظر رأي الأخفش في الهمع 234/1.

مابعد لاسيما نكرة، جاز فيه الرفع، والنصب على أنه تمييزٌ ، وروي هذا البيت بالنصب والرفع والجر (نصب أو رفع أو جر النكرة (يوم) بعد لاسيما) يقول الشاعر :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ ولاسيما يومٍ بدارة جَلْجَل⁽¹⁶⁷⁾

30- باب الحال

يقول ابن مالك :

الحال وصف فضلة منتصب		مفهم في حال كفرداً أذهب
وكونه منتقلاً مشتقاً		يغلب لكن ليس مستحقاً
ويكثر الجمود في سعرٍ وفي		مبدي تأوّل بلا تكلف
كبعه مدّاً بكذا يداً بيد		وكرّ زيد أسداً أي أسد ⁽¹⁶⁸⁾

يقول أبو حيان⁽¹⁶⁹⁾: "يأتي الحال لدلالة ترتيب (ادخلوا رجلاً رجلاً) أي مرتبين وفي نصب الثاني خلاف، فابن جني يقول: أنه صفة والزجاج أنه تأكيد⁽¹⁷⁰⁾ والفارسي يرى أنه منصوب بالأول والذي يختاره أبو حيان أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله ؛لأن مجموعهما هو الحال" .

التوضيح والتحليل:

يختلف هنا أبو حيان مع ابن جني حول نصب الثاني في باب الترتيب مثل قولنا (ادخلوا رجلاً رجلاً) فيرى أبو حيان أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله ؛لأن مجموعهما هو الحال .

فابن جني يقول: أنه صفة والزجاج أنه تأكيد⁽¹⁷¹⁾ والفارسي يرى أنه منصوب بالأول .

(167) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 112 وفي شرح الكافية 135/2 ووشفاء العليل 518/2 وشرح التسهيل 318/2.

(168) متن ألفية ابن مالك ص22

(169) ارتشاف الضرب 1558.

(170) الهمع 238/1 انظر منهج السالك 281/2.

(171) الهمع 238/1 .

31- وقوع المصدر حالاً

يقول ابن مالك :

ومصدر منكر حالاً يقع	بكثرة كبغته زيدٌ طلع ⁽¹⁷²⁾
----------------------	---------------------------------------

يقول أبو حيان ⁽¹⁷³⁾ " ومذهب سيبويه أنّ (أن والفعل) إن قدر مصدر، فلا يجوز أن يقع حالاً. وخالفه ابن جني في ذلك حيث إنه يرى: أنّ (أن والفعل) يجوز أن تقع حالاً كما يقع صريح المصدر " .

اختلف النحاة في وقوع المصدر حالاً، صاحب المفصل الزمخشري قال: إن المصدر يقع موقع الحال فيقال: أتيتَه ركضاً، وقتلته صبراً، ولقيته فجاءةً، وكلمته مشافهةً، مررت بهم الجماء الغفير، وأرسلها العراك، وأصحاب هذا الرأي أولوا : إن كانت الحال من الهاء في أتيتَه (مفعول به) فتأويلها (أتيتَه رَكْضاً) وإن كانت من التاء في كلمته (الفاعل) فتأويلها (كلمته مشافهةً) وذهب سيبويه إلى أن المصدر يقع حالاً، ولا يقاس عليه⁽¹⁷⁴⁾ وإنما هو من كلام العرب المسموع. وأما المبرد والأخفش : فذهبا إلى أن قبل كل مصدر فعل مقدّر، وذلك هو الحال مثل: زيد طلع بغته أي يبيغ بغته⁽¹⁷⁵⁾ فقال ابن هشام: وهذا تقدير سهل حسن⁽¹⁷⁶⁾ وأما السيرافي: فذهب إلى أن المصدر لا يقع حالاً، بل هو مصدر مؤكد لفعله (مفعول مطلق). ومذهب سيبويه أنّ (أن والفعل) إن قدر مصدر، فلا يجوز أن يقع حالاً. وخالفه ابن جني في ذلك حيث أنه يرى: أنّ (أن والفعل) يجوز أن تقع حالاً كما يقع صريح المصدر .

التوضيح والتحليل :

مما سبق نلاحظ الآتي:

(172) متن ألفية ابن مالك ص22

(173) ارتشاف الضرب 1571.

(174) الكتاب 370/1 .

(175) المقتضب 234/3.

(176) ارتشاف الضرب 1571 .

- 1- سيبيويه يرى أن المصدر يقع حالاً، ولا يقاس عليه⁽¹⁷⁷⁾، وإنما هو من كلام العرب المسموع.
 - 2- المبرد والأخفش : ذهباً إلى أن قبل كل مصدر فعل مقدّر، وذلك هو الحال مثل: زيد طلع بغتة أي يبغت بغتة. وابن هشام استحسّن هذا الرأي ؛ وكأن أبا حيان استحسّنه لأنه أنهى المسألة بكلام ابن هشام بقوله على لسان ابن هشام: وهذا تقدير حسن سهل.
 - 3- السيرافي: ذهب إلى أن المصدر لا يقع حالاً، بل هو مصدر مؤكد لفعله(مفعول مطلق).
 - 4-خالف ابن جني سيبيويه حيث أنه يرى أنّ (أن والفعل) يجوز أن تقع حالاً كما يقع صريح المصدر في حين لم يجز سيبيويه ذلك .
 - 5-من السياق أستنتج مخالفة أبي حيان، لابن جني الذي يرى وقوع المصدر حالاً، في حين يميل أبو حيان: بأن الفعل المقدر الذي يسبق المصدر هو الحال مثل رأي المبرد، والأخفش.
- 32- وقوع الاسم الجامد غير المؤول بمشتق حالاً :**

يقول ابن مالك:

ونحو زيد مفرداً أنفع من	عمرو معانا مستجاز لم يهن
-------------------------	--------------------------

يقول أبو حيان⁽¹⁷⁸⁾: "في مسألة (هذا بساً أطيب منه رطباً) أن كل من بسر ورطب يقع حالاً فما هو العامل في كليهما؟ فذهب المازني⁽¹⁷⁹⁾ والفارسي وابن جني: أن أفعل التفضيل هو العامل في الحالين وهذا لا يستقيم؛ فإن عملت أفعل التفضيل في رطباً فهذا ممكن فكيف لها أن تعمل فيما سبقها؟

(177) الكتاب/1/370.

(178) ارتشاف الضرب 1588 ومنهج السالك 2/336.

(179) المساعد/2/30.

وهو (بسرّاً) وقيل العامل في بسر اسم الإشارة، وقيل هاء التنبيه، ورأي سيبويه الذي يختاره أبو حيان: بأن العامل في بسر الضمير المستكن في أطيب، ورطباً حال من الضمير في منه (180).

التوضيح والتحليل:

نرى في هذه المسألة مما تقدم: أن بسرّاً ورطباً حالان، والعامل في رطباً أفعل التفضيل وقد تقدمت على الحال رطباً، أما بسرّ فالعامل فيها على خلاف فمن قائل: أن أفعل التفضيل عملت فيها مع تقدم الحال عنها وهذا رأي الفارسي وابن جني والمازني (المعروف أن أفعل التفضيل لا تعمل إلا فيما بعدها) وقد خالف أبو حيان ابن جني في هذه المسألة، ومال إلى رأي سيبويه بأن العامل في بسر، الضمير المستكن في أطيب ورطباً حال من الضمير في منه.

33- اتحاد عامل الحال مع تعدده

يقول ابن مالك:

والحال قد يجيء ذا تعدّد	لمفردٍ فاعلم وغير مفرد (181):
-------------------------	-------------------------------

يقول أبو حيان (182): "إن اتحد عامل الحال وذو الحال وتعددت هي نحو: (جاء زيد ضاحكاً مسرعاً) ففي كونهما حالين خلاف، فالفارسي يرى أنه لا يجوز أن يقضي العامل الواحد لأكثر من حال واحدة (183). ويجعل في مثالنا السابق (مسرعاً) صفة أو أنها حال من الضمير المستكن في ضاحكاً أما ابن جني فله رأي مختلف، عن رأي أستاذه الفارسي فهو يرى: أن العامل الواحد يقتضي أكثر من حال واحدة (184)."

(180) الكتاب 1/400-401 .

(181) متن ألفية ابن مالك ص 22

(182) ارتشاف الضرب 1595 ومنهج السالك 2/339.

(183) المساعد 2/35 .

(184) الخصائص 2/20.

ولم يعقب أبو حيان على هذه المسألة واكتفى بطرح الآراء ويجوز أن يتعدد صاحباً الحال، متفقين في الإعراب والحال مثل قولنا: جاء زيد وعمرو ضاحكين أو أن تقول: لقي زيداً عمراً ضاحكين ولم يجز الكوفيون نحو قولنا: راكبين لقي زيداً عمراً وأجازه البصريون.

التوضيح والتحليل:

- 1- الفارسي يرى أنه لا يجوز أن يقتضي العامل الواحد لأكثر من حال واحدة .
- 2- ابن جني يرى: أن العامل الواحد يقتضي أكثر من حال واحدة.
- 3- يجوز أن يتعدد صاحباً الحال، متفقين في الإعراب والحال مثل قولنا: جاء زيداً وعمرو ضاحكين.

34- وقوع جملة الشرط حالاً

يقول ابن مالك:

وجملة الحال سوى ما قدّمَا	بواوٍ أو بمضمرٍ أو بهما ⁽¹⁸⁵⁾
---------------------------	--

يقول أبو حيان⁽¹⁸⁶⁾: "والجملة الواقعة حالاً شرطها أن تكون خبرية، وجوز الفراء أن يقع الأمر، ونحوه حالاً مثل قولنا: تركت عبداً لله قم إليه، وتركته عبد الله غفر الله له، على تقدير الحال⁽¹⁸⁷⁾ ويدخل تحت الجملة الخبرية جملة الشرط، فتقع حالاً وقيل يلزمها الواو، ومذهب ابن جني أنه لا تلزمها الواو، فعند قولنا: (جاء زيد إن يسأل يعط) فهنا لا تقع جملة الشرط حالاً على التمام؛ بل يجب أن تقع الجملة الشرطية خبراً عن ضمير نحو: جاء زيد - هو - إن يسأل يعط فيكون الواقع حالاً الجملة الاسمية لا الجملة الشرطية؛ لأن الجملة الشرطية دالة على الاستقبال".

التوضيح والتحليل:

(185) متن ألفية ابن مالك ص22

(186) ارتشاف الضرب 1602-1605.

(187) المساعد 43/2.

وذهب ابن جني إلى ضرورة تقدير الضمير، الرابط مع الواو (واو الحال) فإذا قلت: جاء زيد والشمس طالعة. فتقديره: وقت مجيئه وحذف الضمير، ودلت الواو على ذلك، والجمهور على أن الجملة خالية من الضمير، ولا يقدر محذوف .

لا يصح في الجملة الشرطية أن تكون حالاً بعد أداة شرط تدل على الاستقبال ؛ لأن الحال لا يصح أن تسبقه علامة استقبال.

ومن ثم قالوا في مثل: 'لأمدحن الصالح إن حضر وإن غاب ...' إن الجملة الشرطية وقعت هنا حالاً مع أنها إنشائية مشتملة على علامة استقبال هي: 'إن' لأنها جملة شرطية لفظاً لا معنى؛ إذ التقدير: لأمدحنه على كل حال...

35- عامل النصب في الفعل بعد فاء السببية

يقول ابن مالك :

وبعد فاء جواب نفي أو طلب	محضين أن وسترها حتم نصب (188)
--------------------------	-------------------------------

يقول أبو حيان (189): "يرى ابن جني: أن أسماء الأفعال مثل الحالات الستة السابقة وهي (الأمر - النهي - النفي - الاستفهام - التمني - التحضيض) مثل قولنا: صه فنحدثك، وحسبك فتفهم فينتصب الفعل بعدها وإن شئت رفعت على القطع".

التوضيح والتحليل:

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع، الواقع بعد الفاء في جواب (الأمر - النهي - النفي - الاستفهام - التمني - التحضيض) ينتصب بالخلاف أو الصرف، وزعموا أنه في قولنا: زرنا فنكرمك فالجواب ليس أمراً كالذي قبله، ومخالفاً له؛ فأوجب النصب على الخلاف (190) أما البصريون فذهبوا أن الفعل ينتصب باضمار إن (191) وحجتهم في ذلك أن الفاء حرف عطف والأصل ألا تعمل في

(188) متن ألفية ابن مالك ص45

(189) ارتشاف الضرب 1669 .

(190) الجنى الدائم 74.

(191) الكتاب 28/3.

المضارع بعدها؛ لأنها غير مختصة تدخل على الأفعال والأسماء، ولما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول، حول المعنى إلى الاسم (المصدر المؤول) فاستحال الجمع بين الفعل الأول، والاسم فوجب تقديره بأن المضمره؛ لأنها مع الفعل بمثابة الاسم وهي الأصل في النصب. وأما الجرمي فيرى: أنها (الفاء) عاملة بنفسها لأنها خرجت من باب العطف⁽¹⁹²⁾. وإضافة إلى الحالات الستة السابقة التي تأتي بعدها الفاء، وتتصب الفعل المضارع وهي (الأمر - النهي - النفي - الاستفهام - التمني - التحضيض) يرى ابن جني: أن أسماء الأفعال مثل الحالات الستة السابقة مثل قولنا صه فنحدثك وحسبك فتفهم فينتصب الفعل بعدها وإن شئت رفعت على القطع⁽¹⁹³⁾.

1- يرى الكوفيون أن الفعل المضارع ينتصب بعد فاء السببية بالخلاف أو الصرف.

2- يرى البصريون أن الفعل ينتصب باضمار إن.

3- يرى الجرمي أنها (الفاء) عاملة بنفسها لأنها خرجت من باب العطف.

4- أما ابن جني فيرى أن أسماء الأفعال مثل الحالات الستة السابقة مثل قولنا صه فنحدثك وحسبك فتفهم فينتصب الفعل بعدها.

36-حروف الجر

يقول ابن مالك :

هاك حروف الجرّ وهي من إلى	حتى خلا حاشا عدا في عن على
بالبا استعن وعدّ عوّض ألصق	ومثل مع ومن وعن بها انطلق ⁽¹⁹⁴⁾

يقول أبو حيان⁽¹⁹⁵⁾:

(192) شرح الكافية 54/4 .

(193) ارتشاف الضرب 1669 .

(194) متن ألفية ابن مالك ص24

(195) ارتشاف الضرب 1695.

"الجر يكون بحرف، أو بإضافة، أو بتبعية. والحروف منها الأحادي، والثنائي، والثلاثي، والرابعي. والباء من الحروف الأحادية وحركتها الكسر وحكى ابن جني أن بعضهم قال: إن حركتها الفتح مع الظاهر (196) وقال سيبويه: ليس لها وظيفة إلا الإلصاق (197) ."

التوضيح والتحليل:

الإلصاق حقيقة ومجازاً فحقيقة مثل قولنا: وصلت هذا بهذا والإلصاق مجازاً مثل قولنا: مررت بزيد ومن المعاني التي تتجر إليها مع الإلصاق، التعدية مثل قول الله تعالى ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ (198) والسببية مثل قولنا: مات زيد بالجوع والاستعانة نحو: كتبت بالقلم والسببية مثل قوله تعالى

﴿ تَرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ (199) والمصاحبة مثل: وهبتك الفرس بسرجه والظرفية مثل: زيد بالكوفة والقسمية نحو: بالله لأقومن والباء تأتي زائدة مثل قول الشاعر:

ألم يأتِكَ والأنباءُ تنمي ... بما لاقت لبونُ بني زيادِ (200)

فقل الباء في بما زائدة وهي فاعل (يأتيك) وهي زائدة في قوله تعالى ﴿ بأبيكم المفتون ﴾ (201) وأما في قول الشاعر:

فأصْبَحَنَ لا يَسْأَلُنُهُ عَنْ بِمَا بِهِ أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا (202)

خرجه ابن جني (203) على زيادة الباء أي عن ما به. وزعم الأخفش: أنها زائدة في قوله تعالى ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ (204) وذكر ابن مالك أن الباء تزداد عوضاً، وأنشد قول الشاعر:

(196) سر الصناعة 144/1.

(197) انظر الكتاب 217/4.

(198) البقرة 17/2 .

(199) الأنفال 60/8.

(200) البيت من الوافر لقيس بن زهير انظر الإنصاف 30/1 وجمهرة الأمثال 279/1 وشواهد المغني للسيوطي 328/1.

(201) القلم 6/68.

(202) البيت من الطويل للأسود بن يعفر انظر سر الصناعة 36/1 والهمع 30/2 وشواهد المغني 774.

(203) سر الصناعة 36/1.

وَلَا يُؤَاسِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو تَقَّةٍ فَاُنْظِرْ بِمَنْ تَتَّقُ⁽²⁰⁵⁾

أراد من تتق به و زاد الباء قبل من عوضاً .

وأما حرف الجر (عن) فتفيد المجاوزة أطعمته عن جوع، أي جعلت الجوع مجاوزاً له ،ومنصرفاً عنه، ومن معانيها الاستعلاء، ومن معانيها الاستعانة، نحو قوله تعالى ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾⁽²⁰⁶⁾ وأنها تأتي للبدل (حج زيد عن أبيه) وأنها تأتي للتعليل مثل قوله تعالى ﴿ إلا عن موعدة وعدها إياه ﴾⁽²⁰⁷⁾ وعن أيضاً تزد عوضاً نحو قول الشاعر:

أَتَجَرُّعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ⁽²⁰⁸⁾

قال ابن جني⁽²⁰⁹⁾ أراد فهلاً عن التي بين جنبيك تدفع؛ فحذف عن وزادها بعد التي عوضاً وقال سيبويه: بأن عن وعلى لا تزداد⁽²¹⁰⁾ . ويرى ابن مالك ومن قبله ابن جني: أن (عن وعلى) تزدان عوضاً.

قال الشاعر :

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَقْنَانِ الْعِصَاةِ تَرُوقُ⁽²¹¹⁾

قال ابن مالك: زاد على لأن راق متعديّة مثل أعجب تقول: راقني حسن الجارية وفي ذلك تبع ابن مالك ابن جني الذي يقول في بيت شعر آخر:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ

إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ⁽²¹²⁾

(204) يونس 2/10.

(205) البيت من البسيط لسالم بن وابصة من شواهد المغني 419 وشفاء العليل 666/2 والدرر اللوامع 15/2 والمساعد 268/2.

(206) النجم 3/53.

(207) التوبة 114/9 .

(208) البيت من الطويل لزيد بن الملوّح من شواهد المغني 436/1 وانظر المغني 149/1 والتصريح 16/2 والخزانة 144/10.

(209) انظر المغني 149/1.

(210) انظر الكتاب 38/1 .

(211) البيت من الطويل لحميد بن ثور في ديوانه 41 وفي الخزانة 194/2 والمغني 144/1 والهمع 29/2.

قال ابن جني: أراد إن لم يجد يوماً من يتكل عليه، فحذف عليه وزاد على قبل من عوضاً .

أما (ربّ) فهي عند البصريين (حرف) وعند الكوفيين (اسم) وهي عند البصريين للتقليل وكذلك عند جملة الكوفيين وابن جني يرى أنها للتقليل⁽²¹³⁾ ، وكذلك أبو حيان يصرح بموافقه لابن جني بأنها للتقليل .

التوضيح والتحليل:

- 1- الباء من حروف الجر الأحادية حركتها الكسر ووظيفتها الإلصاق.
- 2- ومن المعاني التي تنجر إليها مع الإلصاق ،التعديّة ،والسببية، والاستعانة، والمصاحبة والظرفية ،والقسمة.
- 3- تأتي الباء زائدة في مواضع مختلفة في الشعر، والنثر.
- 4- ويرى ابن مالك ومن قبله ابن جني: أن (عن وعلى) تزداد عوضاً.
- 5- أما (ربّ) فهي عند البصريين (حرف) وعند الكوفيين (اسم) وهي عند البصريين للتقليل وكذلك عند جملة الكوفيين وابن جني يرى أنها للتقليل ويوافقه الرأي أبو حيان.

37-حروف النفي التي يتلقى بها القسم (باب القسم)

يقول أبو حيان⁽²¹⁴⁾ :

"ومن حروف النفي التي يتلقى بها القسم (ما ولا وإن) وقال ابن مالك: وقد يصدر بلن ولم⁽²¹⁵⁾ مثل قول الشاعر :

وَاللّٰهُ لَنْ يَصْلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ
حَتَّى أُوَارَى فِي الثُّرَابِ دَفِينًا⁽²¹⁶⁾

(212) البيت من الرجز بلا نسبة في الكتاب 81/3 والتصريح 15/2 الخصائص 305/2 والخزانة 143/10.

(213) اللع 157 .

(214) ارتشاف الضرب 1779.

(215) التسهيل 152.

وحكى الأصمعي: قيل لإعرابي: ألك بنون؟ قال نعم، وخالفهم لم تقم عن مثلهم منجبة.

وزعم ابن جني: أنه قد يتلقى القسم بلم، ولن للضرورة".

38- القول في ألفاظ القسم (جدك)

يقول أبو حيان (217): "وذكر ابن جني (جدك) في باب القسم وأن جوابها بلم واستدل بقول الأعشى:

أَجِدَّكَ لَمْ تَعْتَمِضْ سَاعَةً فَتَرَقُّدَهَا مَعَ رُقَادِهَا (218)

التوضيح والتحليل:

من الألفاظ التي تستخدم للقسم (عمرك - قعيدك) ومنها كذلك نشدتك، عمرتك، وتستخدم للقسم غير الصريح:..

وكذلك (بدينك) مثل قول الشاعر:

بَدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى ... وَهَلْ قَبَّلْتَ قَبْلَ الصُّبْحِ فَأَهَا (219)

ومن كلامهم: نشدتك الله لا تقم، وكذلك وأنشدك الله إلا فعلت وقال الشاعر:

عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا أيام ذي سلم (220)

ومعنى عمرتك أي، سألت الله تعميرك، وضمن معنى الطلب وقيل معناها، ذكرك بالله تذكيراً يعمر القلب وقال الكسائي: قعدك الله مثل نشدتك الله (221) وأنشد يقول:

(216) البيت من الكامل لأبي طالب انظر الجني الدائم 270 والمغني 1/285 والخزانة 3/296 والمساعد 2/314.

(217) ارتشاف الضرب 1797.

(218) البيت من المتقارب للأعشى في ديوانه 45 وبلا نسبة في الخصائص 1/388 والتمام لابن جني 138.

(219) البيت من الكامل لمجنون ليلى في ديوانه 289 و الخزانة 10/54 و والمغني 2/584 و شرح الكافية 4/308.

(220) البيت من البسيط الخزانة 1/167.

قَعِيدُكَ إِلَّا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكَبِي قُرْحَ الْفُؤَادِ فَيُجِجَا⁽²²²⁾

وذكر ابن جني (جدك) في باب القسم وأن جوابها بلم ويختلف معه أبو حيان ويقول: وليس هذا من القسم وهو عند سيبويه من باب ما ينتصب من المصادر توكيداً⁽²²³⁾، مثل: هذا عبد الله حقاً ومثل قولنا: أجدك لا تفعل كأنه يقول أحقاً لا تفعل؟

39- القول في كل

يقول ابن مالك:

واستعملوا أيضاً ككل فاعله	من عم في التوكيد مثل النافلة
وبعد كل أكدوا بأجمعاً	جمعاء أجمعين ثم جمعاً

يقول أبو حيان⁽²²⁴⁾ : "وأجاز ابن جني: أنتم كلکم بينه درهم ونلاحظ هنا عدم مراعاة اللفظ".

"كل إن وقع توكيداً، أو نعتاً، لزمّت إضافته لفظاً أو معنى نحو: قام القوم كلهم، وزيد الرجل كل الرجل. ولا تدخل عليه (أل) وقد أدخلها عليه الزجاجي بقوله: ويؤيدل البعض والكل وقد أجاز ذلك الأخفش والفارسي⁽²²⁵⁾ ومذهب سيبويه والجمهور: أن كلاً وبعضاً معرفتان؛ يعرفا بنية الإضافة يقال: مررت بكل قائماً، وببعض جالساً. وذهب الفارسي أنهما نكرتان، وإذا أضيف كل إلى نكرة تعين اعتبار المعنى في الضمير تقول: كل رجل أتك مكرم، وكل رجلان أتيك مكرمان، وكل رجال أتك مكرمون، أما قول الشاعر :

جَادَتْ عَلَيْهَا كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ⁽²²⁶⁾

(221) اللسان مادة قعد 3690/5 .

(222) البيت من الطويل لمتهم بن نويرة انظر الخزانة 20/2 والمنصف 206/1 والدرر اللوامع 55/2.

(223) ارتشاف الضرب 1797.

(224) ارتشاف الضرب 1820.

(225) شفاء العليل 712/2 .

(226) البيت من الكامل لعنترة في ديوانه 119 وفي سر الصناعة 181/1 والمغني 198/1 والكامل 5/1.

وقياسه وتركت، ومنها قول الله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾⁽²²⁷⁾ ولا تجد في لسان العرب كلهم يقومون، بل كلهم يقوم، وإذا أضيفت (كل) إلى معرفة معنى لا لفظاً جاز مراعاة اللفظ كقوله تعالى ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾⁽²²⁸⁾ ﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾⁽²²⁹⁾ نلاحظ هنا مراعاة اللفظ، ومن مسائل كل قولهم: (أنتم كلكم بينكم درهم) وأجاز ابن جني: أنتم كلكم بينه درهم ونلاحظ هنا عدم مراعاة اللفظ.

التوضيح والتحليل:

1- إن وقع كلٌ توكيداً، أو نعتاً، لزمّت إضافته لفظاً أو معنى.

2- مذهب سيبويه والجمهور: أن كلاً وبعضاً معرفتان؛ يعرفان بنية الإضافة.

3- وإذا أضيف كل إلى نكرة تعين اعتبار المعنى في الضمير.

4- إذا أضيفت (كل) إلى معرفة معنى لا لفظاً جاز مراعاة اللفظ.

40-مسألة ما يضاف إلى الجمل غير أسماء الزمان (آية-لن - ريث)

يقول ابن مالك:

والزموا إضافة لن فجر	ونصب غدوة بهما عنهم ندر ⁽²³⁰⁾
----------------------	--

يقول أبو حيان⁽²³¹⁾: "يضاف إلى الجمل غير أسماء الزمان كلمات منها (آية - لن - ريث) فآية تضاف إلى الجمل، ومذهب سيبويه أنه يجوز إضافتها إلى الفعل".

(227) آل عمران 185/3.

(228) الإسراء 84/17.

(229) الأنفال 54/8.

(230) متن ألفية ابن مالك ص 27

كما في قوله:

بَايَةَ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْنًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا⁽²³²⁾

وقول الشاعر:

بَايَةَ مَا قَالَتْ عَدَاةٌ لَقِيَتْهَا بِمَدْفِعِ أَكْنَانِ أَهَذَا الْمُشَهَّرِ⁽²³³⁾

التوضيح: وذهب ابن جني: أن ذلك على حذف ما المصدرية وليست إضافة إلى الفعل، ومذهب سيبويه أن إضافة آية يطرد في الكلام، ويخالفه المبرد وقال ابن مالك: تضاف إلى الفعل المتصرف مجرداً أو مقرونأب(ما) المصدرية نحو قوله :

الْكِنْيَ إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بَايَةَ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَزْلًا⁽²³⁴⁾

وقال أبو ذؤيب الهذلي :

بَايَةَ مَا وَقَفْتُ وَالرَّيْكَ بَ بَيْنَ الْحَجُونِ وَبَيْنَ السَّرَرِ⁽²³⁵⁾

وجاء أيضاً إضافتها إلى الجملة الاسمية كقوله :

بَايَةَ الْخَالِ مِنْهَا عِنْدَ بُرْقِعِهَا وَقَوْلَ رُكْبَتَيْهَا قِضْ حِينَ تَنْتَبِهَا⁽²³⁶⁾

ولم يصرحوا قط بالمصدر بعد آية ،ولم يقولوا بآية محبتكم ومثل آية لدن :وهي تضاف إلى المفرد، ومن زعم إضافتها إلى الجملة استدل بقول الشاعر :

وَأَنَّ لُكَيْزًا لَمْ تَكُنْ رَبَّ عَكَّةٍ لَدُنْ صَرَحَتْ حُجَابُهُمْ فَتَقَرَّقُوا⁽²³⁷⁾

(231) ارتشاف الضرب 1833.

(232) البيت من الوافر للأعشى في الكتاب 118/3 والخزانة 512/6 والمغني 420/2.

(233) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه 120 الخزانة 313/5 وشرح شواهد المغني 174/1.

(234) البيت من الطويل لعمر بن شاس في الكتاب 197/1 والخزانة 513/6 والمساعد 358/2.

(235) البيت من المتقارب لأبي ذؤيب الهذلي في الخزانة 307/9 .

(236) البيت من البسيط بلا نسبة في الهمع 51/2 والبيت منسوب لمزاحم بن عمرو في الدرر اللوامع 64/2.

(237) البيت من الطويل لشأس بن نهار المفضليات 301.

ومثل آية ولدن ريث نحو قوله :

لا يَزُجُرُ الرَّايَ إِلَّا رَيْثَ يَبْعَثُهُ ولا يُشَارِكُ فِي أَرَائِهِ أَحَدًا⁽²³⁸⁾

وريث هذه مصدر راث يريث ريثاً⁽²³⁹⁾ والمصدر إذا استخدم في معنى الزمان جاز أن يضاف إلى الفعل تقول: أتيتك ريث قام.

41- مسألة حذف المضاف إذا كان الكلام مشعراً به.

يقول ابن مالك :

وما يلي المضاف يأتي خلفا	عنه في الاعراب إذا ما حذف
وربما جرّوا الذي أبقوا كما	قد كان قبل حذف ما تقدما
لكن بشرط أن يكون ما حذف	مماثلاً لما عليه قد عطف
ويُحذفُ الثاني فيبقى الأول	كحاله إذا به يتصل ⁽²⁴⁰⁾

يقول أبو حيان⁽²⁴¹⁾ : "يجوز حذف المضاف ،إذا كان الكلام مشعراً به، وإن لم يكن مشعراً به لم يجز حذفه إلا في ضرورة". وأجاز ابن جني : (جلست زيدا) على تقدير جلست جلوس زيد⁽²⁴²⁾ وهذا مما لا ينبغي أن يجوز⁽²⁴³⁾ على حد قول أبي حيان الذي خالفه في هذا الموضع .

ومنه قول الشاعر :

(238) البيت من الطويل بلا نسبة في المسائل الحلبيات 55 .

(239) المساعد 359/2.

(240) متن ألفية ابن مالك ص 27

(241) ارتشاف الضرب 1837.

(242) منهج السالك 209/3.

(243) ارتشاف الضرب 1837.

عشية فرّ الحارثيون بعدما قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر⁽²⁴⁴⁾

ويريد الذي مات ابن هوبر، وإنما عرف من غير هذا البيت، وإذا حذف المضاف فله اعتباران:

الأول: وهو الأكثر في لسان العرب، أن تجري الأحكام على لفظ ما قام مقامه، كقوله تعالى

﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾⁽²⁴⁵⁾ والمقصود واسأل (أهل القرية) فحذف المضاف فجري الحكم على القرية بقوله (فيها) وأعاد الضمير على لفظ القرية .

الثاني: أن تجري الأحكام على المحذوف، فيراعى ما يعود عليه ومنه قول الله تعالى

﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾⁽²⁴⁶⁾ وتقديره أو كذي ظلمات؛ فأعاد الضمير في يغشاه على المحذوف، لا على من قام مقامه، ومما جاء بما يراعى الأمرين قوله تعالى ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾⁽²⁴⁷⁾ والتقدير: (وكم من أهل قرية) فأعاد الضمير في أهلكناهما على لفظ (قرية) وأعاد الضمير في أو هم قائلون على أهل المحذوفة .

42- المضاف إلى ياء المتكلم

يقول ابن مالك :

آخر ما أضيف لليا اكسر إذا	لم يك معتلاً كرامٍ وقدأ ⁽²⁴⁸⁾
---------------------------	--

يقول أبو حيان⁽²⁴⁹⁾ :

"المضاف إلى ياء المتكلم ليس مثني ولا مجموعاً فيه أربعة مذاهب :

(244) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه 746/2 وفي الخزانة 371/4 وفي الدرر 64/2.

(245) يوسف 82/12 .

(246) النور 40/24 .

(247) الأعراف 4/7 .

(248) متن ألفية ابن مالك ص 27

(249) ارتشاف الضرب 1847.

الأول : مذهب الجمهور: أنه معرب في الأحوال الثلاثة ،مقدر فيه الحركات الإعرابية؛ لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم .

الثاني :مذهب الجرجاني، وابن الخشاب، والمطرزي، ظاهر كلام الزمخشري أنه مبني. (250)

الثالث : مذهب ابن جني: أنه لا معرب، ولا مبني، إذ الاسم عنده معرب ومبني ولا معرب ولا مبني مثل هذه الحالة (251) .

الرابع: ما ذهب إليه ابن مالك: من أنه ظاهر الحركة الإعرابية حالة الجر مقدرة فيها حالة الرفع والنصب (252) .

التحليل والتوضيح :

لتوضيح هذه المسألة والآراء فيها لا تحتاج إلى إعادة ،لكني سأقوم بإعراب المضاف إلى ياء المتكلم مثل قولنا: هذا كتابي. فما هو إعراب كتابي ؟ خبر، مرفوع، وعلامة رفعه : الضمة المقدرة على آخره ؛ منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء ، وهو مضاف ، والياء : ضمير متصل، مبني على السكون، في محل جر مضاف إليه .

43-باب الأدوات التي يحصل بها التعليق (لَمَّا):

يقول أبو حيان (253): "لَمَّا التعليقية حرف عند سيبويه (254)، تدل على ربط جملة بأخرى ،ربط سببية، وعبر عنه بحرف وجود لوجود أو حرف وجوب لوجوب، وذهب ابن السراج، والفارسي، وابن جني: أنه ظرف زمان بمعنى حين (255)"، ولم يتوافق أبو حيان مع هذا الرأي وقال: والصحيح مذهب سيبويه

التوضيح:

(250) المقتصد 240/1.

(251) الأشموني 283/2 ومنهج السالك 233/3.

(252) شرح التسهيل 279/3 .

(253) ارتشاف الضرب 1897.

(254) الكتاب 234/4.

(255) شرح الكافية 231/3.

ويلي لما فعل مثبت لفظاً ومعنى، أو مضارع منفي بلم ، وتأتي (أن) بعد لما قبل الماضي قال الله تعالى ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾⁽²⁵⁶⁾، وجواب لما فعل ماض لفظاً ومعنى، أو منفي بلم ، أو جملة اسمية مقترنة ب (إذا) الفجائية قال الله تعالى ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾⁽²⁵⁷⁾.

ويجوز حذف جواب لما للدلالة عليه، قال الله تعالى ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ ﴾⁽²⁵⁸⁾ والجواب محذوف (فعلوا به ما أجمعوا عليه) ويكثر تأخر الجواب وقد يجوز مثل: أكرمتك لما أكرمتني.

44-القول في (هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ)

يقول أبو حيان⁽²⁵⁹⁾: "وابن جني خرج هذه المسألة فقدّره (خربٍ جحره) ثم نقل الضمير فصار (خربٍ الجحر ثم حذف قال: فهذا جرٌّ صحيح وهو نعتٌ للضب. ويقول أبو حيان: وتقديرها خطأ".

التوضيح والتحليل:

(تقدير المسألة من ابن جني) وقد بيناه في شرح التسهيل وهنا يخالف أبو حيان ابن جني في هذه المسألة.

وهي من الحالات التي لا يتبع النعت فيها المنعوت، حيث قالوا: هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ، بجحر خرب وحقه الرفع؛ لأنه وصف للجحر لا للضب، لكنه جر للمجاورة أي لمجاورته المجرور. وهذا الذي يقولون فيه الخفض على الجوار ورواه سيبويه⁽²⁶⁰⁾ وغيره من العرب ،بالرفع وهو الأصل والقياس الجر، فحمله الأكثرون على أنه صفة للجحر، لكنهم جروه للمجاورة ،والخفض على الجوار. قال بذلك الجمهور من أهل البصرة ،والكوفة.

(256) يوسف 96/12 .

(257) العنكبوت 65/29.

(258) يوسف 15/12.

(259) ارتشاف الضرب 1914.

(260) الكتاب 436/1.

45-مسألة اجتماع الصفات (النعوت):

يقول أبو حيان ⁽²⁶¹⁾: "إذا اجتمعت صفات مفرد، وشبه جملة، وجملة، فالبدء بالمفرد، ثم شبه الجملة، ثم الجملة"، مثل قوله تعالى ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ ⁽²⁶²⁾ ونلاحظ هنا أنه بدأ بالمفرد مؤمن، ثم بالجار والمجرور (من آل) ثم بالجملة (يكتُم) ويجوز تقديم الجملة على المفرد نحو قوله تعالى ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ ⁽²⁶³⁾. وتقدم الجملة على المفرد كثير في لغة العرب، والوصف بالجملة الفعلية أقوى، من الوصف بالجملة الاسمية وزعم ابن جني ⁽²⁶⁴⁾ أن الصفة إذا كانت رافعة، وبعدها صفة غير رافعة؛ فإنك تقدم الصفة غير الرافعة كقولنا: مررت برجل عاقل قائم أبوه؛ لأن الرافعة أشبهت الجملة فتكون بعد الصفة التي لا ترفع.

46-مسألة ما لا ينعى ولا ينعى به

يقول أبو حيان ⁽²⁶⁵⁾: " وذهب جماعة منهم ابن جني أن صائماً صفة لفرس؛ لأن من خواص الوصف أن لا يقبل الوصف، وذلك في قول الشاعر:

ظَلَّلْنَا بُمُسْتَنَّ الْحُرُورِ كَأَنَّا ... لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمٌ ⁽²⁶⁶⁾

بحسب قول ابن جني " أي لا يصح أن يكون نعتاً، ولا منعوتاً، ومنها المضمير لا ينعى، ولا ينعى به.

التوضيح والتحليل:

أجاز الكسائي نعت الضمير الغائب ⁽²⁶⁷⁾ حول قولهم: مررت به المسكين وقال النحاس ⁽²⁶⁸⁾: أجاز الكسائي نعت المظهر إذا تقدم المضمير، وهذا خطأ إذ ما منع ذلك جعله بدلاً. ومما لا ينعى ولا

(261) ارتشاف الضرب 1930.

(262) غافر 28/40.

(263) الأنعام 6/155.

(264) المساعد 2/412.

(265) ارتشاف الضرب 1931-1932.

(266) البيت من الطويل لجريفي ديوانه 419 وفي الكتاب 1/425 والدرر 2/149.

(267) المساعد 2/419.

ينعت به أسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، وكل اسم متوغل في البناء، نحو: (الآن) إلا (ما ومن) إذا كانتا نكرة فتنعتان، وينعت بهما فالبصريون يجيزون أن يوصفا فنقول: جاءني من في الدار عاقل، ونظرت إلى ما اشتريت الحسن، ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز وصفهما؛ لأن الصلة بعض الاسم وهي لا توصف، وكذلك منعوا صفة (الذي وقبل وبعد وكل وبعض) تقول: مررت بكل قائمًا وبعض جالسًا قال سيبويه⁽²⁶⁹⁾: هو معرفة لا يوصف ولا يكون نكرة وصفًا فإن أضيف كل إلى نكرة جاز وصفها كقوله:

قَبِلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ فَتَى أَبْيَضَ حُسَانًا⁽²⁷⁰⁾

ومما لا ينعت ولا ينعت به، المصدر الذي بمعنى اسم الأمر مثل: ضرباً زيد والدعاء مثل سقياً لك ومما ينعت وينعت به اسم الفاعل، واسم المفعول تقول: مررت بزيد الشجاع العالم فالشجاع نعت لزيد والعالم نعت للشجاع، وهذا مذهب سيبويه⁽²⁷¹⁾ وأجاز سيبويه في قولنا: زيد الطويل ذو الجمة جعل (ذو الجمة) نعتاً للطويل، وسواء كان النعت عاملاً أو غير عامل ومن العامل قول الشاعر:

ظَلَّلْنَا بُمُسْتَنَّ الحُرُورِ كَأَنَّا ... لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمٌ⁽²⁷²⁾

جعل سيبويه صائماً صفة لمستقبل الريح، وذهب جماعة منهم ابن جني أن صائماً صفة لفرس؛ لأن من خواص الوصف أن لا يقبل الوصف، بحسب قول ابن جني أما أسماء الإشارة فمذهب البصريين أنها توصف ويوصف بها، ومن ووصفها قوله تعالى ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ⁽²⁷³⁾ ﴾ ومن الوصف به قوله تعالى ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا⁽²⁷⁴⁾ ﴾ وذهب الكوفيون إلى أن أسماء الإشارة لا توصف ولا يوصف بها، وقال ابن هشام: لا يجوز أن تقول: مررت بهذا وزيد الطويلين، ولا يا هذا وزيد الطويلان، وإذا أتبع اسم الإشارة بذي (أل) فإما أن يكون جامداً، أو مشتقاً، فإن كان مشتقاً ضعف الوصف به نحو قولنا: مررت بهذا العالم أما إن كان جامداً نحو قولنا

(268) إعراب القرآن للنحاس 260/2.

(269) الكتاب 114/2.

(270) البيت من الهزج لذي الأصبع في اللسان 877/2 وبلا نسبة في الكتاب 111/2.

(271) الكتاب 193/2.

(272) البيت من الطويل لجريفي ديوانه 419 وفي الكتاب 425/1 والدرر 149/2.

(273) الإسراء 62/17.

(274) الأنبياء 63/21.

مررت بهذا الرجل فسيبويه يسميه نعتاً، وابن جني يسميه (عطف بيان) واختار هذا القول ابن مالك⁽²⁷⁵⁾. وعطف البيان على ما يقول الفارسي وابن جني والزمخشري والكوفيون: إلى أنه يكون في النكرة تابعاً لنكرة ومثل بعضهم بقوله تعالى ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾⁽²⁷⁶⁾ فزيتونة عطف بيان على شجرة⁽²⁷⁷⁾.

47- مسألة حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه

يقول أبو حيان⁽²⁷⁸⁾: "وفي حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه خلاف، مثال ذلك: الذي ضربته نفسه زيد فتقول: الذي ضربت نفسه زيد تريد ضربته فذهب الخليل، وسيبويه⁽²⁷⁹⁾، والمازني، وابن طاهر، وابن خروف إلى جواز ذلك. وذهب الفارسي، وابن جني، والأخفش⁽²⁸⁰⁾ ونعلب، إلى منع ذلك."

48- بدل الاشتمال

يقول ابن مالك:

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا	تبدله إلا ما إحاطةً جلا
أو اقتضى بعضاً أو اشتمالا	كأنك ابتهاجك استمالا ⁽²⁸¹⁾

(275) شرح التسهيل 320/3 .

(276) النور 35/24 .

(277) ارتشاف الضرب 1943.

(278) ارتشاف الضرب 1953 .

(279) الكتاب 60/2.

(280) المساعد 392/2.

(281) متن ألفية ابن مالك ص 37

يقول أبو حيان⁽²⁸²⁾: "وذهب ابن جني إلى أن المعنى المسند إلى المبدل منه، مسندٌ في البديل؛ فيكون إسناده إلى الأول مجازاً وإلى الثاني حقيقة إذ المسلوب حقيقة الثوب، لا زيد في قولنا: سُلِبَ زيدٌ ثوبه".

التوضيح والتحليل:

بدل الاشتمال أكثر وروده بالأوصاف نحو: أعجبنى زيد علمه، وراقني الجارية ظرفها، وقد جعلوا منه ما كان ذاتاً نحو: سرق زيدٌ ثوبه، سرنى زيد قلنسوته، وقالت طائفة: بدل الاشتمال هو ما بين المبدل والمبدل منه تعلق، ما عدا نسبة الجزئية، وقد منع سيبويه أن يكون منه: (مررت بزيد أبيه) وحكى البصريون عن الكوفيين: أنهم يجيزون في هذا البديل مررت بزيد أبيه، كما يجيزون سلب زيد ثوبه، ويشترط في هذا البديل أن يكون فيه ضمير يعود على المبدل منه إما ملفوظ به، وإما مقدر، نحو: ضربت زيداً رأسه وقوله تعالى ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾⁽²⁸³⁾ فيمن أعرب (من) بدلاً من الناس ونحو قول الشاعر:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوْبِيهِ تَقَضَّى لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ⁽²⁸⁴⁾

أي (ثوبته فيه) وأما في قوله تعالى ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ (4) النَّارِ﴾⁽²⁸⁵⁾ فاتفقوا على أن (النار) بدل وقال الفارسي: بدل اشتمال. وقال ابن خروف: بدل إضراب.⁽²⁸⁶⁾ وذهب ابن جني إلى أن المعنى المسند إلى المبدل منه، مسندٌ في البديل؛ فيكون إسناده إلى الأول مجازاً وإلى الثاني حقيقة إذ المسلوب حقيقة الثوب، لا زيد⁽²⁸⁷⁾ في قولنا: سُلِبَ زيدٌ ثوبه.

(282) ارتشاف الضرب 1968 .

(283) آل عمران 97/3.

(284) البيت من الطويل للأعشى في ديوانه 178 وفي المقتضب 165/1 وفي المغني 506/2 وفي الأصول 48/2.

(285) البروج 3/85 .

(286) انظر المساعد 436/2 .

(287) ارتشاف الضرب 1968.

49- مسألة إبدال الجملة من الجملة والجملة من المفرد والفعل من الفعل

يقول ابن مالك:

ويبدل الفعل من الفعل كمن	يصل إلينا يستعن بنا يعن
--------------------------	-------------------------

يقول أبو حيان (288): "أجاز ابن جني، والزمخشري، وابن مالك، أن تبدل الجملة من المفرد".

التوضيح والتحليل:

وخالفهم أبو حيان الرأي بقوله: وما استدلوأ به لا تقوم به حجة. أما الثابت هو: أنه تبدل الجملة من الجملة، وجعلوا من ذلك قول الله تعالى ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ (289) على قراءة الكسر بدلاً من

﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ﴾ (290) ويجوز فيها الاستئناف، وجعل ابن جني في قول ابن عطاء السدي

ذكرتك والخطي يخطر بيننا وقد نهلت منّا المتفقه السمر (291)

فجعل ابن جني (وقد نهلت) بدلاً من قوله: (يخطر بيننا) ويصح إبدال الفعل من الفعل إذا كان بمعناه كقوله :

متى تأتينا تلّم بنا في ديارنا تجد حطاباً جزلاً وناراً تأججاً (292)

فأبدل الفعل (تلّم) من (تأتتا) وإن كان الفعل الثاني نوعاً من الفعل الأول فيصح إبداله منه قولنا :

متى تأت تحسن أحسن إليك.

(288) ارتشاف الضرب 1972.

(289) المؤمنون 111/23.

(290) المؤمنون 111/23.

(291) البيت من الطويل لابن عطاء السدي انظر شواهد المغني 840/2.

(292) البيت من الطويل لعبيد الله بن الحر في سر الصناعة 67/2 وفي الخزانة 204/5.

50-باب عطف النسق (ذكر بعض الحروف المتفق عليها وبعض أحكام من المختلف فيه)

يقول ابن مالك:

تالٍ بحرفٍ متبعٍ عطف النسق	كاخصص بودّ وثناءٍ من صدق
فالعطف مطلقاً بواوٍ ثمّ فا	حتى أم أو كفيك صدق و وفا
وأتبعته لفظاً فحسب بل ولا	لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا
فاعطف بواوٍ سابقاً أو لاحقاً	في الحكم أو مصاحباً موافقاً ⁽²⁹³⁾

يقول أبو حيان⁽²⁹⁴⁾ : "من أشهر حروف العطف حرف الواو، وفيها إشراك في الحكم تقول: قام زيد وعمره فله ثلاثة أوجه:

1-أن يكونا قاما معاً في وقت واحد .

2-أن يكون المتقدم قام أولاً.

3-أن يكون المتأخر قام أولاً.

التوضيح والتحليل:

قال ابن مالك⁽²⁹⁵⁾: "ومثل قوله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾⁽²⁹⁶⁾ والصلاة الوسطى مندرجة تحت الصلاة، وهذا ليس متفقاً عليه بل ذهب الفارسي وابن جني: إلى أن ما جاء

(293) متن ألفية ابن مالك ص35

(294) ارتشاف الضرب 1983.

(295) التسهيل 74 .

(296) البقرة 238/2.

من ذلك لم يندرج تحت ما قبله، وأنه أريد به غير ما عطف عليه؛ ذهاباً منهما أن المعطوف لا يكون إلا غير المعطوف عليه وقال ابن مالك: ويجوز عطف عامل مضمر، على ظاهر يجمعهما معنى واحد، مثاله ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّعُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾⁽²⁹⁷⁾ أصله تبوعوا الدار واعتقدوا الإيمان". فاستغنى بمفعول اعتقدوا عنه وهو معطوف، على تبوعوا وجاء ذلك؛ لأن في اعتقد وتبوعوا معنى لازموا.

وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم، محتملاً للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة وللتقدم بقله، ويختلف بذلك مع سيبويه الذي يرى: أن الواو والعطف بها ليس فيه دليل، على تقدم وتخلف أحد المعطوفين. وذكر السيرافي⁽²⁹⁸⁾ والسهيلي: من إجماع النحاة بصريهم، وكوفيهم على أن الواو لا توجب تقديم ما قدم لفظه، ولا تأخير ما أخر لفظه.

وتنفرد الواو بعطف ما لا يستغنى عنه مثاله: اختصم زيد وعمرو، وزيد بين أخيك وبكر، وهذان زيد وبكر، إن إخوانك محمد وزيد وسعيد نجباء، ومنع الفراء أن تتوب (مع) مناب الواو في قولنا: اختصم زيد وعمرو، وأجازه الكسائي، وقال الفراء: لا يجوز (أظن عبد الله مختصماً فزيد) ولا ثم زيد، ولا أو زيد، وقال ابن مالك: وتنفرد بجواز عطف

بعض على متبوعها عليه تفصيلاً، مثل قوله تعالى ﴿وَمَلَأْنِيهِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾⁽²⁹⁹⁾ فجبريل وميكال مندرجة تحت الملائكة.

أما (أو) فتأتي للتخيير نحو قوله ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾⁽³⁰⁰⁾ وتأتي أو بمعنى الإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين. وإذا نهيت عن المباح استوعب ما كان مباحاً ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَطْغَوْا مِنْهُمُ اثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾⁽³⁰¹⁾

وذهب ابن كيسان⁽³⁰²⁾: إلى جواز أن يكون النهي عن واحد، وإن يكون عن الجميع، وهو أن تأتي عقب أخبار متفصلة نحو قوله تعالى ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾⁽³⁰³⁾ وتكون لإيجاب

(297) الحشر 9/59.

(298) المغنى 354/1.

(299) البقرة 98/2.

(300) البقرة 196/2.

(301) الإنسان 24/76.

(302) المساعد 2/458.

(303) البقرة 135/2.

أحد الشيئين كقولك للشجاع: إنما أنت طعن، أو ضرب، تارة كذا وتارة كذا ومنه قول الشاعر قطري بن الفجاءة:

حَتَّى حَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عِنَانَ لِجَامِي (304)

وقال الفارسي: تأتي أو بمعنى بل وكذلك قال ابن جني: في قوله تعالى

﴿أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ (305) معنى أو هنا معنى بل، ويعاقب معنى (أو) الواو في الإباحة ومنه جالس الحسن أو ابن سيرين، فلو جالسهما معاً لم يخالف ما أبيح له، ولكن لو قلت: جالس الحسن وابن سيرين؛ لم يجز له مجالسة أحدهما دون الآخر، وإن كان ب(أو) جاز له أن يجالس أحدهما، أو يجالسهما معاً.

يقول ابن مالك :

ومثل أو القصد إما الثانية	في نحو إما ذي وإما النائية (306)
---------------------------	----------------------------------

أما حرف العطف (إما) تكون للشك نحو: قام إما زيد وإما عمرو، ومن معانيها التخيير مثل: قوله تعالى ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ (307) أو الإباحة مثل: جالس إما زيد وإما عمرو وكذلك تفيد التفصيل، نحو قوله تعالى ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (308) ونص النحاس على أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرار (309) وجاءت (أو) معادلة لإما في الشعر في قول الشاعر :

وَقَدْ شَفَّنِي أَنْ لَا يَزَالَ يَرُوعُنِي خَيَالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِيًا (310)

فنلاحظ في قوله: أو مغادياً جاءت أو معادلة لإما.

(304) البيت منسوب لقطري بن الفجاءة انظر أمالي القالي 190/2 وفي المساعد 458/2.

(305) البقرة 100/2.

(306) متن ألفية ابن مالك ص36

(307) الكهف 86/18.

(308) الإنسان 3/76.

(309) المساعد 461/2 .

(310) البيت من الطويل للأخطل شرح التسهيل 663/3 وفي الدرر 186/2 وبلا نسبة في الهمع 135/2.

يقول ابن مالك :

وَأَمَّ بِهَا اعْطَفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ		أَوْ هَمْزَةٍ عَنِ لَفْظِ أَيِّ مَغْنِيهِ
وَرَبَّمَا أَسْقَطْتَ الْهَمْزَةَ إِنْ		كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمَّنْ
وَبَانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ		إِنْ تَكُ مِمَّا قَيَّدَتْ بِهِ خَلَتْ (311)

أما حرف العطف (أم) وهي تكون متصلة، ومنقطعة، فالمتصلة لا يستغني ما بعدها، عما قبلها ولا تكون إلا فيما يستعمل لفظ الاستفهام فيه، سواء أكان الكلام على معنى الاستفهام، أم لا نحو : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو، ليت شعري أزيد قائم أم خالد، وما أبالي أقام زيد أم قعد، وسواء علي أفت أم قعدت، وتقوم (أم) بالمعادلة والمعادلة لا تكون إلا بين اسمين أو فعلين أو جملتين إما اسميتين أو فعليتين، ولا تعادل بين جملة اسمية، وجملة فعلية، إلا إذا كانت في معنى الاسمية، والفعلية في معنى الاسمية، نحو قوله تعالى ﴿أَدْعُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ (312) والتقدير أدعوتهم أم صمتهم، ومما عودل فيه بين المفرد والجملة

قول الشاعر :

سَوَاءَ عَلَيْكَ الْنَفْرُ أَمْ بَتَّ لَيْلَةً بِأَهْلِ الْقَبَابِ مَنْ عُمِيرِ بْنِ عَامِرٍ (313)

حيث عادل بين النفر المفرد بالجملة بت ليلةً ومما عودل فيه بين الجملة الاسمية والجملة الاسمية منه قول الشاعر :

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا أَمْوَتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ (314)

ونلاحظ هنا عادل بين الجملة الاسمية بالجملة الاسمية (أموتي ناء) هذه الجملة الأولى والثانية (هو واقع) وتدخل أم على أسماء الاستفهام كقوله تعالى ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (315) ودخول أم على أسماء الاستفهام كثير وفصيح، ومنه قول الشاعر :

(311) متن ألفية ابن مالك ص36

(312) الأعراف 193/7.

(313) البيت من الطويل بلا نسبة انظر التصريح 142/2 .

(314) البيت من البسيط بلا نسبة انظر شرح التسهيل 360/3 وفي التصريح 42/2 وفي أوضح المسالك 368/3.

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بِكَى لَمْ يَفْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ النَّبِيِّنِ مَشْكُومٍ⁽³¹⁶⁾

وهنا دخلت أم على اسم الاستفهام (هل) وفي القرآن الكريم تدخل أم على من

في قوله تعالى ﴿أَمِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾⁽³¹⁷⁾ وقوله تعالى ﴿أَمِنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ﴾⁽³¹⁸⁾ وتدخل أم على جميع أسماء الاستفهام ما عدا الهمزة وأما في قول العرب: (إنها لإبل أم شاء) فالفارسي وابن جني قدروها بل هي شاء، أي أنها جاءت بمعنى بل. أما في مسألة حذف المعطوف بالواو، وحذف الواو ومنه قوله تعالى ﴿سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾⁽³¹⁹⁾ أي والبرد وأما في قوله ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾⁽³²⁰⁾ فزعم الزمخشري⁽³²¹⁾ أن بين همزة الاستفهام، وحرف العطف، فعلا محذوفا ولكن تقدمت همزة الاستفهام؛ لأن لها حق الصدارة وأما حذف الواو وحدها وإبقاء المعطوف، فقد جاء في كلامهم: (أكلت لحماً سمكا تمرا) أي لحماً وسمكاً وتمراً وذهب الفارسي إلى جواز ذلك وذهب ابن جني أنه لا يجوز ويجوز حذف الفاء المعطوف عليه في قوله تعالى

﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾⁽³²²⁾ والتقدير فضرب فانفجرت وحذف الفاء والمعطوف عليه. وحرف العطف إن كان على حرف واحد، كالواو، والفاء فلا يجوز الفصل بين الواو، والفاء، وما فصل بينهما، بقسم، ولا ظرف، ولا مجرور مثل: قام زيد والله عمرو، لا ضربت زيد و في البيت عمرو، ولا خرج زيد والساعة عمرو، قال ابن مالك⁽³²³⁾ والفارسي: وهو جائز في الكلام المنثور، إن لم يكن المعطوف فعلاً نحو: قام زيد وفي الدار قعد، وزيد يقوم والله يقعد، وأجاز ذلك الفراء في قوله تعالى ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾⁽³²⁴⁾ قال الفراء: في يعقوب ينوي به الخفض، فيكون معطوفاً على بإسحاق، وقد فصل بينهما الجار والمجرور، (ومن وراء) وخرج ذلك أبو علي،

(315) النمل 84/27.

(316) البيت من البسيط لعقمة الفحل في ديوانه 50 انظر الكتاب 178/3 وفي الدرر 94/2 وفي الخزانة 286/11.

(317) الملك 20/67.

(318) الملك 21/67.

(319) النحل 81/16.

(320) الروم 9/30.

(321) الكشف 436/1.

(322) البقرة 60/2.

(323) التسهيل 178.

(324) هود 71/11.

وابن جني: على تقدير فعل محذوف (وآتيها) من وراء إسحاق يعقوب كما قال سيبويه⁽³²⁵⁾: في مررت بزيد وعمرًا بتقدير: ولقيت عمرًا .

51- القول في مخصص (نعم وبئس)

يقول ابن مالك:

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا	لأن قصد الجنس فيه بيّن ⁽³²⁶⁾
-------------------------------	---

يقول أبو حيان⁽³²⁷⁾: "أما في إعراب المخصص في قولنا: نعم الرجل زيد. فزيد هنا خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو. ونسب هذا الرأي إلى سيبويه والزجاج والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني⁽³²⁸⁾".

يروى في باب المخصص بالمدح أو بالذم (نعم بهم قومًا) وقومًا هنا تمييز (وهم) هي المخصص بالمدح، وقيل بثست صفون⁽³²⁹⁾، وحذف التمييز ويقصد بثست صفون معركة. وابن مالك يعتقد: بجواز حذف التمييز، والمخصص بالمدح أو بالذم يجوز حذفه إن دلّ عليه الدليل، ومن ذلك قول الله تعالى ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾⁽³³⁰⁾ أي أيوب ومنه قوله تعالى ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾⁽³³¹⁾ أي نحن، وذهب بعض المتقدمين إلى عدم حذف المخصص؛ إلا إذا تقدم ذكره والأكثر لم يشترطوا في جواز حذفه التقديم، وجوزوا فيمن قال: باسمية (نعم وبئس) أن تكون نعم مبتدأ والمخصص خبرها .

(325) الكتاب 94/1.

(326) متن ألفية ابن مالك ص 16

(327) ارتشاف الضرب 2054.

(328) اللع 222.

(329) شرح التسهيل 14/3.

(330) ص 44/38.

(331) الذاريات 48/51.

52- باب حبذا

يقول أبو حيان⁽³³²⁾ : " ويجوز تأكيد حبذا التأكيد اللفظي وأنشد أبو الفتح في المنصف يقول:

ألا حبذا حبذا حبذا حبيب تحمّلت فيه الأذى⁽³³³⁾ .

التوضيح والتحليل:

أصل حبّ فعل، وهو متعد ثم بنى على فعل لإنشاء المدح، فلا يتعدى وقد جاء بعده فاعل ليس اسم إشارة كقوله :

هَجَرْتُ غَضُوبٌ وَحَبٌّ مَنْ يَتَحَبَّبُ وَعَدْتُ عَوَادٍ بَعْدَ وَلِيكَ تَشَعُّبُ⁽³³⁴⁾

وقد جاء بعد فعل حبّ، فاعل ليس اسم إشارة في قوله: وحبّ من

وإذا كان بعدها (ذا) كان ذا مفرداً لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث تقول:

حبذا زيد، وحبذا الزيدان، وحبذا الزيدون ، وحبذا هند ، واختلف في إعراب (حبذا) فمن لم يدّع التركيب قال: بأن ذا الفاعل وذهب المبرد وابن السراج والسيرافي: إلى أنهما تركبا وصارا اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء. ومن قال بأنهما تركبان وصارا فعلاً واحداً، والمخصوص فاعل. وقال: ابن كيسان⁽³³⁵⁾: والمخصوص بدل من ذا .

والعرب لا تحبذ دخول لا على حبذا فتكون للزم نحو قول الشاعر :

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلدٍ ولا شعوبٌ هوى مني ولا نُفمُ⁽³³⁶⁾

ولا يدخل على حبذا زيد النواسخ، فلا تقول: كان حبذا زيد .

(332) ارتشاف الضرب 2063.

(333) المنصف 1/ 81 ومنهج السالك 107/4-108.

(334) البيت من الكامل لساعد بن جويه في اللسان انظر مادة غضب 3246/5 وبلا نسبة في المساعد 140/2 وفي الدرر 118/2.

(335) المساعد 143/2.

(336) البيت من البسيط لزياد بن العدوى في الدرر اللوامع 117/2 وشرح الجمل لابن عصفور 612/1.

53- القول في جملة الاستفهام بعد أفعال القلوب

يقول ابن مالك :

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا		أعني رأى خال علمت وجدا
ظنّ حسبت وزعمت مع عدّ		حجا درى وجعل الذكا اعتقد
وهب تعلم والتي كصيرا		أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا
وخصّ بالتعليق والإلغاء ما		من قبل هب والأمر هب قد ألزما
وإن ولا لام ابتداءٍ أو قسم		كذا والاستفهام ذا له انحتم

يقول أبو حيان⁽³³⁷⁾: "يبقى اسم الاستفهام على حاله إن رفعاً وإن نصباً على ما كان عليه قبل دخول ظننت وأخواتها نحو علمت أيّ الناس صديقك وعلمت أيهم ضريرت وعلمت أي قيام قمت وعلمت أين خالد وعلمت متى قام زيد وعلمت أين ضريرت عمراً وأما بالنسبة لجملة الاستفهام التي بعد أفعال القلوب فالفعل إن كان متعدياً لمفعولين سدت الجملة مسد المفعولين وإن كان يتعدى لواحد وجاءت بعده جملة الاستفهام فهناك ثلاثة مذاهب :

الأول: أنها في موضع بدل من المنصوب قبلها وهذا مذهب السيرافي⁽³³⁸⁾ وقال ابن الضائع هو بدل اشتمال .

الثاني: أن الجملة في موضع نصب على الحال وهو رأي المبرد⁽³³⁹⁾

الثالث: الجملة في موضع المفعول الثاني على تضمين الفعل معنى ما يتعدى لاثنتين وهو مذهب أبي علي⁽³⁴⁰⁾ وحكاه عنه تلميذه ابن جني".

(337) ارتشاف الضرب 2122.

(338) الهمع 1/155.

(339) الهمع 1/156.

54-جملة مقول القول

يقول ابن مالك:

وأجري القول كظنٍ مطلقاً	عند سليمٍ نحو قل ذا مشفقاً (341)
-------------------------	----------------------------------

يقول أبو حيان (342): "ومذهب الجمهور وابن جني: إذا وقعت إنَّ بعد القول الذي يقتضي القياس، أنه لا يعمل عمل الظن، حتى يضمن معنى الظن في اللغة السليمية (343)".

التوضيح والتحليل:

"أصل القول إذا دخل على الجمل أن تحكى على حالها، كانت الجملة اسمية، أو فعلية، فإذا كانت الجملة اسمية، جاز أن تحكى على حالها، وجاز إن كانت مما تدخل عليها ظنٌ وأخواتها أن تجري مجرى الظن، في العلم بلا شرط عند سليم فنقول: قال زيد عمراً منطلقاً كما نقول: ظن زيدٌ عمراً منطلقاً، ويجوز أن تجري مجرى الظن عند أكثر العرب بشروط:

أحدهما: أن يكون الفعل مضارعاً فنقول: أقلتَ زيداً منطلقاً، وأجاز السيرافي (344) إجراء الفعل مجرى الظن إن كان ماضياً، بباقي الشروط التي سنذكرها.

الثاني: أن يكون المضارع لخطاب مثل قولنا: أتقول وأما غير ذلك كأن يكون لغيبة فذلك على لغة سليم.

الثالث: أن يكون بعد استفهام بأي أداة كالهزمة وغيرها.

الرابع: أن تتصل الأداة أو تتفصل بنقول، بظرف، أو بجار ومجرور أو أحد المفعولين، أو حال، مما يكون معمولاً ل(أتقول) فإن فصلت بما هو ليس معمولاً نحو: أنت تقول زيدٌ منطلقٌ، لو يجر مجرى الظن ولم يجز في زيد إلا الرفع.

(340) حاشية الصبان 32/2.

(341) متن ألفية ابن مالك ص15

(342) ارتشاف الضرب 2129 .

(343) رأى بن جني في الاشموني 37/2.

(344) رأى السيرافي في الاشموني 36/2.

الخامس: وقد ذكره ابن مالك⁽³⁴⁵⁾ وهو أن تكون للحاضر.

السادس: وقد نبه عليه السهيلي⁽³⁴⁶⁾ وهو ألا يكون الفعل عدّي باللام لمعمول نحو: أنقول لزيد عمرو منطلق، فلا يجوز إلا الحكاية .

55- استضعاف نعت أي

يقول ابن مالك :

وباضطرارٍ خصّ جمع يا وأل	إلا مع الله ومحكيّ الجمل
والأكثر اللهم بالتعويض	وشذّ يا اللهم في قريض

يقول أبو حيان⁽³⁴⁷⁾: "تستعمل (اللهم) على ثلاثة أنحاء:

أحدها: أن يراد به النداء المحض كقولهم اللهم أثبنا.

والثاني: أن يذكره المجيب تمكيناً للجواب في نفس السائل، يقول لك القائل: أزيد قائم؟ فنقول: اللهم نعم، والله لا.

والثالث: أنها تستعمل دليلاً على الندرة، وقلة وقوع المذكور، أنا أزورك اللهم؛ إلا إذا لم تدعني ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بعدم الدعاء". وذهب الجرمي⁽³⁴⁸⁾ والفارسي وابن جني من استضعاف نعت أي ، باسم إشارة ولا يلتفت إليه؛ لأنه مخالف للسمع .

التوضيح والتحليل:

العلم الذي فيه (أل) فله ثلاثة مذاهب:

(345) التسهيل 73.

(346) التصريح 263/1.

(347) ارتشاف الضرب 2193-2195.

(348) المساعد 505/1.

الجواز مطلقاً وهو مذهب الكوفيين والبغداديين، والمنع مطلقاً إلا في ضرورة الشعر، وهو مذهب البصريين .

والنفصيل بين أن يكون ذو أل مشبهاً به ؛ فيجوز نحو: يا الأسد شدةً أو ليس مشبهاً به فيمتنع فلا يقال يا الرجل وهو مذهب ابن سعدان (349) .

واختلفوا إذا لحق اسم الإشارة كاف الخطاب ،أيجوز أن يوصف به أي؟ فذهب ابن كيسان إلى جواز ذلك تقول: يأيهذا الرجل ويأيهذا الرجل (350) . وذهب السيرافي إلى منع ذلك، وذهب الجرمي (351) والفارسي وابن جني من استضعاف نعت أي ، باسم إشارة ولا يلتفت إليه ؛لأنه مخالف للسمع .

56-القول (يا هُنْ)

يقول أبو حيان (352) : " تقول يا هُنْ، ويا هنان، ويا هنون، ويا هُنْتُ، يا هنتان، ويا هنات، وتلحق آخرهن هاء السكت فتقول يا هناه. وذكر الأخفش في الأوسط: أنه إذا أضيف إلى نفسك لم يكن فيه إلا وجه واحد يا هُنْ أقبل، ويا هنيّ أقبل، ويا هنيّ أقبلوا، وللمرأة يا هنت أقبلي".

واختلفوا في مادة هذه الكلمة على خمسة أقوال :

الأول أن أصلها (ه-ن-ه) من باب سلس وهو من مذهب أبي زيد.

الثاني أن أصلها (ه-ن-و) فالهاء بدل من الواو .

الثالث: أن الهاء بدل من همزة، والهمزة بدل من واو، فالهاء بدل من بدل،

وهو مذهب ابن جني (353)

(349) المساعد 503/2.

(350) رأى بن كيسان فى الاشمونى 252/3.

(351) المساعد 505/1.

(352) ارتشاف الضرب 2209.

الرابع أن الألف والهاء زائدتان، لكن في نفس البناء ،على حد زيادة الهمزة في أحمر، فوزنه فعلاه إذ أصله هنواه .

الخامس أن تكون الهاء هاء السكت، والألف قبلها، الألف التي تلحق مثل يا زيد إذا ندبت وهو مذهب الفراء (354)

57-باب الاستغاثة والتعجب والشبيه بها

يقول ابن مالك :

إذا استغيث اسم منادى خفضا		باللام مفتوحاً كيا للمرتضى
وافتح مع المعطوف إن كررت يا		وفي سوى ذلك بالكسر اثتيا
ولام ما استغيث عاقبت ألف		ومثله اسم ذو تعجب ألف (355)

يقول أبو حيان (356): "ما صح أن يكون منادى، صح أن يكون مستغاثاً به، ومتعجباً منه".

أجمعوا على جواز أن يكون ب(أل) نحو يا لله، ويا للرجال، ويا للماء، ولام الاستغاثة به والمتعجب منه مفتوحة (357). ومذهب سيبويه: أنها ليست زائدة وتتعلق بفعل النداء، ومذهب ابن جني أنها تتعلق بحرف النداء (358). واختار ابن خروف أنها زائدة فلا تتعلق بشيء (359)

التوضيح والتحليل:

لام الاستغاثة لأجله على أصلها من الكسر، وفيما يتعلق فيها أقوال :

(353) سر الصناعة 650/2.

(354) معاني القرآن للفراء 422/2.

(355) متن ألفية ابن مالك ص39

(356) ارتشاف الضرب 2211.

(357) الكتاب 21/2.

(358) سر الصناعة 329/1.

(359) المساعد 526/2.

الأول بفعل النداء .

الثاني بفعل محذوف تقديره أدعوك لزيد.

الثالث بمحذوف في موضع الحال، أي مدعواً لزيد وقد يجزّ المستغاث لأجله بمن نحو قول الشاعر:

يا للرجال ذوي الأبواب من نفرٍ لا يبرح السفه المُردي لهم دينا⁽³⁶⁰⁾

وإذا عطفت على المستغاث به، ولم تكرر جرّ المعطوف بلام مكسورة على الأصل، أو كررت فمفتوحة نحو: يا لزيد يا لبكر لخالد.

فإذا قلت: يا لكَ احتمل أن يكون مستغاثاً به ومستغاثاً من أجله في قوله :

فيالك من ليلٍ كأنَّ نُجومه بکل مغارِ القتلِ شدتْ يَدْبُل⁽³⁶¹⁾

واللام في البيت للاستغاثة، والتعجب، استغاث به منه لطوله كأنه قال: يا ليل ما أطولك وإذا قلت: يا لي فقال ابن جني: يجوز في قول الشاعر :

فيا شوقُ ما أبقي ويا لي من النوى ويا دمعُ ما أجرى ويا قلبُ ما أصبى⁽³⁶²⁾

وهنا في قوله: يا لي جاز أن يكون مستغاثاً به، كأنه استغاث بنفسه من النوى، وأن يكون مستغاثاً له وحذف المستغاث به . وذهب ابن عصفور إلى أنه لا يجوز في يا لي حيثما وقع الضمير، إلا أن يكون مستغاثاً له والمستغاث به محذوف⁽³⁶³⁾.

58- باب ما لا ينصرف

يقول ابن مالك :

الصرف تنوين أتى مبيناً	معنى به يكون الاسم أمكنا ⁽³⁶⁴⁾
------------------------	---

(360) البيت من البسيط بلا نسبة في شفاء العليل 816/2 وفي الدرر 156/1 والمساعد 528/2.

(361) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 117 وفي الدرر 31/2 وفي الخزانة 412/2 وفي أمالي القاضي 58/1.

(362) البيت من الطويل بلا نسبة في المساعد 529/2 وفي الأشموني 163/3.

(363) شرح الجمل 110/2.

وزائدا فعلان في وصف سلم	من أن يُرى بتاء تأنيثٍ حُتِم
وأجدل وأخيل وأفعى	مصروفة وقد ينلن المنعا
وكن لجمعٍ مشبهٍ مفاعلا	أو المفاعيل بمنعٍ كافلا
ولسراويل بهذا الجمع	شبه اقتضى عموم المنع
وما يصير علماً من ذي ألف	زيدت لإلحاقٍ فليس ينصرف

يقول أبو حيان (365): "ومن آراء ابن جني : التي وردت في المسألة حول كلمة (أصيلال) هل تصرف أم لا؟ فنحن نعلم أن الصفة ،التي آخرها نون قبلها ألف تمنع من الصرف مثل: عطشان الذي مؤنثه عطشى ، ولو أبدلت النون الزائدة لاماً بعد ألف زائدة، نزلت اللام منزل النون فامتنع الاسم من الصرف نحو: أصيلال قاله الأخفش (366) " .

التوضيح والتحليل:

وأصيلال تصغير آصال، جمع أصيل، قال البكري: تصغير أصيل أصيلال وأصيلان وقال ابن جني: ليس واحد منهما تصغير أصيل . وكذلك ذهب الفارسي وابن جني: أن وزن أفعل الغالب فيه، أنه يمنع من الصرف مع الوصفية الأصلية، وعدم قبول مؤنثه تاء التأنيث نحو: أحمر حمراء، فإن عرض في الوصفية

نحو: مررت برجل أرنب، ونسوة أربع، ورجل أرمل، انصرف لأن مؤنثه أرملة (367).

وأما في الكلمات الست (أبطح-أبرق-أجرع-أدهم-أسود-أرقم) وأرقم وأسود هنا المقصود بها الحية فذكر سيبويه (368): أن كل العرب لا تصرفها ،ولم تختلف في منع هذه الستة من الصرف. وصرح ابن جني: بأن هذه الأسماء كلها تصرف، واضطرب قول أبي علي في هذه الصفات ؛ لأنها وإن استعملت استعمال الأسماء، فيلاحظ فيها معنى الوصف.

(364) متن ألفية ابن مالك ص59

(365) ارتشاف الضرب 857.

(366) شرح الكافية 61/1.

(367) المتضبط 341/2.

(368) الكتاب 201/3.

59- الترقيم

يقول ابن مالك:

ترخيماً احذف آخر المنادى	كيا سعا فيمن دعا سعادا ⁽³⁶⁹⁾
--------------------------	---

يقول أبو حيان ⁽³⁷⁰⁾: "ولا يرخم في غير ضرورة منادى عار من الشروط إلا ما شذَّ من قولهم: يا صاحٍ ولم يسمع ترخيمه إلا على لغة مراعاة المحذوف، ولم يكد يسمع إلا مرخماً. ومذهب ابن جني، وابن خروف ⁽³⁷¹⁾ أن أصله يا صاحبي ثم قالوا فيه على أحد اللغات (يا صاحبُ) ثم رخموه."

60- باب المصدر

يقول ابن مالك:

بفعله المصدر ألحق في العمل	مضافاً أو مجرّداً أو مع أل
إن كان فعل مع أن أو ما يحلّ	محله ولاسم مصدرٍ عمل
وبعد جرّه الذي أضيف له	كَمَل بنصبٍ أو برفعٍ عمله
وَجُرَّ ما يتبع ما جرّ ومن	راعى في الاتباع المحلّ فحسن ⁽³⁷²⁾

يقول أبو حيان ⁽³⁷³⁾: "من شروط عمل المصدر، أن يكون مظهراً فلو أضمر، لم يعمل وأجاز

(369) متن ألفية ابن مالك ص40

(370) ارتشاف الضرب 2246.

(371) المساعد 562/2.

(372) متن ألفية ابن مالك ص28

الكوفيون إعماله مضمرًا⁽³⁷⁴⁾، وأجازوا قولهم: مروري بزيد حسن، وهو بعمرٍ قبيح، فعمرو عندهم متعلق ب(هو) ولا يوجد في كلام العرب: (يعجبني ضرب زيد عمرًا وهو بكرًا) وأجاز الفارسي وابن جني وابن مالك: جواز إعماله مضمرًا في المجرور⁽³⁷⁵⁾ لا في المفعول الصريح "ومن شروط عمله أيضاً: أن يكون مفرداً، لا مثني، ولا جمعاً، فلا يجوز عجبت من ضربيك زيد؛ لأنه مثني، وإن كان مجموعاً جمع تكسير، جاز إعماله كقولهم: (تركته بملاحس البقر أولادها)⁽³⁷⁶⁾ وكقول الشاعر:

وَقَدْ وَعَدْتُكَ مَوْعِدًا لَوْ وَفَّتْ بِهِ مواعيد عُزُوبٍ أَخَاهُ بِيْثَرٍ⁽³⁷⁷⁾

فنلاحظ هنا ملاحس ومواعيد، وهي جمع تكسير جاز إعمالها وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك⁽³⁷⁸⁾

61- باب اسم الفاعل

يقول ابن مالك:

كفعله اسم فاعلٍ في العمل		إن كان عن مضيّه بمعزل
وولي استفهاماً أو جرف ندا		أو نفياً أو جافصةً أو مسندا
وقد يكون نعت محذوفٍ عُرِفَ		فيستحق العمل الذي وصف
وإن يكن صلة ففي المضي		وغيره إعماله قد ارتضي ⁽³⁷⁹⁾

يقول أبو حيان⁽³⁸⁰⁾: "أنا ضاربٌ زيدا، فزيد هنا مفعول به لضارب (اسم الفاعل) وضاربٌ زيدا تعني

(373) ارتشاف الضرب 2257.

(374) المساعد 226/2.

(375) انظر الاشموني 226/2.

(376) مجمع الامثال 237/1.

(377) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 39 والدرر 122/2 والخصائص 207/2.

(378) شرح الكافية 1015/2.

(379) متن ألفية ابن مالك ص 28.

يضرِب الآن، أو يضرِب غداً، واسم الفاعل يعمل مفرداً، ومثني، ومجموعاً جمع سلامة وجمع تكسير، أما ما كان مثني، ومجموعاً، فإنه يعمل -على رأي المبرد- وأما سيبويه والخليل فيقولان: بأنه يقطع مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم " أومخرجي هم " .

التوضيح والتحليل:

لعمل اسم الفاعل شروط منها:

- 1- أن يكون مكبراً غير مصغر؛ فلا يجوز هذا ضوِربُ زيداً، وهذا مذهب البصريين والفراء، ومذهب الكسائي والكوفيون إلى جواز إعماله (381) .
- 2- أن لا يوصف قبل العمل، فلا يجوز هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً، وهذا مذهب البصريين والفراء، أما الكسائي والكوفيون: فأجازوا ذلك، وأجاز الكسائي تقديم المفعول على اسم الفاعل وصفته، فأجاز هذا زيداً ضاربٌ (382) .
- 3- أن يكون معتمداً على أداة نفي صريح نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمراً، أو مؤول مثل: غير مضيع نفسه عاقلٌ، أو استفهام نحو قول الشاعر :
أناوِ رجالَكَ قَتَلَ امرِئٍ من العِزِّ في حَبِّكَ اعتاضَ دُلّاً (383)
ومذهب الكوفيون والأخفش إلى إعماله، دون الاعتماد على ما تقدم (384) .
- 4- ذهب البصريون إلى أنه إذا كان ماضياً؛ فلا يعمل في المفعول، وسيبويه يقول: بأنه يرفع الفاعل الظاهر، والمتعدي واللازم في ذلك سواء فتقول: مررت برجل قائمٌ أبوه أمس، ومررت برجل ضاربٌ أبوه أمس، ومذهب ابن جني والفارسي بأنه لا يرفعه وأنه صار كالفاعل (385)؛ بسبب المضي .

(380) ارتشاف الضرب 2271.

(381) التصريح 65/2.

(382) شرح الكافية 1042/2.

(383) البيت من المتقارب بلا نسبة انظر الهمع 95/2 وشفاء العليل 627/2 والدرر 128/2.

(384) شرح الكافية 417/3.

(385) المساعد 198/2.

62- أسماء الأفعال

يقول ابن مالك:

ما ناب عن فعلٍ كشتان وصه	هو اسم فعلٍ وكذا أَوْه ومه
وما بمعنى افعَل كأمين كثر	وغيره كوي وهيئات نزر
والفعل من أسمائه عليهما	وهكذا دونك مع إليكما ⁽³⁸⁶⁾

يقول أبو حيان⁽³⁸⁷⁾ : "أما (هيئات) - التي يتناولها ابن جني برأيه في الكتاب - فهو يقول : أن هيئات تكتب بالهاء خلافاً لأستاذه أبي علي الذي يرى أنها تكتب بالتاء .

وذكر الحسن بن الصاغاني بأنها تكتب على ست وثلاثين وجهاً⁽³⁸⁸⁾ منها: هيئات، وأيهات، وهيها، وأيهان..... وهيئات اسم فعل ماض بمعنى بَعْدَ يقول الله تعالى ﴿ هِيَآتَ هِيَآتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾⁽³⁸⁹⁾ ومن أسماء الأفعال (دونك وخلفك وقدامك) وكلها مبنية حتى أن ابن جني زعم: أن حركة كاف مثل: (عليك ودونك) حركة بناء ،ولا ينقاس تنوينها، ولا اتصالها بكاف الخطاب بل يقتصر فيه على السماع⁽³⁹⁰⁾.

التوضيح والتحليل:

في اللغة ألفاظٌ مثل: هيئات وآمين وأُفٍّ ، ومعناها بَعْدَ واستَجِبَ وأَتَضَجَّرُ ، لا تدخل من حيث تعريفها والعلامات التي تكون على آخرها ، في أقسام الكلمة : الاسم والفعل والحرف . فهي تُشَبِّهُ الأسماء المبنية من حيث ملازمة آخرها لحركة واحدة ، وتُشَبِّهُ الأفعال من حيث دلالتها على

(386) متن ألفية ابن مالك ص30

(387) ارتشاف الضرب 2302-2310.

(388) الخصائص 41/3.

(389) المؤمنون 36/23.

(390) الخصائص 49/3.

الْحَدِيثِ مُقْتَرِنًا بِالزَّمَنِ . وَقَدْ عُرِفَتْ بِنَاءً عَلَى مَعْنَاهَا وَعَمَلُهَا بِأَنَّهَا : كَلِمَاتٌ تَدُلُّ عَلَى مَعَانِي الْأَفْعَالِ ، وَلَكِنَّهَا لَا تَقْبَلُ عِلَامَاتِ الْأَفْعَالِ .

ثانيًا: أنواعها: وتصنّفُ أسماءُ الأفعالِ من حيثُ دلالتها على معنى الفعلِ إلى ثلاثةِ أصنافٍ :

1- اسمُ فعلٍ ماضٍ ، مثل : هَيَّاهُ عَنْكَ الْأَمْلُ : ابْتَعَدَ

ومثل : شَتَّانَ الْكَرِيمُ وَاللَّيْمُ : افْتَرَقَ .

وَشَكَانَ مَا غَضِبْتَ ، وَسَرَعَانَ مَا رَضِيتَ = مَا أَسْرَعَ

بَطَّانَ مَا رَضِيتَ = مَا أَبْطَأَ .

2- اسمُ فعلٍ مضارعٍ مثلُ أَفُ بِمَعْنَى أَتَضَجُّرُ وَآهِ بِمَعْنَى أَتَوَجَّعُ .

3- اسمُ فعلٍ أمرٍ مثلُ آمِينَ بِمَعْنَى اسْتَجِبْ ، وَصَه بِمَعْنَى اسْكُتْ ، وَمَهْ أَيُّ كَفَّ عَنْ .

ومن أسماءِ الأفعالِ (دونك وخلفك وقدامك) وكلها مبنية حتى أن ابن جني زعم: أن حركة كافٍ مثل: (عليك ودونك) حركة بناء.

63- باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

يقول ابن مالك :

صفةٌ استحسَنَ جَرَّ فاعِلٍ		معنىُّ بها المشبهة اسمُ الفاعلِ
وصوغها من لازمٍ لحاضرٍ		كطاهر القلب جميل الظاهر
وعمل اسم فاعل المعدي		لها على الحدّ الذي قد حدّا (391)

يقول أبو حيان (392) :

(391) متن ألفية ابن مالك ص30

"هناك من قال: بأن الصفة المشبهة لا تأتي على وزن الفاعل، وهذا غير صحيح فمن الصفة المشبهة التي تأتي على وزن الفاعل :ضامر الكشح، وساهم الوجه، وظاهر الفاقة، والصفة المشبهة باسم الفاعل تشتق من الفعل اللازم ، بخلاف صيغ المبالغة التي تشتق من الأفعال المتعدية".

التوضيح:

اختلفوا إذا ارتفع ما بعدها فقل: هي مشبهة باسم الفاعل كحالها إذا انتصب، ما بعدها أو انجر، وهو ظاهر كلام ابن جني ، والفارسي وقيل: بل الرفع يحملها على الفعل، ولا تكون مشبهة إلا إذا انتصب ما بعدها، أو انخفض وهو اختيار ابن عصفور ⁽³⁹³⁾. والصفة المشبهة يكون معنا المعنى الغريزي، الذي لا يتغير كالأعور، والأعمى، والأسود، والأبيض، والحسن، والكريم

64-باب الضرائر

يقول أبو حيان: ⁽³⁹⁴⁾

"يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز لغيره، في الكلام عند سيبويه ⁽³⁹⁵⁾ بشرط الاضطرار إليه، وردّ فرع إلى أصل، وتشبيه غير جائز بجائز. خلافاً لابن جني كونه لم يشترط الاضطرار ⁽³⁹⁶⁾".

ووافقه ابن عصفور ⁽³⁹⁷⁾ قال : لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر؛ دليل ذلك قوله :

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ ⁽³⁹⁸⁾

فصل بين كم وما أضيف إليه المجرور، ولم يضطر لذلك، إذ قد يزول الفصل بينهما برفع مقرفٍ،

(392) ارتشاف الضرب 2347.

(393) شرح الجمل 1/ 567.

(394) ارتشاف الضرب 2377.

(395) الكتاب 32/1.

(396) الخصائص 2/ 406.

(397) شرح الجمل 2/ 549.

(398) البيت من الوافر لأنس بن زنين في الخزانة 468/6 والدرر 1/ 212 والمقتضب 3/ 61 وشرح الجمل لابن هشام 217.

أو نصبه ،ولأخفش إذ يجيز ذلك للشاعر في الكلام، والسجع دليل ذلك قول الله تعالى ﴿ وَتَنْظُنُّونَ ﴾ **بِاللَّهِ الظُّنُونَا** ⁽³⁹⁹⁾ وقوله تعالى ﴿ فَأَضْلُوا السَّبِيلَا ﴾ ⁽⁴⁰⁰⁾ زاد الألف لتتفق الفواصل، كما في ألف الشعر للإطلاق، وفي الحديث الشريف قول الرسول صلى الله عليه وسلم: " ارجعن مأزورات غير مأجورات " ⁽⁴⁰¹⁾. ومن كلامهم: (شهر ترى وشهر ثرى وشهر مرعى) حذف التتوين من ثرى ومرعى اتباعاً لثرى ،وقالوا: الضيح والريح أبدلوا الحاء ياء اتباعاً للريح والأصل الضح.وفي قول الشاعر :

على ما قامَ يَشْتُمْنِي لَيْيَمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّعَ فِي ثُرَابٍ ⁽⁴⁰²⁾

والشاهد فيه: حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة، للضرورة والأصل أن يقول: علام وجاء بعدها جملة (قام) على ما يقول ابن جني ⁽⁴⁰³⁾.

ويرى ابن جني: أن المضممر لا يتقدم على الظاهر رتبة ،نحو قول الشاعر :
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زَهيراً على ما جرَّ من كُلِّ جانبٍ ⁽⁴⁰⁴⁾
حيث قدم الضمير في قوله :قومه على الاسم الظاهر .
وبذلك نكون قد أنهينا من الآراء النحوية لابن جني في كتاب ارتشاف الضرب .

وسوف نبدأ مع الآراء النحوية لابن جني في كتاب منهج السالك في الكلام
على ألفية ابن مالك :

65- باب الأسماء الستة

يقول ابن مالك :

من ذاك ذو إن صحبة أبانا	والفم حيث الميم منه بانا ⁽⁴⁰⁵⁾
-------------------------	---

يقول أبو حيان في منهج السالك ⁽⁴⁰⁶⁾ :قال ابن جني الوجه أن تشديد الميم ليس بلغة "يقال فم

(399) الأحزاب 10/33.

(400) الأحزاب 67/33.

(401) سنن ابن ماجه 502/1.

(402) البيت من الوافر لحسان في ديوانه 258.

(403) توضيح المقاصد 1486/3.

(404) البيت من الطويل لابی جندب في شرح ديوان الهذليين 351/1.

(405) متن ألفية ابن مالك ص2

بالضم والتشديد مثل : فَمَّ وفَمَّ ويرى ابن جني أن تشديد الميم ليس بلغة.

66- باب الابتداء

يقول ابن مالك :

وأول مبتدأ والثاني	فاعل أغنى في أسار دان (407)
--------------------	-----------------------------

يقول أبو حيان (408) : "يقول الشاعر :

غَيْرَ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ (409)

وهذا البيت سأل أبا جني ابنه عالي عن إعرابه؟ فارتبك، في إعرابه وخرجه ابن جني على حذف المبتدأ، وإقامة صفته مقامه وإيقاع الظاهر موقع المضمحل حذف ظاهر المبتدأ.

والتقدير زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه .

والشاهد في البيت أن غير رفع بالابتداء ولما أضيف إلى اسم مفعول، وهو مسند إلى الجار والمجرور واستغنى المبتدأ عن الخبر كما استغنى قائم ومضروب في قوله أقائم أخواك ؟ وما مضروب غلامك عن الخبر حيث سد الاسم المرفوع مسد الخبر.

67- مسألة تقدم خبر ليس

يقول ابن مالك :

ومنع سبق خبر ليس اصطفى	وذو تمام ما برفع يكتفي (410)
------------------------	------------------------------

يقول أبو حيان (411) : " قال ابن جني انفرد المبرد بأنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وخالفه في ذلك الجمهور " .

(406) منهج السالك 27/1.

(407) متن ألفية ابن مالك ص8

(408) منهج السالك 127/1.

(409) البيت لأبي نواس انظر شرح ابن عقيل 190/1 البيت للتمثيل لأن أبو نواس ليس ممن يحتج بشعره .

(410) متن ألفية ابن مالك ص10

(411) منهج السالك 192/1.

اختير منع تقديم الخبر على ليس فلا يجوز قائماً ليس زيد ،وفي ذلك خلاف فالمنع مذهب الكوفيين والمبرد وابن السراج والزجاج وأكثر المتأخرين .

68-باب تقديم المفعول على الفاعل

يقول ابن مالك :

وشذ نحو زان نورهُ الشجر (412)		وشاع نحو خاف ربّه عمر
-------------------------------	--	-----------------------

يقول أبو حيان (413) : "إذا عاد الضمير على المفعول بعده، فإما يعود على ما بعده من مفعول لفظاً ورتبة نحو : ضرب غلامه زيداً ، فالجمهور على وجوب تأخير الفاعل هنا (414) ، وذهب بعضهم إلى الجواز، وقد جاء في أشعارهم وله وجه القياس وإليه ذهب ابن جني (415) وتبعه ابن مالك الناظم (416) .

69-باب تعدي الفعل ولزومه

يقول ابن مالك :

ولازم غير المعدى وحتم		لزوم أفعال السجاياء كنهم
كذا افعلاً والمضاهي اقعنسسا		وما اقتضى نظافة أو دنسا (417)

يقول أبو حيان (418) : "وافعلٌ نحو: اقشعرّ، واطمأن هذه من الأفعال اللازمة أما في افعنلى خلاف فمذهب سيبويه أنها لا تتعدى نحو: احرنبى الديك إذا انتفش للقتال ومذهب ابن جني: بأنه يتعدى (أي افعنلى) وأنشد قول الراجز :

قد جعل النعاس يغرنديني أدفعه عنه ويسرنديني (419)

والمخلص أن أبنية اللازم هي :

فَعْل وتفعلت وافعلنال وانفعل وافعالً وافعلنل باتفاق

(412) متن ألفية ابن مالك ص18

(413) منهج السالك 37/2.

(414) همع الهوامع 166/1.

(415) الخصائص 295/1.

(416) شرح التسهيل 135/2.

(417) متن ألفية ابن مالك ص18

(418) منهج السالك 89/2.

(419) البيت من الرجز المشطور وقيل مصنوع التصريح 311/1.

وافعلنى باختلاف وأما فعلل وتفعيل وتفعلى وتفعنل وتفعول وتمفعل وتفعول فأكثر ما تأتي لازمة.

70- باب الظرف المتصرف وغير المتصرف

يقول ابن مالك :

وغير ذي التصريف الذي لزم		ظرفية أو شبهها من الكلم (420)
--------------------------	--	-------------------------------

يقول أبو حيان (421) : "قال ابن جني استعمالها (المقصود لدن) دون من قليل "

التوضيح والتحليل:

يقول ابن مالك :شبهها أي شبه الظرفية وهو جر بعض هذه الظروف التي لا تنصرف بمن كما في قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ ﴾ (422) وقوله ﴿ فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا ﴾ (423) وقوله ﴿ لَهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ﴾ (424) ومن هذه الظروف التي كثر استخدام من في جرّها (لدن) ألا ترى أنها لم ترد في القرآن إلا مجرورة بمن، وهي التي يقول فيها ابن جني: استعمالها (المقصود لدن) دون من قليل .

71- باب المفعول معه

يقول ابن مالك :

بما في الفعل وشبهه سبق ذا		النصب لا بالواو في القول الأحق (425)
---------------------------	--	--------------------------------------

يقول أبو حيان (426) : " وذهب ابن جني إلى جواز ذلك (جاء والطیالسة البرد) لأنه لم يتقدم على العامل فيه وقد خرج بنصبه إلى أن صار فضلة فلا مانع من توسطه (427) ،

التوضيح والتحليل:

وفي هذه المسألة عدة نقاط :

(420) متن ألفية ابن مالك ص20

(421) منهج السالك 181/2.

(422) محمد 16/47.

(423) مريم 17/19.

(424) الزمر 16/39.

(425) متن ألفية ابن مالك ص21

(426) منهج السالك 188/2.

(427) الخصائص 385/2.

1- بإجماع العلماء أنه لا يتقدم المفعول معه على فعله فلا يجوز أن نقول والطيالسة جاء البرد .

2- جواز توسط المفعول معه بين الفعل والفاعل فيقال جاء والطيالسة البرد وهذه المسألة فيها خلاف

- الجمهور يرى عدم جواز ذلك .
- ابن جني يرى جواز ذلك لأنه لم يتقدم على فعله العامل فيه.

72- باب الحال

يقول ابن مالك :

ويكثر الجمود في سعر وفي		بيدي تأول بلا تكلف
كبعه مدأ بكذا يدأ بيد		وكّر زيد أسداً أي كأسد ⁽⁴²⁸⁾

يقول أبو حيان ⁽⁴²⁹⁾ : "ذهب أبو علي الفارسي أن باباً (في قولنا علمته النحو باباً باباً) الأولى لما وقع موقع الحال؛ جاز أن يعمل في الثاني وذهب أبو الفتح ابن جني إلى أن الثاني صفة للأول؛ تقديره باب ذا باب ، ثم حذفت (ذا) وأقمت الثاني مقامها فجرى عليه جريان الأول .

73- الحال الجامدة غير المؤولة بمشتق

يقول ابن مالك :

ونحو زيد مفرداً أنفع من		عمرو معاناً مستجاز لن يهن ⁽⁴³⁰⁾
-------------------------	--	--

يقول أبو حيان ⁽⁴³¹⁾ : " ذهب المازني والفارسي وابن جني وابن كيسان وابن خروف إلى أن أفعال التفضيل عامل في الحاليين معاً في قولنا: (هذا بسراً أطيب منه رطباً) فبسرّاً حال من الضمير المستكن في أطيب، ورطباً حال من الضمير المجرور في منه، والعامل فيهما أطيب التفضيل .

(428) متن ألفية ابن مالك ص22

(429) منهج السالك 281/2.

(430) متن ألفية ابن مالك ص22

(431) منهج السالك 336/2.

74- تعدد الحال

يقول ابن مالك :

والحال قد يجيء ذا تعدد		لمفرد فاعلم وغير مفرد (432)
------------------------	--	-----------------------------

يقول أبو حيان (433) : " وذهب أبو الفتح وجماعة معه، إلى أنه يجوز أن يقضي من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحد أزيد من شيء واحد، من غير توسط حرف العطف.

التوضيح والتحليل:

وذهب الفارسي إلى أنه لا يقضي العامل أزيد من حال واحدة من غير وساطة حرف العطف .
أما ابن جني فيرى: أن صاحب الحال الواحد قد يتعدد حاله فيجوز أن نقول جاء زيد ضاحكاً مسرعاً.
وجاز أن يلي كل حال صاحبه وجاز أن يتأخر عن صاحبه ومنه قول الشاعر :

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحِّلٍ (434)

فأَمْشِي حال من الضمير في خرجت ، وتجر حال من الضمير في بها ويقول ابن جني :في غير هذا الباب تقول: ضرب زيد هنداً الظريفة الظريف.

تجعل أول الأوصاف لآخر الأسماء، وآخر الأوصاف لأول الأسماء ، ليقل الفصل بينهما وكذلك يقول ابن جني : أكلت وشربت الماء الخبز أحسن من قولك: أكلت وشربت الخبز الماء مع أن الأفصح عند علماء البلاغة أن تجعل المقدم للمؤخر والمؤخر للمؤخر ومنه قول الله تعالى ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (435)

75- الجملة الاسمية موضع الحال

يقول ابن مالك :

وموضع الحال تجيء جملة		كجاء زيد وهو ناوٍ رحلة (436)
-----------------------	--	------------------------------

يقول أبو حيان (437) : " قال ابن جني في سر الصناعة : أنه لابد من تقدير الضمير الرابط مع الواو مطلقاً وأن المعنى جاء زيد والشمس طالعة وقت مجيئه ثم حذفت ودلت الواو على ذلك (438).

(432) متن ألفية ابن مالك ص22

(433) منهج السالك 339/2.

(434) البيت من الطويل لامرئ القيس ذكره ابن هشام في شرحه للألفية 98 / 2، والسيوطي في همع الهوامع 1 / 244.

(435) القصص 73/28.

(436) متن ألفية ابن مالك ص22

(437) منهج السالك 360/2.

وهذا يعني إذا كانت الجملة الاسمية حالاً، فلا بد من الواو إلا ما شذَّ من قولهم كلمته فوه إلى في وكذلك قول الشاعر:

أَتَانِي الْمَعْلَى عَذْرُهُ مُتَبَيِّنٌ فَمَنْ يَعْزُّو لِلظُّلْمِ فَهُوَ ظَلُومٌ⁽⁴³⁹⁾
والشاهد فيه عذره متبين وقعت حالاً واستغنى عن الواو بذكر الضمير.

76- زيادة حرف الجر من

يقول ابن مالك :

نكرة كما لباغٍ من مفر ⁽⁴⁴⁰⁾		وزيد في نفي وشبهه فجر
--	--	-----------------------

يقول أبو حيان⁽⁴⁴¹⁾ : "وممن رأى زيادتها في الواجب ابن جني، وعند الكوفيين تزداد في الواجب وغيره بشرط أن يكون معمولها نكرة واختاره الناظم ابن مالك .
ومما سبق نرى أن من الزائدة تزداد في الواجب وغير الواجب، وقبل النكرة والمعرفة هذا نقل بعض أصحابنا⁽⁴⁴²⁾ .

وعند جمهور البصريين تزداد بشرط أن يتقدمها غير واجب مثل: النفي في قولنا : ما قام من رجل والنهي مثل: لا تضرب من رجل والاستفهام مثل: هل في الدار من أحد ؟.

77- القول في تركيب من

يقول أبو حيان⁽⁴⁴³⁾ : " حكى الفراء: أن بعض العرب تقول في من (منا) وزعم أنه الأصل أي تركيب (من) من ثلاثة حروف وليس من حرفين وحذفت الألف لكثرة الاستعمال وكذلك قال الكسائي واستدل بقول الشاعر :

مِنَا إِنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى ... أَغَابَ شَرِيدَهُمْ قَتَرُ الظَّلَامِ⁽⁴⁴⁴⁾

(438) سر الصناعة 645/2.

(439) البيت من الطويل بلا نسبة انظر شرح التسهيل 365/2.

(440) متن ألفية ابن مالك ص24

(441) منهج السالك 34/3.

(442) شرح الجمل 48/1.

(443) منهج السالك 40/3.

والشاهد فيه أن منا الأصل في من وحذفت الألف لكثرة الاستعمال وقد تأول ابن جني على أن منالواردة في البيت مصدر مَنَى يَمْنَى ،ويكون مصدراً استعمل ظرفاً نحو خفوق النجم أي تقدير إن ذرّ قرن الشمس وموازنته إلى آخر النهار لا يزيد ولا ينقص (445) .

78- المضاف إلى ياء المتكلم

يقول ابن مالك:

آخر ما أضيف لليا اكسر إذا		لم يك معتلاًكرام وقذى
أو يك كابنين وزيددين فذي		جميعها اليا بعد فتحها احتذي (446)

يقول أبو حيان (447) : " والمذهب الثالث أنه ليس معرباً ولا مبنياً وينسب هذا الرأي لابن جني

"المضاف إلى ياء المتكلم ليس مثني ولا مجموعاً فيه أربعة مذاهب :

الأول : مذهب الجمهور: أنه معرب في الأحوال الثلاثة ،مقدر فيه الحركات الإعرابية؛ لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم .

الثاني :مذهب الجرجاني، وابن الخشاب، والمطرزي، ظاهر كلام الزمخشري أنه مبني.

الثالث : مذهب ابن جني: أنه لا معرب، ولا مبني، إذ الاسم عنه معرب ومبني ولا معرب ولا مبني مثل هذه الحالة .

الرابع:ما ذهب إليه ابن مالك:من أنه ظاهر الحركة الإعرابية حالة الجر مقدرة فيها حالة الرفع والنصب .

79- إعمال اسم الفاعل

يقول ابن مالك:

كفعله اسم فاعل في العمل		وإن كان عن مضيه بمعزل
-------------------------	--	-----------------------

(444) البيت من الوافر انظر الهمع 34/1.

(445) الدرر اللوامع 88/2.

(446) متن ألفية ابن مالك ص27

(447) منهج السالك 233/3.

أو يك كابنين وزيددين فذي		جميعها اليا بعد فتحها احتذي (448)
--------------------------	--	-----------------------------------

يقول أبو حيان (449): "ذهب بعضهم إلى أنه لا يعمل في الفاعل إذا كان ماضياً ، كما لا يعمل في المفعول فلا يجوز أن تقول: مررت برجل قائم أبوه أمس، أو مررت برجل ضارب زيدا أمس. وبه قال ابن جني قال: في حرف الواو في سر الصناعة له أن اسم الفاعل بمعنى المضي لا يرفع الظاهر وهو اختيار الأستاذ أبي علي والمتأخرين من أصحابنا (450).

التوضيح والتحليل:

أما إن كان اسم الفاعل ماضياً، وفعله مما يتعدى لأكثر من واحد نحو: هذا معطٍ زيدٍ درهماً أمس فذهب الجمهور على أن الثاني (درهماً) منصوب بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل ، ووقفوا في ذلك مع الأصل إذ لا يعمل اسم الفاعل مع المضي.

وذهب أبو علي وأكثر أصحابنا : إلى أنه منصوب بنفس اسم الفاعل وإن كان بمعنى المضي وقال ابن مضاء لأنه قوي شبهه بالفعل هنا واعترض ابن جني على رأي أبو علي هذا فسكت أبو علي . وقال ابن الضائع : إنما كان سكوت أبي علي عنه استهزاء بضعف اعتراضه لا قصوراً من أبي علي في الرد والصحيح ما ذهب إليه أبو علي (451) .

80- بعض أحكام اسم الفاعل

يقول ابن مالك:

وانصب بذی الاعمال ثلواً واخفض		وهو لنصب ما سواه مقتضي (452)
-------------------------------	--	------------------------------

يقول أبو حيان (453): " يقول الشاعر :

قَتَلْنَا نَاجِيًا بِقَتِيلٍ عَمْرٍو وَخَيْرَ الطَّالِبِي التَّرَّةَ الْعَشُومَ (454)

هكذا رواه ابن جني (الترة) وقرأ الحسن (والمقيمي الصلاة) بنصب التاء والشاهد في البيت السابق الطالبي الترة حيث حذف النون للتخفيف وأعمل اسم الفاعل ، مع أن ظاهر الكلام أنه يجوز النصب

(448) متن الفية ابن مالك ص30

(449) منهج السالك 294/3.

(450) سر الصناعة 643/2.

(451) التذييل والتكميل 812/4.

(452) متن ألفية ابن مالك ص30

(453) منهج السالك 332/3.

(454) البيت من الوافر بلا نسبة انظر التذييل 830/4.

على المفعولية لاسم الفاعل العامل أو الإضافة وكان سيبويه يرى : أن عمله أولى من إضافته وكان الكسائي يرى أن عمله وإضافته سواء (455) .

81- باب الصفة المشبهة

يقول ابن مالك:

صفة استحسَن جَرُّ فاعل	معنى بها المشبهة اسم الفاعل (456)
------------------------	-----------------------------------

يقول أبو حيان (457) : " حتى إن ابن جني جعل هذه المسألة في الخصائص من باب غلبة الفروع على الأصول "

التوضيح والتحليل:

وهي مسألة الصفة المشبهة والمستحسن فيها هو جر الفاعل، فعند قولك مررت برجلٍ حسنٍ وجهه فهنا الصفة المشبهة باسم الفاعل جرت الفاعل.

وسيبويه قاس هذه المسألة على هو الضارب الرجل وقد رأى أن الضارب الرجل مثل الحسن الوجه ومن هنا رأى ابن جني: أن هذا من باب غلبة الفروع على الأصول إذ إن الصفة المشبهة باسم الفاعل هي الفرع والأصل هو اسم الفاعل، وقد تم قياس الأصل على الفرع فغلب الفرع الأصل .

(455) المساعد 237/2.

(456) متن ألفية ابن مالك ص30

(457) منهج السالك 375/3.

-المبحث الثاني :

أراء أبي الفتح عثمان ابن جني الصرفية في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان.

1- باب الجملة الأولى في الحالة الإفرادية:

يقول أبو حيان⁽⁴⁵⁸⁾ : " وجيم ككاف فرع عن الجيم الخالصة يقولون: في رجل ركل

يقربونها من الكاف، وعدّ سيبويه هذا حرفاً واحداً؛ لأن النطق لا يختلف،

وراعى ابن جني الأصل فعّد ذلك حرفين وتبعه ابن عصفور وابن مالك⁽⁴⁵⁹⁾ .

التوضيح والتحليل:

في الحديث عن الجملة الإفرادية، نتحدث عن حروف الهجاء، وتسمى حروف العريية،

وحروف المعجم، وعددها سبعة وعشرون حرفاً ، خلافاً للمبرد الذي يرى: أن الهمزة ليست منها

⁽⁴⁶⁰⁾ . والمخارج ستة عشر خلافاً لقطرب ، والفراء، والجرمي، وابن دريد، في زعمهم: أنها أربع عشر

ويتفق أبو حيان مع ابن جني، في أن مخارج الحروف هي: ستة عشر وهو مذهب الخليل

وسيبويه. ومحل الخلاف مخرج الراء والنون واللام ، فمذهب من قال: أنها أربع عشر جعل مخارج

هذه الحروف مخرجاً واحداً ، ومن قال: ستة عشر جعلها ثلاثة مخارج .

وللحروف فروع تستحسن، فمن ذلك: الهمزة المسهلة أو (همزة بين بين) وهي فرع من الهمزة

المحققة، وهي عند سيبويه حرفاً واحداً ؛ نظراً إلى مطلق التسهيل⁽⁴⁶¹⁾ . وألفا الإمالة والتفخيم فرعان

عن الألف المنتصبة.

(458) ارتشاف الضرب 14.

(459) المساعد 245/4.

(460) المقتضب 328/1.

(461) الهمع 294/6.

والشين التي كالجيم فرع عن الجيم الخالصة، وذلك قولهم: في أشدق⁽⁴⁶²⁾ أجدق، والصاد والجيم والسين اللواتي كالزاي فروع عن الزاي الخالصة مثل: مزدر في مصدر، وفي زهير سهير، وفي جابر زابر، واللام المفخمة فرع عن اللام المتوسطة، وهذا كله من الفروع المستحسنة .

أما الفروع التي تستقبح وهي: كاف كجيم فرع عن الكاف الخالصة، وهي لغة اليمن، وفي أهل بغداد يقولون كمل عن جمل⁽⁴⁶³⁾ . وجيم ككاف فرع عن الجيم الخالصة يقولون: في رجل ركل يقربونها من الكاف، وعدّ سيويه هذا حرفاً واحداً؛ لأن النطق لا يختلف،

وراعى ابن جني الأصل فعّد ذلك حرفين وتبعه ابن عصفور وابن مالك⁽⁴⁶⁴⁾ .

2- القول في أحكام الكلم العربية (حالة الأفراد).

يقول أبو حيان⁽⁴⁶⁵⁾ : " ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر إلا أبو الفتح ابن جني: وكان أبو علي يأنس به في بعض المواضع.

التوضيح والتحليل:

أحكام الكلم على ثلاثة أقسام الأول: ما يكون لها في أنفسها، والثاني ما يلحقها من أولها والثالث ما يلحقها من آخرها .

القسم الأول :هو علم التصريف :وينقسم إلى قسمين: أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، وينحصر في الزيادة والبدل،

(462) القاموس المحيط 248/3.

(463) الجمهرة 42/1.

(464) المساعد 245/4.

(465) ارتشاف الضرب 23.

والحذف، والنقل، والقلب، والإدغام، وحروف الزيادة مجموعة في (أمان وتسهيل) والذي يعرف به الزائد من الأصلي أشياء منها: الاشتقاق ومنه: الاشتقاق الأكبر، والاشتقاق الأصغر فالأكبر: هو عقد تقاليب التركيب الواحد مثل: قول، لقو، ولق، وقلو، ولوق، ووقل، ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر إلا أبو الفتح ابن جني: وكان أبو علي يأنس به في بعض المواضع⁽⁴⁶⁶⁾. والاشتقاق الأصغر إنشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناه مثل: ضرب ضارب مضروب.....

3- القول فيما تكرر فيه حرفان (المجرد والمزید)

يقول ابن مالك:

لاسمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعَلَّ	وَفَعَالٌ وَفَعْلٌ وَفَعَّلَ
ومع فَعْلٌ فَعْلٌ وَإِنْ عَلَا	فَمَعَ فَعْلٌ حَوَى فَعْلًا
كَذَا فَعْلٌ وَفَعْلٌ وَمَا	غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النِّقْصِ انْتَمَى
والحرفُ إِنْ يَلْزِمُ فَأَصْلُ وَالَّذِي	لَا يَلْزِمُ الزَّائِدُ مِثْلَ احْتَذَى
بِضْمَنِ فَعْلٍ قَابِلِ الْأَصُولِ فِي	وَزْنٍ وَزَائِدٌ بَلْفُظُهُ اِكْتَفَى
وَضَاعَفَ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ	كَرَاءَ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فَسْتَقَى
وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفُ أَصْلٍ	فَاجْعَلْ فِي الْوِزْنِ مَا لِلْأَصْلِ
وَاحْكَمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سَمْسَمٍ	وَنَحْوِهِ وَالْخَلْفِ فِي كَلِمَةٍ ⁽⁴⁶⁷⁾

يقول أبو حيان⁽⁴⁶⁸⁾: " ومنه المجرد: على وزن فَعْلٌ مثل ررب، وفَعْلٌ مثل سمسَم

، وفَعْلٌ مثل بلبل، ومن المزيد فَعْلٌ مثل إززل⁽⁴⁶⁹⁾.

(466) الخصائص 11/1.

(467) متن ألفية ابن مالك ص 60

(468) ارتشاف الضرب 44 وما بعدها.

ويفعل تَلَمَّم، وفعل مثل كعكع، وفعل مثل قياقب، وفعالة مثل سواسوة، وففعال مثل: زلزال
وفعيل مثل: جرجير وفعل مثل مَرَمَرى.

وقد يلحقه زيادتان مثل: فعفلان مثل رحرحان ، وعلى تَفَعَّل وهو قليل اسم نحو تَنَقَّل، وعلى يفعل اسم
يلمق ، وأما ما زاد بعضهم نحو: يزيذ ، ويشكر ، ويوسف، ويحمد (على لغة بطن من كلب) (470).
وعلى مفعّل محلب، وعلى مُفْعِل صفة فقط وهي مكرم، فأما مُوق فاسم، فقل الميم أصلية ووزنه
فُعْلِي خفيفة الياء، وصار منقوصاً، وقال ابن جني (471): فعْلِي والياء مشددة فخففت، ورفض
الأصل وقال الفراء وابن السكيت: الميم زائدة ووزنه مُفْعِل، وفي الموق اثنتا عشرة لغة تدل على
أصالة الميم (472) . وفِعِل مثل: عثير (473) وفُعِل (474) مثل: عليب وفَعِل مثل: ضهيد (475) وعثير
(476)

وقال ابن جني (477) في ضهيد، وعثير: بأنهما مصنوعان (478) وفَعِل مثل: اسم بغير وصفة شهيد.
ومن الأفعال المزيدة بثلاثة حروف: وزن فِعْلَعَال مثل حلباب (479)، وفَعْلَعَال مثل: سرطراط (480)
وفَعْلِي مثل: صفصلي (481) وفَيَفْعُول مثل: زيزفون (482).

(469) الخصائص 212/3.

(470) القاموس المحيط 289/1.

(471) ارتشاف الضرب 53.

(472) اللسان 4122/5.

(473) معجم البلدان 86/4.

(474) وادي في اليمن انظر اللسان 3064/4.

(475) مادة عثر في الصحاح 736/2 .

(476) معجم البلدان 464/3 .

(477) ارتشاف الضرب 62.

(478) الخصائص 216/3.

(479) الجمهرة 284/1 .

(480) نوع من الحلوى انظر مادة سرط في القاموس 364/2 .

وفاقاً للسيرافي، وخلافاً لابن جني⁽⁴⁸³⁾، الذي يرى وزن زيزفون فيعلول⁽⁴⁸⁴⁾.

وفنْعُلُول مثل: حندقوق⁽⁴⁸⁵⁾ وأما خنشليل⁽⁴⁸⁶⁾ فقليل: وزنه فنعليل وفنْعَال سمنار⁽⁴⁸⁷⁾ وفَيْعَلِيل مثل

:خيفقيق⁽⁴⁸⁸⁾.

4- باب فَعَلْ

يقول ابن مالك :

وافتح وضم واكسر الثاني من	فعل ثلاثي وزد نحو ضَمِنَ
---------------------------	--------------------------

يقول أبو حيان⁽⁴⁸⁹⁾: "وإن كان لغير مغالبة حلقي عين أو لام، أي أن الفعل عينه أو لामه

أحد حروف الحلق (أ-ه-ح-خ-ع-غ) فقياس مضارعه الفتح، يرجع عند عدم السماع وربما لزم

الضم مثل: يدخل، يقعد، أو الكسر مثل: يرجع أو الفتح والضم مثل: يفرغ ويفرغ فإن أشكل قال

الفراء: يكسر⁽⁴⁹⁰⁾ وقال ابن جني: هو الوجه⁽⁴⁹¹⁾ أي توافق مع الفراء بكسر ما أشكل".

(481) أبنية الأسماء والأفعال 152 .

(482) القاموس 231/1 .

(483) ارتشاف الضرب 114.

(484) الخصائص 216-215/3.

(485) نوع من البقل انظر القاموس 234/3 .

(486) القوي الصلب انظر الكتاب 269/4 .

(487) اسم رجل أعجمي القاموس 53/2 .

(488) سريع انظر أبنية الأسماء 61 .

(489) ارتشاف الضرب 158.

(490) أبنية الأسماء 333.

(491) المنصف 186/1 .

التوضيح والتحليل:

وأما فعل :فصحيح، ومهموز، ومثال، وأجوف، ولفيف مفروق، ولفيف مقرون ومنقوص والصحيح يقال له: السالم أي سلمت حروفه من حروف العلة، فإن كان لمغالبة فمذهب البصريين أن مضارعه يكون بضم العين، وذلك في كل فعل ثلاثي متصرف تام ويكون مضارعه على يفعل سواء كان

أصله: (فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ) وسواء كان متعدياً، أو لازماً نحو كاتبني فكتبته أكتبه -أعلمه - أوضؤه.

وابن عصفور يرى قصر ذلك في ما كان أصله فَعَلَ⁽⁴⁹²⁾. ومذهب الكسائي أنه يجيء بفتح العين إذا كانت حروف حلق، والبصريون لا يجيزون إلا الضم على الأصل في فَعَلَ المغالبة فيقولون (أخصمه) وقد شذّ القول في أخصمه بكسر الصاد، هذا ما لم يكن المضارع وجب فيه الكسر

نحو: (وعد يعد) وواعدني أعدّه، وإن كان لغير مغالبة حلقى عين أو لام، أي أن الفعل عينه أو لامه أحد حروف الحلق (أ-ه-ح-خ-ع-غ) فقياس مضارعه الفتح، يرجع عند عدم السماع وربما لزم الضم مثل: يدخل، يقعد، أو الكسر مثل: يرجع أو الفتح والضم مثل: يفرغ ويفرغ فإن أشكل قال الفراء: يكسر⁽⁴⁹³⁾ وقال ابن جني: هو الوجه⁽⁴⁹⁴⁾ أي توافق مع الفراء بكسر ما أشكل وهنا يختلف أبو حيان مع ابن جني، في هذه المسألة فيرى أبو حيان: أنه إذا أشكل سمع وقف مع السماع⁽⁴⁹⁵⁾ وإن لم يسمع جاز الضم والكسر نحو: يفسق ويفسق".

(492) الممتع 173/1 .

(493) أبنية الأسماء 333.

(494) المنصف 186/1 .

(495) ارتشاف الضرب 158.

الخلاصة:

- 1- وأما فعل :فصحيح، ومهموز، ومثال، وأجوف، ولفيف مفروق، ولفيف مقرون ومنقوص.
- 2-فمذهب البصريين أن كل فعل لمغالبة مضارعه يكون بضم العين، وذلك في كل فعل ثلاثي متصرف تام ويكون مضارعه على يفعل .
- 3- وإن كان الفعل لغير مغالبة حلقي عين أو لام، أي أن الفعل عينه أو لامه أحد حروف الحلق فقياس مضارعه الفتح.
- 4- يختلف أبو حيان مع ابن جني في الفعل الذي أشكل في سماعه فيرى ابن جني أنه يكسر وهو رأي الفراء وأبو حيان يرى: أنه إذا أشكل سمع وقف مع السماع⁽⁴⁹⁶⁾، وإن لم يسمع جاز الضم والكسر .

5-المزيد من الثلاثي الأصل

يقول ابن مالك:

لاسمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعَلَل	وَفَعَالٌ وَفَعَلَلٌ ⁽⁴⁹⁷⁾
---------------------------------	---------------------------------------

(496) ارتشاف الضرب 158 .

(497) متن ألفية ابن مالك ص59

يقول أبو حيان (498): "والملاحق بمزيد الرباعي ملحق باحرنجم، وجاء على افعنلى نحو: اسلنقى بمعنى استلقى ومذهب سيبويه أن هذا البناء لا يتعدى (499)، ومذهب ابن جني إلى أنه يتعدى (500) مثل: اعرندى واسرندى".

التوضيح والتحليل:

ملحق بالرباعي الأصل أو بمزيده، وغير ملحق، والملاحق منه: ما يكون حرف الإلحاق قبل الفاء، فيكون: على وزن يفعل نحو: يرئأ أو تفعل نحو: ترمس وعلى نفعل نحو: نرجس وهفعل نحو: هلقم وسفعل نحو: سنبس ومفعل نحو: مرحب وقبل العين مثل فيعل بيطر، ونحو: فوعل نحو حوقل، وفأعل نحو تأبل، وفنعل نحو قنرص، وفهعل نحو دهيل. وقبل اللام نحو: فعنل قلنس وبعد اللام نحو: فعلى قلسى وعلى قلعم غلصم، وفعلن قطرن، وفعلس خلبس .

والملاحق بمزيد الرباعي ملحق باحرنجم، وجاء على افعنلى نحو: اسلنقى بمعنى استلقى ومذهب سيبويه أن هذا البناء لا يتعدى (501)، ومذهب ابن جني إلى أنه يتعدى (502) مثل: اعرندى واسرندى.

(498) ارتشاف الضرب 171.

(499) الكتاب 77-76/4 .

(500) المنصف 86/1 .

(501) الكتاب 77-76/4 .

(502) المنصف 86/1 .

6- باب في محالّ حروف الزيادة (حرفا النون واللام)

يقول ابن مالك:

والنون في الآخر كالهمز وفي	نحو غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي
----------------------------	--------------------------------

يقول أبو حيان ⁽⁵⁰³⁾: "ونون نرجس عند ابن جني بفتحها أو كسرهما أصلية النون".

تزداد أولاً نحو: نرجس، ونضرب، وتزداد ثانية نحو: عنصر، وسنبِل ، وثالثة نحو: أَلَدَد وقلنس، ورابعة : كفرسن، وقطرن، واحرنجم وخامسة مثل: سرحان وسادسة نحو: سلامان وسابعة مثل: عبوثران

والنون إن وقعت أولاً لم تطرد زيادتها، إلا في المضارع، فإن كانت في اسم لم يحكم بزيادتها نحو: نهشل ⁽⁵⁰⁴⁾ إلا بدليل. ومن الكلمات التي تعتبر نونها أصلية: نرجس، ونِرجس، ونبراس قال ابن جني: أما في نبراس ⁽⁵⁰⁵⁾ ونفرجاء، ونخورش، ونبهرج، ونون نرجس عند ابن جني بفتحها أو كسرهما أصلية، وفي نهاير ⁽⁵⁰⁶⁾ قيل: نونها أصلية، وأنكر اللغويون أن نهاوش نونها أصلية وقالوا هو مهاوش من الهوش.

وإن وقعت غير أول زيدت ثانية متحركة، نحو: كَنَهَبِل ⁽⁵⁰⁷⁾، وجنعدل، وشنهبرة، وعنقص. والنون تُلَفْظ ساكنة، إذا وقعت ثانية في الانفعال مثل: الانطلاق، والانسحاب، والانحسار وسماعاً نحو: قَنَعاس، وعُنْبَس، وخُنْفَقِيق، وجُنْدَب، وقُنْبِر، وحُنْبِرِيت ⁽⁵⁰⁸⁾.

(503) ارتشاف الضرب 203.

(504) النهشل المسن اللسان 4559/6 .

(505) سر الصناعة 445/2.

(506) مادة نهير في اللسان 4554/6.

(507) القاموس 47/4.

وتأتي النون ثلاثة متحركة مزيدة نحو: فرئاس، وقرئاس، وبرئيق، وخرئيق

وتأتي ثلاثة ساكنة، في الانفعال وحروفه نحو: الاحرنجام وفيما قبله حرفان أولهما مفتوح

مثل: جحنفل .

أو كانت الكلمة مما لا يمكن فيه التضعيف نحو: خَزَزَن فنونه عند ابن جني محتملة الأصالة أو

الزيادة؛ فلا يحكم عليها إلا بدليل (509) .

حرف اللام:

يقول أبو حيان (510):

اللام قد تزداد في اسم الإشارة، وليس بجيد ؛ لأنها ليست من بنية الكلمة، وزيدت ثانية في قلفع وثالثة

في همْلَع، ورابعة في زيدل وهدمل، وخامسة في خفنجل، وسادسة في شراحيل (511) وفي عبدل زعم

أبو الحسن: أن لامه أصلية (512)، وفي كتاب الأوسط للأخفش ما يخالف هذا قال: واللام تزداد في

عبدل وحده، وجمعه عبادلة. وتزداد اللام في (فيشل وهيقل) وأجاز ابن جني أن يكونا (فيش وهيقل)

مادتين واللام زائدة (513) .

وذهب الخليل إلى أصلاتها في (هيقل) أما في طيسل فيرون: أنها زائدة؛ لأن مادتها طيس (514)

وذهب سيبويه إلى أصالة اللام في عنسل (515)، أما في (نهشل) فذهبوا إلى زيادة اللام فيها ؛ لأن

(508) أي الخالص اللسان 1017/2.

(509) المنصف 137/1.

(510) ارتشاف الضرب 222.

(511) مادة شرح في اللسان 2228/4.

(512) الممتع 213/1.

(513) سر الصناعة 223/1.

(514) مادة طيس في اللسان 2738/4.

(515) الكتاب 288/4.

أصلها من النهش ، وأما في عَثُول فاللام زائدة عند المبرد ؛ لقولهم ضبع أعثى ⁽⁵¹⁶⁾ وأما في (هملَع) (قيل: مشتق من همع فاللام زائدة وقيل: من هلع فهي أصلية).

وزيدت اللام في الفعل نحو قولنا: (ادلهمّ وجحفل وازلغبّ) فاللام زائدة هنا عندهم مثل: الباء في زغذب ؛ لأنها عندهم من مادة (زغد) في قول الرجاز المشهور العجاج :
يمدّ قلخاً وهديراً وزغدبا ⁽⁵¹⁷⁾

يقول ابن جني: تعقياً على رأي ثعلب هذا "وهذا تعجرف منه وسوء اعتقاد ويلزم من هذا أن تكون الراء في سبطر ودمثر زائدة لقولهم سبط ودمث ⁽⁵¹⁸⁾".

7- فصل في الإلحاق

يقول أبو حيان ⁽⁵¹⁹⁾: "فالأكثر ومنهم الفارسي، على أنه يجوز الإلحاق مثل تجفاف، وسرحان، واخريط ، وزملوط ملحقة بسرداح، وقرطاس، وبرطيل، وعصفور، وذهب ابن جني: أن الإلحاق في مثل ذلك لا يجوز".

التوضيح والتحليل: الإلحاق: أن تزيد على أصول الكلمة حرفاً، لا لغرض معنوي بل لتوازن بها كلمة أخرى ⁽⁵²⁰⁾ والإلحاق يوازن ما ألحق به، حركة، وسكون، وصحة، واعتلال، وزيادة، ومقابلة أصل.

(516) الكامل 127/2.

(517) البيت من الرجز للعجاج انظر اللسان مادة زغذب 1838/3.

(518) سر الصناعة 122/1 وانظر ارتشاف الضرب 223.

(519) ارتشاف الضرب 236 وانظر الخصائص 231/1-232.

(520) شرح ابن عقيل 260/4.

فإذا بنيت من فعل مثل: برثن قلت: فحلل ومن قال: مثل ضَيُّونَ قَيُولُ، وربما خالفت نحو قرأى من قرأ، على وزن درهم، ولا تلحق الألف إلا آخره نحو: علقى ويرى ابن عصفور وابن مالك⁽⁵²¹⁾ أنها مبدلة من ياء.

ولا تلحق الهمزة أولاً إلا ومعها حرف آخر، للإلحاق نحو: ألنُد من اللُد، وتلحق إن وقعت طرفاً أو حشواً، بغير حرف آخر للإلحاق من نحو: شأمل، وجرشأ وقال المازني⁽⁵²²⁾: الإلحاق المطرد من موضع اللام نحو: قعد، ورمد، وشمل، والإلحاق في غير اللام شاذ، ولا يقاس عليه نحو: يبطر، وجوهر، وجدول، وعلى حد قول المازني: يجوز البناء على فعئل من كل رباعي أو ثلاثي لكثرة إلحاق العرب بهما .

والزائد للإلحاق قسمان:

أحدهما: أن يكون من غير حروف الزيادة، كالدال في تردد.

الثاني: أن يكون من حروف الزيادة، ولا شرط فيه فيقع أولاً، وحشواً، وطرفاً، كالنون والميم في نفرج، ومريحك الله، ودلامص، وعقنقل، ورعشن، وفسحم، وذهب بعضهم: أن الزائد إذا كان أول حرف للإلحاق؛ لابد معه من زائد آخر، وهذا الزائد إن كان حرف مد ولين حشواً، أو غيره فالأكثر ومنهم الفارسي، على أنه يجوز الإلحاق مثل تجفاف، وسرحان، واخريط، وزملوط ملحقة بسرداح، وقرطاس، وبرطيل، وعصفور، وذهب ابن جني: أن الإلحاق في مثل ذلك لا يجوز⁽⁵²³⁾.

(521) المساعد 73/4.

(522) المنصف 41/1.

(523) ارتشاف الضرب 236 وانظر الخصائص 231/1-232 .

8- باب محال الحذف

يقول ابن مالك:

احذف وفي كعدة ذاك اطرّد		فا أمرٍ أو مضارعٍ من كوعَد
مضارعٍ وبنيتي مُنْصَف (524)		وحذفُ همزِ أَفْعَلٍ استمرَّ في

يقول أبو حيان (525): "قال ابن جني: أن الفارسي قال له : الناس في (وجهة) على ضربين

من يقول: مصدر ومن يقول: بأنها اسم مثل وَلَدَة (526)".

والهاء نحو: عدة هي عوض عن الواو المحذوفة

التوضيح والتحليل:

من مطرد الحذف حذف فاء مضارع مكسور العين واوياً مثل: يعد، ويضع، ويدع، ويدر،

ويطأ. ويحذف أيضاً في الأمر نحو: عد، عدة، ومقة، وسعة، ودعة، واتمام فعله شاذ .

قال الجرمي :ومن العرب من يخرججه على الأصل فيقولون: وعدة، ووثبة، فأما (وجهة) فالظاهر من

كلام سيبويه أنه مصدر (527) شاذ كالقصوى ، والمبرد والفارسي يريان بأنه اسم المكان المتوجه إليه.

قال ابن جني: أن الفارسي قال له : الناس في (وجهة) على ضربين من يقول: مصدر ومن

يقول: بأنها اسم مثل وَلَدَة (528).

والهاء نحو: عدة هي عوض عن الواو المحذوفة ، وذهب الفراء أنه يجوز حذفها؛ لأجل الإضافة

مثل قول الشاعر من البسيط :

(524) متن ألفية ابن مالك ص 64

(525) ارتشاف الضرب 240.

(526) المنصف 1/200-201.

(527) الكتاب 337.

(528) المنصف 1/200-201.

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا⁽⁵²⁹⁾

وهنا نجد في البيت (عد) حذفت الهاء للإضافة، والهاء أصلاً عوض عن الواو المحذوفة ،

ومن مطرد الحذف ، حذف همزة أفعل من مضارعه، واسم فاعله، واسم مفعوله، نقول: يكرم مكرم

ومكرم وأصله (يؤكرم) وثبت في الضرورة في الشعر مثل قول الشاعر:

فَأَيْتَهُ أَهْلٌ لَّأَنْ يُؤَكَّرَمَا⁽⁵³⁰⁾

وهنا أثبت الهمزة في الشعر للضرورة، والصحيح لأن يكرما

وكذلك في قول الشاعرة :

تدلت على خص الرعوس كأنها كرات غلام من كساء مؤرنب⁽⁵³¹⁾

فقال: مؤرنب بدلاً من مرنب.

وحذف الفاء من (مر وخذ وكل) كثير وغير هذه الثلاثة لا يجوز حذف فائه إلا لضرورة الشعر

مثل قول الشاعر:

(تِ لِي) آلَ زَيْدٍ وَاَنْدُهُمْ لِي جَمَاعَةٌ وَسَلَّ آلَ زَيْدٍ أَيُّ شَيْءٍ يُضِيرُهَا⁽⁵³²⁾

يريد الشاعر هنا (انت لي)

وقال الفارسي : أن أهل الحجاز منهم من يحقق الهمزة مثل بني تميم فلا يفك المضعف فيقول إِنَّ

ويحفظ حذف العين في فيعلان نحو: ربحان أصله ريوحان أدغم ثم حذفت الواو فصار ربحان وزنه

(529) البيت من البسيط للفضل بن العباس التصريح 396/2 وبلا نسبة في شفاء العليل 702/2 وشرح التسهيل 224/3 .

(530) البيت من الرجز لأبي حيان الفقعسي التصريح 396/2 والخصائص 144/1 والمقتضب 96/2.

(531) البيت من الطويل للبي الأخيلية الكتاب 280/4 وبلا نسبة في المنصف 192/1 والمقتضب 96/2.

(532) البيت من الطويل بلا نسبة في شفاء العليل 1106/3 وفي الدرر 239/2 والهمع 218/2 والمساعد 191/4.

فيلان ، وقد أجاز أبو الفتح في شيبان (اسم قبيلة) أن يكون من باب ربحان وأصله شيوبان من الشوب ، وأن يكون فعلاً من الشيب شيبان.

9- باب محالّ البدل والقلب والنقل

يقول ابن مالك:

أحرفُ الإبدال هدأت موطياً		فأبدل الهمزة من واوٍ ويا
إن يَسْكُنَ السابق من واوٍ ويا		واتصلا ومن عروضٍ عزيا
فياءَ الواو اقلبن مُدغما		وشدَّ مُعطى غير ما قد رُسما
من واوٍ او ياءٍ بتحريك أصل		ألفاً أبدل بعد فتحٍ مُتّصل
وياءَ اقلب ألفاً كسراً تلا		أو ياءَ تصغيرٍ بواوٍ ذا افعلا ⁽⁵³³⁾

يقول أبو حيان ⁽⁵³⁴⁾: "إذا كانت الضمة يمكن تخفيفها بالإسكان، كنور وسور، جمع نوار وسوار أو زائدة مثل: التَّرهوك مصدر تَرَهَّوك ،أو مشددة كتعوذ ؛ فلا يجوز البدل خلافاً لابن جني الذي يرى: في الزائدة نحو الترهوك فإنه يجيز الهمزة فنقول: تَرَهَّوك⁽⁵³⁵⁾".

وفي هذه المسألة فقد نقل ابن عصفور بخلاف ما يوجد في الارتشاف، ففي المنصف أن ابن جني ، لا يجيز قلب الواو المضمومة همزة إذا كانت زائدة فلا يقال: الترهوك مصدراً لترهوك ؛ والسبب هو دفعاً للنقل.

(533) متن ألفية ابن مالك ص62

(534) ارتشاف الضرب 258.

(535) المنصف 1/109.

جميع حروف المعجم جاء فيها البديل إلا (الخاء والحاء والذال والظاء والضاد والعين والقاف) فالهمزة أبدلت وجوباً ، من حرف لين لام ، أو ملحق يلي ألفاً زائدة متطرفة نحو: كساء ورداء واسلنقاء، أو متصل بهاء تأنيث عارضة كعطاءة، فإن بنيت الكلمة على الهاء لم تبدل كهداية وعلاوة (536) ومن ياء وواو عين في اسم فاعل، أو فاعلة، اعتلت في فعلها بانقلابها ألفاً نحو: قائم، وبائع أو اسم لا فعل له كحائر أو جائزة .

وزعم المازني أن همزة (أدور) أكثر، حيث أبدلت الألف همزة. وقال المبرد: تركه أحسن (537) .
واتفقوا على أن همزة وجوه أحسن وأكثر (أوجه) (538)؛ ولا يصح هذا الاتفاق؛ لأن لغة القرآن الواو من غير إبدال في وجوه ، فإن عرضت الضمة نحو (اخشوا الله) ونحو قوله تعالى ﴿لَتُبْلَوْنَ﴾ (539)

وأبدلت الهاء من الهمزة في قولهم: إياك، وأرحت، وأرقت، فيقولون: هياك، وهرقت، وهرحت، وأثبتوا الهاء في المضارع في اسم الفاعل، واسم المفعول، يهريق، مهريق، مهراق.
ومن همزة الاستفهام هزید منطلق؟ مثل: أزيد منطلق؟ وفي النداء قالوا: هيا بدلاً من أيا، وأبدلت العين من الهمزة في عباب قالوا: أبا و قال ابن جني: الهمزة أصل من أب (540)، وتقلب الهمزة واواً مثل: جمع آدم أوادم وتصغر على أويدم، وأصله أأدم، و أوأيدم، وهو من قلب الألف واواً، لا من قلب الهمزة واواً

(536) شفاء العليل 1081/3.

(537) المنصف 284/1.

(538) المقتضب 91/1.

(539) آل عمران 186/3.

(540) سر الصناعة 106/1.

ووافقته صاحب المذهب (541)

قال الفارسي تقول: أَيْدٍ، وَأَيْلٍ، على وزن (أفعل من) فقال ابن جني: بل أَوَدَّ، وأوَلَّ وإلى ذلك رجع الفارسي أخيراً (542).

وقد جاء القلب في الواو، فإن كان في مفرد فهو قليل نحو: مرضي، ومسبي، ومعدّي، وعتي فإن كان في الجمع فالقلب مطرد نحو: عصي والتصحيح شاذ نحو: قُنُو وزعم ابن عصفور أنه شذ من الجمع لفظان جاء على الأصل وهما فتو، ونُحُو (543).

وقد سمع بُهُو، جمع بهو وقالوا بهي على القلب، وأَبُو جمع أب، وأخُو جمع أخ، وبُنُو جمع ابن ونَحُو جمع نحو (544).

وتقلب ياء تقدمت أو تأخرت، وتدغم، وتقلب الضمة كسرة؛ لتصح الياء نحو: مَرْمِي، ومسري، أصلها مرموي، وسَرِيو، والجمع كَنِهِي جمعاً لَنَهِي، وشذ من المفرد: نهو عن المنكر، وأمر ممضو عليه وزعم ابن جني (545): أن نُهُوَّ أصل وقاس عليه، وشذ في المصدر الفتوة وفي الجمع فُتُو، على قول: من جعله من ذوات الواو، وبناء فعالن من القوة منعه الزجاج (546).

يقول ابن مالك :

في مصدر المعتلّ عيناً والفعل	منه صحيح غالباً نحو الحَوْل (547)
------------------------------	-----------------------------------

(541) المذهب في النحو لابن كيسان 19/1.

(542) ارتشاف الضرب 268 .

(543) الممتع 155/2.

(544) شرح الشافية 171/3.

(545) سر الصناعة 589/2.

(546) المساعد 138/4.

(547) متن ألفية ابن مالك ص62

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعِلَّ أَوْ سَكَنَ		فاحكم بذا الإعلال فيه حيث عن (548)
---	--	------------------------------------

يقول أبو حيان (549): "وأما آية فذهب الكسائي: في أن وزنها فاعلة؛ فأصلها آيَّة فحذفت العين وصارت آية (550) وذهب الخليل: أن أصلها آيَّة وأعلت العين، وكان القياس صحتها، وإعلال اللام فعكسوا فأصبح وزنها فَعَلَّة، وألفها منقلبة عن ياء، كذا غاية ورابة وغيَّيت، وأُغَيَّيت، ورَبَّيْنَا تَرَبَّيَّة، كتحية وذهب ابن جني: بأن ألفها منقلبة عن واو من رويته ومن غوى (551)".

وذهب الفراء: أن وزن آية فَعَلَّة؛ أبدلوا من الياء الساكنة ألفاً كما قالوا في صَابَه صَوْبَة ونَابَه نَوْبَة (552)

وأما إعلال عَوْرَ، وقولهم فيه: عار فقال السيرافي: لم يذهب به مذهب أفعل وقيل هو شذوذ كما شذوا في تصحيح رَوَّحَ، وغيت، وخَوَّنة وخَوَّكة (553). وحَوَّلَ، وشول، وصَوَّفَ الكباش (554).

يقول ابن مالك:

وما لإفعالٍ من الحذف ومن		نقلٍ فمفعول به أيضا قَمَن (555)
نحو مبيعٍ ومصونٍ وندر		تصحیح ذی الواو وفي ذی الیا اشتهر

يقول أبو حيان (556): "وتحذف الواو من مفعول ما اعتلت عينه، وينقل إلى ما يليه الحركة، نحو: مقول، ومبيع ومذهب أبي الحسن (557): أن المحذوف عين الكلمة ثم نقلت الضمة، وقلبت

(548) متن ألفية ابن مالك ص 62

(549) ارتشاف الضرب 301.

(550) شرح الشافية 118/3.

(551) المنصف 141/2.

(552) شرح الشافية 118/3.

(553) الكتاب 358/4.

(554) اللسان 2527/4.

(555) متن ألفية ابن مالك ص 63

كسرة؛ لتصحّ الياء والتقى ساكنان الواو والياء فحذفت الياء، وقلبت الواو ياءً ؛ لانكسار ما قبلها ومذهب الخليل وسيبويه: أن المحذوف واو المدة فأصل نحو: مبيع مبيع، ومقول مقول (558)،

نقلت الحركة فالتقت الواو والياء ساكنين؛ فحذفت الواو فبقي مبيع وكسر ما قبل الياء لتصحّ وثمرة الخلاف أنه إذا خفت مسو، على مذهبهما قيل مسو بالتخفيف، كما تقول: خبّ وعلى مذهب أبي الحسن مسو بالتشديد كما تقول مَقْرُو (559) .

والإتمام عن في ذوات الواو يحفظ، عن البصريين، وعن الكسائي، أن بني يربوع وبني عقيل يقولون: حُلي مصوغ، وعنبر مدووف، وثوب مصوون، وفرس مقوود، وقول مقوول، والظاهر أنها لغة لهؤلاء؛ وقاس عليه الكسائي والمبرد في نقل أبي الفتح عنه (560) .

وفي الإبدال من الحروف الصحيحة غير الهمزة، فمن المسموع الإبدال من ثالث الأمثال نحو: نقصيت من القصة وأصله نقصت.

وقول الرجاز:

تَقْضَى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ (561)

وأصله تقضض قال ابن جني: ويجوز أنه من قضى بمعنى عمل وليس من انقضّ

وقصّت أظفري أصله قصصت، وقال ابن جني: فعّلت من أقاصي الشيء، فالياء منقلبة عن واو؛ لظهورها في القصوى فوزنه فعّلت، وتكّموا أصله تكّموا، أبدلت ياء وانحذفت وقال ابن جني: يحتمل أن يكون من كميت الشيء أي سترته (562)، وكذلك قولهم: لم يتسنّ هو من قولهم: مسنون

(556) ارتشاف الضرب 305 وما بعدها .

(557) شرح الشافية 142/3.

(558) الكتاب 348/4.

(559) الممتع 459/2.

(560) المنصف 278/1.

(561) البيت من الرجز للعجاج الممتع 374/1 وسر الصناعة 759/2 والخصائص 90/2 والكامل 47/3.

(562) سر الصناعة 761/2.

وتلّعت من اللعاع، ومُعَمَّية من معمة، كما قال ابن الأعرابي: فأبدل من الميم ياء. وقال ابن جني: يجوز أن تكون من العمى .

(ولبّب) قيل: الباء بدل من الياء، قيل: أصله لبّيت وقال ابن جني: هو مبنى من لبّيك⁽⁵⁶³⁾.

وتبدل من النون ياء فقالوا: ظَرَبِيّ جمع ظربان، وقالوا ضفادي في ضفادع، والقرى في القرع قال ابن الإعرابي: قال بعض العرب: اشتهي أكل القرى ما يكفيني، ويقصد القرع .

وقالوا اراني في أرانب، وثعالي في ثعالب، قال ابن جني: يجوز أن يكون جمع ثعالة وقلبت.

والسادى ، والخامى، والثالى، فى السادس، والخامس، والثالث، والحروف التى أبدلت منها الياء وفيما تقدم من الواو، والألف، والهمزة، ثمانية عشر حرفاً .

وأبدلت الياء من الهمزة فى قولهم: فى (قرأت وتوضأت) قرئت وتوضيت وكذلك قالوا: هادى بدل هادى⁽⁵⁶⁴⁾.

وأبدلت النون من الميم قالوا: فى أيم أين واصل أيم أيم فخففت، وقد نطق بها شذوذاً.

وأما أسود قائم فقليل فيه: قاتن بالنون بدلاً من الميم قال ابن جني: يجوز أن يكون فاعلاً وذلك بحسب قول الشاعر:

وَقَدْ عَرِقْتُ مَغَابِئَهَا وَجَادَتْ بِدِرَّتِهَا قِرَى حَجِّ قَتَيْنٍ⁽⁵⁶⁵⁾

وهنا يرى ابن جني: أن قاتن هو اسم فاعل من قتين التي وردت فى البيت .

10- مسألة وقوع التكافؤ فى الإبدال بين الطاء والذال والتاء والذال والزاي .

يقول ابن مالك:.

(563) سر الصناعة 747/2.

(564) الممتع 380/1 .

(565) البيت من الوافر للشماخ فى ديوانه 329 انظر سر الصناعة 443/2 والصاحح (حجن) 2091/5.

إن طاء أو ظاء أو الصاد تلا	أو أختها تاء افتعال جعلاً
طاء بعد الذال دالاً صيراً	أو ذال أو زاي كمثل ازدجراً

يقول أبو حيان (566):

يقع التكافؤ في الإبدال بين الطاء، والدال، والتاء، نحو:

الإبعاظ في الإبعاد ، وفحصط في فحصت ، والمريدي في المريطي ،

واجدمعوا في اجتمعوا ، وفستاط في فسطاط ، وتربوت في قولهم: ناقة دربوت

وبين الباء والميم مثل قولهم: (ما زال راتماً على كذا) أي راتباً

وجعله ابن جني من الرتيمة (567) .

ويقولون باسمك؟ في ما اسمك (568)؟ وبين التاء والفاء، فم في ثم ، ومغثور في مغفور .

وبين اللام والراء قالوا : الشلخ في الشرخ، ونثرة في نثلة .

وبين النون واللام مثل : لعن في لعلّ، وأصيلال في أصيلان .

وبين العين والحاء مثل: صبع في صبح، وريع في ربح .

وبين الغين والحاء مثل : غطر في خطر .

وبين الصاد واللام، في الطجع في اضطجع .

وبين الذال والتاء مثل: الجنوة في الجدوة، وتلعثم في تلثم .

وبين الباء والفاء، في البسكل في الفسكل.

وبين الجيم والياء مثل: لا أفعل ذلك جداً الدهر يقولون : لا أفعل ذلك يداً الدهر .

(566) ارتشاف الضرب 327.

(567) يرى ابن جني أن الميم هنا أصلاً غير بدل من الرتيمة وهي شيء كان أهل الجاهلية يرونه (ربط غصنين في شجرة عند سفر أحدهم فإن بقيا مربوطين حتى عودته فهذا دليل على وفاء زوجته له والعكس صحيح)

(568) شفاء العليل 1113/3 .

ويبدلون من الكاف جيماً فيقولون: هذا غلامج ، في هذا غلامك .

وقال سيبيويه ⁽⁵⁶⁹⁾ "وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون من الجيم مكان الياء في الوقف "

ومن ذلك لغة أهل الكويت ، الآن يقولون: ويه في وجه وريال في رجال .

وإذا سكنت الجيم قبل الدال نحو: أجذر جاز أن تشاب بالشين، وقيل بل بالزاي لا بالشين .

وأبدلت الهاء وقفاً من: ألف (أنا وحيّها وهنا) قالوا فيها: أنه ، حيّله، وهنه، ويجوز أن تكون هاء

السكت ، وألف ما الاستفهامية، في قوله في الرجز الذي لم يعرف قائله ⁽⁵⁷⁰⁾

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمَكْنَه

إِنْ لَمْ أَرَوْهَا فَمَه

مَنْ هَهُنَا وَمِنْ هُنَه

ويقول أبو الفتح: أنه يجوز أن تكون (مه) هنا اسم فعل ⁽⁵⁷¹⁾ .

11 - جموع الكثرة

يقول ابن مالك:

أفعلة أفعال ثم فِعلة		تمّت أفعال جموع قلة
وبعض ذي بكثرة وضِعاً يفي		كأرجلٍ والعكس جاء كالصُفّي ⁽⁵⁷²⁾

يقول أبو حيان ⁽⁵⁷³⁾ : "وإن كان صفة لا بمعنى مفعول نحو: ذليل، وجديد يقال دُلُّل وجُدُد

وأجاز

(569) الكتاب 182/4 .

(570) شفاء العليل 462/1 وانظر المنصف 156/2 والهمع 78/1 وشرح الشافية 224/3.

(571) سر الصناعة 164/1.

(572) متن ألفية ابن مالك ص52

أبو الفتح ⁽⁵⁷⁴⁾، وكذلك أستاذه أبو علي الفارسي ، وابن مالك ⁽⁵⁷⁵⁾ ومنع من ذلك ابن قتيبة، وغيره من اللغويين ، وكذلك أبو الحسن ابن الضائع، ويكمل الحديث أبو حيان بقوله: وإن كان غير ما ذكر جاز سكون عينه تقول حُمِر جمع حمار .".

من جموع : وذلك لأفعل فعلاء تقول: في أحمر حمراء، حُمِر فإن كان أفعل لا مقابل له من حيث الخلقة كآدر ⁽⁵⁷⁶⁾، وأعزل ⁽⁵⁷⁷⁾ وأقلف ⁽⁵⁷⁸⁾

وإن كان فعلاء لا مقابل لها، كعذراء، ورتقاء ⁽⁵⁷⁹⁾، وعفلاء ⁽⁵⁸⁰⁾ فنقول: في جمعها أدر، وعُزل وعُفل

أو لم يشتهر؛ وصار مختصاً به لم يذكر له مقابل لا من لفظه، ولا من معناه، نحو قولهم: في الفرس الذكر (أسفى) ولم يقولوا: للمؤنث سفواء. وقالوا: ديمة هطلاء، ولم يقولوا مطر أهطل، فالجمع سُفُو وهُطْل .

فإن كان مضعفاً نحو: أغرّ وغرّاء، أو معتل الآخر كأعمى عمياء، وأعشى عشواء، تقول: غرّ وعميّ وعشوّ وسودّ وبيّض .

وذكر النحاة : أن سقفاً تجمع على (سُقْف) بضم القاف ويخفف فيقال سُقْف ⁽⁵⁸¹⁾

وزعم بعضهم: أن من قرأ سُقفاً بالضم فإنه جمع (سقيف) وقيل: لم يوجد له نظير فحمل على ما له نظير .

أما في (فُعْل) يطرد في فعول صفة ، لا بمعنى مفعول نحو صبور صُبُر ⁽⁵⁸²⁾

(573) ارتشاف الضرب 426.

(574) المنصف 91/3.

(575) شرح الكافية 1837/4.

(576) فتق في الخصبة انظر اللسان 44/1.

(577) القاموس 15/4.

(578) لم يختن.

(579) الصحاح 1480/4.

(580) مادة عقل في اللسان 3017/4.

(581) شرح الكافية 1829/4.

وفي اسم المذكر: على فعول مثل: عمود ، وزبور يجمع على عُمْد، وزُبُر (583).

وفي اسم المذكر والمؤنث على فعال مثل: أتان أُنُن، وحمار حُمُر.

وفي فاعل مثل: شارف شُرُف (584).

12- باب الجمع (ما زاد على ثلاثة أحرف جمعه على فواعل)

يقول أبو حيان (585):

"ويقول المبرد: جمعه أرهط كأكرع وأكارع، وأباطيل في جمع باطل، وعليه يجوز أن يجمع باطل على أباطيل وأباطل، وكذلك أقاطع وأقاطيع جمع قطيع، وملاقح جمع لقحة".

التوضيح والتحليل:

وأما في أحاديث جمع حديث فعلى ما زعم سيبويه (586)، ويراه الفراء، وتبعه السهيلي، جمع أحداثثة بمعنى حديث، فهو جمع على القياس، وزعم ابن خروف: أن أحداثثة إنما تستخدم في المصائب والدواهي لا في الحديث الذي يتحدث به.

أما ابن جني فيرى: أن الاسم بعينه يغير إلى هيئة أخرى ؛ وحينئذ يكسر فيرى في أباطيل أن الاسم غير إلى إبطيل، أو أبطول ثم كسر .

(582) التصريح 304/2-305.

(583) الكتاب 405/3.

(584)الشارف هي المسنة من الإبل .

(585) ارتشاف الضرب 467 وما بعدها.

(586) ارتشاف الضرب 467.

إذا ماثل الجمع مفاعل، ومفاعيل، وانقلبت في مفردة الواو ياءً لكسرة الميم نحو: ميلغة الكلب وميزان، فإنها تصير (واو) في الجمع تقول: مبالغ على وزن فواعل، وكذلك في جمع ميزان موازين؛ لزوال موجب قلب الواو (ياء) وشذ في إقرارها ياء في الجمع نحو: قول الشاعر:

حمى لا يحلّ الدهر إلا بإذننا ولا نسأل الأقيوم عقد الميثاق⁽⁵⁸⁷⁾

وهو يريد هنا الموائق، ومذهب البصريين أنه لا يجوز حذف الياء من مماثل: مفاعيل ولا زيادتها في مثل: مفاعل إلا في الضرورة، وأجاز الكوفيون ذلك في الكلام، واستدلوا بقوله تعالى

﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾⁽⁵⁸⁸⁾ جمع مفاتيح ومعاذير جمع معذرة⁽⁵⁸⁹⁾ ويجيزون في عصافير

عصافير، وفي جمع درهم، دراهم ودراهم.

ووافقهم ابن مالك على ذلك، واستثنى ابن مالك ما كان على فواعل، فلا تلحقه الياء فلا يقال: في ضوارب ضواريب إلا ما شذ.

وقد يفتح الجمع بما لا يفتح به مفردة فمن ذلك: ملامح، ومحاسن، ومشابه، ومذاكير كأنها جمع: ملحمة، ومحسنة، ومشبهة، ومذكّار، وهذه المفردات مهملة الوضع، وجاء جمعها على واحدتها في القياس المهمل، والمسموع في مفردتها: لمحّة، وحُسنة، وشبه، ودَكَر.

أو زيد في الجمع ما لا يكون في الواحد، كأراهط في جمع رهط، على قول سيبويه⁽⁵⁹⁰⁾

(587) البيت من الطويل لعياض الطائي وبلا نسبة في الخصائص 157/3.

(588) الأنعام 59/6.

(589) شفاء العليل 1049/3.

(590) الكتاب 616/3.

13- مسألة فيما يلحق الكلمة من أولها (همزة الوصل)

يقول ابن مالك :

للوصل همزٌ سابقٌ لا يثبتُ	إلا إذا ابتدئَ به كاستثبتوا
وهو لفعلٍ ماضٍ احتوى على	أكثر من أربعةٍ نحو انجلى
والأمر والمصدرِ منه وكذا	أمرُ الثلاثي كاخشَ وامضِ وانفذا
وفي اسمٍ استِ ابنِ ابنمِ سَمِع	واثنين وامرئٍ وتأنيثٍ تبع
وأيمنُ همزُ أل كذا ويبدلُ	مدّاً في الاستفهام أو يُسهلُ ⁽⁵⁹¹⁾

يقول أبو حيان⁽⁵⁹²⁾ : "ويقول ابن جني :

"واعلم أن هذه الهمزة أبداً في الأسماء، والأفعال، مكسورة إلا أنها قد ضمت في الأفعال،

في كل موضع كان ثالثها مضموماً ضمّاً لازماً وذلك نحو :أخرج اقتل⁽⁵⁹³⁾".

التوضيح والتحليل: يلحق الكلمة من أولها همزة الوصل، وهي التي تثبت في الابتداء بالكلمة، التي

فيها وتتحذف منها في الوصل، إلا في الضرورة، وتثبت وكثر ذلك في أوائل أنصاف الأبيات في

(أل) وغيرها مثل قول الشاعر :

ولا يُبادِرُ في الشَّاءِ وليدنا أَلْفَدَرَ يُنْزِلُها بغيرِ جَعَالٍ⁽⁵⁹⁴⁾

وكذلك قول الشاعر :

لا نسب اليوم ولا خلّة اتسع الخرق على الراقع⁽⁵⁹⁵⁾

(591) متن ألفية ابن مالك ص 61

(592) ارتشاف الضرب 547.

(593) سر الصناعة 116/1.

(594) البيت من الكامل بلا نسبة في الكتاب 150/4 وفي شرح شواهد الشافية 187/4.

وأضيفت إلى الوصل اتساعاً واختلف فيها، فقليل: وضعت أولاً همزة وهو قول ابن جني
(596) وقيل يحتمل أن يكون أصلها ، ألا ترى ثبوتها في الاستفهام مثل قولنا: الرجل ألفاً لما لم
يضطر إلى الحركة ، وقيل اجتلبت همزة ساكنة وهو قول الفارسي .

وتكون همزة الوصل في الأسماء ، غير مصادر الأفعال التي في أولها همزة وصل مثل:
ابن، وابنة، وامرئ، وامرأة ، واسم، واست، وتثنيتهما واثنين، واثنان ، وابنم، وقد ورد من تثنية ابنم
قول الشاعر:

وَمِمَّا ضِرَارٌ وَابْنَمَاهُ وَحَاجِبٌ مُؤَجَّجُ نَارٍ لِلْمَكَارِمِ لَا الْمُخْبِي (597)

والشاهد فيه : تثنية ابنم وهمزته همزة وصل .
وأيمن المخصوص بالقسم ، على خلاف فيه أهو مفرد وهمزته همزة وصل؟ أم جمع يمين وهمزته
همزة قطع ؟.

ومن همزة الوصل (أل) وكذلك (أم) في لغة حمير خلافاً لابن كيسان الذي يرى:
أن همزة أل قطع حذفت تخفيفاً ، وتفتح في أيمن وأل وأم ،
وتضم همزة الوصل قبل ضمة أصلية موجودة نحو:

أخرج أمر من الثلاثي ، وأُنْطَلِقَ وأُستخرج مما بنى ماضياً للمفعول ، من المفتوح بها وكذلك في
أختير، وأنقيد، إذا أشممت الضمة في التاء، والقاف وحكى ابن جني:
أن كسر الهمزة في نحو: إخرُج ولا يتبع الضمة وهي لغة شاذة . (598)

(595) البيت من السريع لأئس بن العباس الكتاب 285/3.

(596) سر الصناعة 113/1.

(597) البيت من الطويل للكميت في ديوانه 125/1 أو المقتضب 91/2 .

ويقول ابن جني :

" واعلم أن هذه الهمزة أبداً في الأسماء، والأفعال، مكسورة إلا أنها قد ضمت في الأفعال،

في كل موضع كان ثالثها مضموماً ضمّاً لازماً وذلك نحو :أُخرج اقتل (599).

14- باب جمعي التصحيح (جمع المذكر السالم) .

يقول ابن مالك:

وارفَع بواوٍ وبِياَ اجزُر وانصِبْ	سَالِمَ جَمْعٍ " عامرٍ ، ومذنبٍ (600)
-----------------------------------	---------------------------------------

يقول أبو حيان (601): " وذهب الخليل وسيبويه (602) إلى أن حركات الإعراب مقدرة ،في

الواو والياء ، واختاره السهيلي وكذلك أبو حيان. (603)

وأما النون فذهب الزجاج إلى أنها عوض عن حركة الواحد، وابن كيسان يرى: أنها عوض

عن التثنية، واختار أبو الفتح أن النون عوض عن الحركة والتثنية، وهي عوض عن

الحركة في مثل: أحمر إذ أنه لا ينون، وعوض عن التثنية في مثل: عصاً وقاضٍ إذ لا

حركة فيه (604)." .

15- جمع ما كان في آخره تاء التأنيث:

يقول ابن مالك:

(598) سر الصناعة 116/1.

(599) سر الصناعة 116/1.

(600) متن ألفية ابن مالك ص3

(601) ارتشاف الضرب 570 .

(602) الكتاب 17/1 .

(603) ارتشاف الضرب 569.

(604) سر الصناعة 449/2.

وما بِنًا وَأَلِفٌ قَدْ جُمِعَا		يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ فِي النَصْبِ مَعَا
كَذَا أُوْلَاتٌ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ		كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبُلٌ (605)

يقول أبو حيان (606): "وإن كان معتل اللام نحو: ظَبْيَةٍ، وَغُلُوةٌ، فذكر ابن جني: أن قوماً من العرب يسكنون العين من المعتل اللام اختياريًا (607)، يقال: ظَبْيَات، وَغُلُوات وقال ابن جني: ظَبْيَات أسهل من رَفُضَات؛ لاعتلال اللام وَرَفُضَات أسهل من ثَمَرَات؛ لأن المصدر يشبه الصفة".

التوضيح والتحليل:

إذا كان في الاسم تاء التأنيث حذفها، فإن كان قبلها ألف قلبتها إلى أصلها فنقول: في فتاة، وقناة، فتيات، وقنوات.

إن كانت همزة أصلية، أو مبدلة، أو ملحقة، فحالتها في التثنية وقالوا: في بنت بنات فلم يردوها إلى المحذوف، وفي أخت أخوات فردوها، وفي هنة هنات فلم يردوها وهنات فردوها، وفي سنة سنوات فردوها. وقال الفراء: في أمة وأمّ أمّهات وأمّات.

فإن كان الاسم الساكن العين الثلاثي في صفة، غير مضعّف، ولا معتل نحو: ضُخْمة وضُحْكة، فليس إلا السكون في جميع لغات العرب، ضُخْمات، وضُحْكات خلافاً لقطرب (608) فإنه أجاز في جمع (فَعْلَة) الفتح نحو صعبة صَعَبَات، قياساً على ما سمع من كَهَلَات بالفتح، وكَهَلَات بالسكون.

16- باب نوني التوكيد

يقول ابن مالك:

(605) متن ألفية ابن مالك ص3

(606) ارتشاف الضرب 594.

(607) المساعد 69/1.

(608) رأي قطرب في شرح الكافية 1804/4.

للفعل تأكيد بنونين هما		كنوني اذهبن واقصدنهما
يؤكدان افعلا ويفعل آتيا		ذا طلب أو شرطاً أمّا تالياً ⁽⁶⁰⁹⁾

يقول أبو حيان ⁽⁶¹⁰⁾: "فمذهب الجمهور أنه لا يجوز أن تدخل نون التوكيد في المضارع المنفي بلام أو بما وأجازه ابن جني ⁽⁶¹¹⁾ وأثبتته ابن مالك ⁽⁶¹²⁾".

التوضيح والتحليل:

نونا التوكيد هما خفيفة وثقيلة، والتأكيد بها أشد قاله الخليل ⁽⁶¹³⁾. وليست الخفيفة مخففة من الثقيلة بل هي نون، على حدتها خلافاً للكوفيين، إذ زعموا أنها أي الخفيفة مخففة من الثقيلة ⁽⁶¹⁴⁾ وهي تدخل على الأمر دون شروط؛ لأنه دال على الاستقبال نحو: اضربن ولا تدخل على الماضي إلا شذوذاً؛ لأن الماضي لا يدل على الاستقبال، وتكون حالات الوجوب التي تلحق نون التوكيد فيها الفعل المضارع في القسم نحو: والله لتقومن وفي حالات الجواز، ما ضارع القسم مثل:

الأمر، والنهي اضربن زيداً، ولا تضربن عمراً والتحضيض مثل قول الشاعر:

هَلَّا تَمَنَّ بَوَعْدٍ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ كَمَا عَهْدَتِكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ ⁽⁶¹⁵⁾
والعرض نحو ألا تنزلن.

ومن حالات شبه الوجوب: الشرط إذا ألحقت به ما الزائدة لأن ما الزائدة مثل اللام الواقعة في جواب القسم نحو: إِمَّا تَأْتِيَنِي آتَكَ وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأِمَّا يُنَسِّئَنَّكَ﴾ ⁽⁶¹⁶⁾
وأما النفي بلا وبما،

ومِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ ⁽⁶¹⁷⁾

(609) متن ألفية ابن مالك ص 42

(610) ارتشاف الضرب 657.

(611) شرح الكافية 487/4.

(612) التسهيل 216.

(613) الكتاب 509/3.

(614) التصريح 202/2.

(615) البيت من البسيط بلا نسبة انظر شفاء العليل 882/2.

(616) الأنعام 68/6.

الخلاصة:

- 1- نون التوكيد الثقيلة والخفيفة لا تلحق الماضي إلا شذوذاً، وتلحق الأمر بلا شروط .
- 2- تلحق المضارع بشروط منها أن يكون جواباً لقسم، ويقترن بلام الواقعة في جواب القسم، بدون فواصل، ويبدل على الاستقبال لا الحال، وأن يكون الفعل مثبتاً .
- 3- للنون الثقيلة ثلاث حالات :

- أ- حالة الوجوب في القسم مثل والله لتقومن.
- ب- حالة الجواز فيما ضارع القسم مثل: الأمر، والنهي والطلب، والعرض، والتضيض.
- ت- حالة شبه الوجوب وهو في حالة الشرط، إذا لحقت به ما الزائدة كما سبق .

وأما في مسألة الحذف عند اجتماع نون التوكيد، مع نون الوقاية فعند قولنا: هل يضربانني ؟ فيجوز اثباتها، وادغام نون الرفع في نون الوقاية، وحذف أحدهما فمذهب سيويه: أن المحذوف نون الرفع في المضارع، وإليه ذهب أكثر المتأخرين. وذهب أبو علي، وابن جني أن المحذوفة نون الوقاية ونادر حذف نون الرفع في المضارع نحو قول الشاعر :

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلُكِي (618)

والمقصود تبيتين وتدلكين وقد حذف نون الرفع شذوذاً .

17- باب التقاء الساكنين

قال ابن مالك :

وإن ساكنين التقيا اكسر ما سبق	فإن يكن ليناً فحذفه استحق
-------------------------------	---------------------------

يقول أبو حيان (619):

(617) الأنفال 25/8.

(618) البيت من الرجز بلا نسبة في شفاء العليل 125/1.

"إذا التقى ساكنان وكان الأول حرف مد ؛ حذف سواء كان في الكلمة الواحدة مثل: لم يقل لم يبيع .

أم في كلمتين في مثل قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَتَّبِدْ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ ﴾⁽⁶²⁰⁾ وقال الزمخشري:

{ والأصل فيما حرك منهما أن يحرك بالكسر، والذي حرك بغيره فلأمر نحو: ضمهم في نحو

﴿ وَقَالَتْ اخرجِ عَنَّهُنَّ ﴾⁽⁶²¹⁾ بقراءة من قرأ بالضم ونحو قول الله تعالى ﴿ اخشَوْا الله ﴾

فإن كان قبل ساكن كسر نحو: ردّ الرجل⁽⁶²²⁾.

ومنهم من يفتح مع الألف واللام مثل قول الشاعر:

فَعُضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فلا كَعْبًا بَلَعْتَ وَلَا كِلَابًا⁽⁶²³⁾

(وقال سيبويه الأفصح ، والأكثر الكسر، وأما مع الألف واللام فقال سيبويه: منهم من يدغمه على

حاله مفتوحاً، وحكى الضم ابن جني وهو قليل⁽⁶²⁴⁾

وحكى الكسائي سماعاً عن عبد القيس، الإثبات فيما كان مضعفاً يقولون: ارْدَ، وافرّ، واعَضّ

وغير الحجازيين من العرب تدغم وتفتح إن اتصل به ألف نحو: رُدّا ، وتضم عند الواو نحو: ورُدُّوا

، وتكسر عند الياء نحو: رُدِّي .

وقال ابن جني: قياس قول مرّت أن يقول يمرّون، وكونهم لم يطردوا القياس فيه دليل على

شدوذه⁽⁶²⁵⁾.

18- فصل في المتحرك الموقوف عليه

يقول ابن مالك:

سكّنه أو قف رائم التحرك	وغيرها التأنيث من مُحرك
-------------------------	-------------------------

(619) ارتشاف الضرب 726.

(620) البقرة 108/2.

(621) يوسف 31/12.

(622) المفصل 494./1.

(623) البيت لجرير من ديوانه 821 ذكره الأشموني 897/3، وابن هشام 317/4، والهمع 227/2، وسيبويه 160/2.

(624) ارتشاف الضرب 726.

(625) نفس المصدر السابق 727.

أو أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أو قف مُضْعِفًا		ما ليس همزاً أو عليلاً إن قفا
محركاً وحركاتٍ انقلا		لساكن تحريكُهُ لن يُحْظَلَا
ونقلُ فتحٍ من سوى المهموزلا		يراه بصريّ وكوفٍ نقلًا ⁽⁶²⁶⁾

يقول أبو حيان⁽⁶²⁷⁾: "وأجاز الأخفش، والجرمي، والكسائي، والفراء، النقل في الفتحة إلى الساكن وإن لم يكن مهموزاً⁽⁶²⁸⁾ .

وحكى أبو علي وابن جنى: فرقاً بين الفتحة، والضمة، والكسرة بأن بعض العرب يقول: رأيت الرجل بالالف ، ولا يقولون هذا الرجلو ، ولا مررت بالرجلي، وعليه جاء في القرآن ﴿وَيَنْظُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾⁽⁶²⁹⁾ ﴿الرَّسُولَا﴾⁽⁶³⁰⁾ و﴿السَّبِيلَا﴾⁽⁶³¹⁾ بإشباع الفتحة فتولدت منها الألف" .

التوضيح والتحليل:

المتحرك الموقوف عليه ولم يكن هاء تأنيث يجوز فيه الإسكان، وهو الأصل ويجوز فيه الروم⁽⁶³²⁾ ويكون في المحرك مطلقاً في المرفوع منوناً ، كان أم غير منون، وفي المنصوب غير المنون وفي المفتوح، وفي المنصوب بالكسرة وفي المجزور بالكسرة والفتحة في المكسور، ويحتاج في المفتوح والمنصوب إلى رياضة ؛ لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة .

وقال ابن الباذش: زعم أبو حاتم أن الرّوم لا يكون في المنصوب لخفته والناس على خلافه⁽⁶³³⁾ ،

(626) متن ألفية ابن مالك ص57

(627) ارتشاف الضرب 811.

(628) المساعد 318/4.

(629) الأحزاب 10/33.

(630) الأحزاب 66/33.

(631) الأحزاب 67/33.

(632) الروم هو الإتيان بالحركة ضعيفة الإشعاراً بما كان لها في الأصل ويدركه الأعمى والبصير .

ويجوز في المضموم الإشمام (634)

والإشمام مختص بالمضموم، سواء كانت ضمة بناء أم غيرها، وعن أبي عمرو أنه قرأ (635)
﴿ فَأَوْفِ ﴾ (636) بإشمام الجر، وعن عاصم أنه يشير إلى إعراب الحرف عند الوقف ينبغي أن
يحمل على الروم .

ويجوز التضعيف: وهو أن يجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الآخر ليجتمع ساكنان فيحرك
الثاني، ويدغم فيه الأول وله شروط :
الأول: أن لا يكون الأخير همزة نحو بناء .
الثاني: أن لا يكون حرف لين مثل أَوَّو وسَرَو .
الثالث : أن لا يكون تالي ساكن مثل بين عمرو ويوم .
الرابع أن لا يكون منصوباً في أشهر اللغات، وقد جاء المنون المنصوب في ضرورة الشعر نحو قول
الشاعر:

لقد خشيت أن أرى جدباً (637)

ويسكن الآخر مع التضعيف نحو:
قام الرجل، ومررت بالرجل .
وأشد أبو العلاء في كتاب الشادن لهيمان بن قحافة من الرجز :
حتى إذا أصبح بدا الأشعل
لاح كسيف شامة الصيقل
وعن عاصم أنه وقف على قوله تعالى ﴿مُسْتَطَر﴾ (638) بتشديد الراء، بخلاف الإسكان والروم
والإشمام .

(633) انظر المساعد 313/4 .

(634) الإشمام هو ضم الشفتين إلى الحركة المحذوفة من غير صوت ويدركه البصير لا الأعمى.

(635) أبو عمرو بن العلاء مقرأء البصرة .

(636) يوسف 88/12.

(637) البيت من الرجز للرجاز المشهور رؤية بن العجاج الكتاب 170/4.

(638) القمر 53/54.

ويجوز أن تنتقل الحركة إلى الساكن قبل الحرف، وشرطه أن لا يكون حرف علة نحو:
دار وبيّن ويوم، ولا مدغم في الحرف الأخير نحو: العلّ وأن لا يكون المنقول منه إلا حرفاً
صحيحاً.

الفصل الثاني

موقف أبي حيان من أبي الفتح عثمان بن جني

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : موافقات أبي حيان لأبي الفتح عثمان بن جني بالتأييد أو السكوت .
- المبحث الثاني : اعتراضات أبي حيان على أبي الفتح عثمان بن جني .
- المبحث الثالث : أثر أبي الفتح عثمان بن جني في أبي حيان
- الخاتمة : وفيها نتائج البحث وتوصياته.

الفصل الثاني

موقف أبي حيان من أبي الفتح عثمان بن جني:

المبحث الأول :

موافقات أبي حيان لأبي الفتح عثمان بن جني بالتأييد أو السكوت .

المبحث الأول :

موافقات أبي حيان لأبي الفتح عثمان بن جني.

1-وافق أبو حيان على رأي ابن جني في مسألة اشباع ضمير المؤنث المخاطبة مثل قولنا

:ضربتة-قرأته -كتبته فيقر كل من أبي حيان وكذلك ابن جني أنها لغة رديئة لربيعه وأنها

موجودة في اللغة على ضعفها وما كان لغة قبيلة فلا يرد.

2-وافق أبو حيان على رأي ابن جني في مسألة حاجة الضمائر إلى التفسير وفي هذه

المسألة، نرى أن أبا حيان يتوافق مع رأي ابن جني، الذي يتفق مع رأي ابن مالك ورأي

الأخفش، من أهل البصرة وكذلك مع رأي الطوال، من أهل الكوفة وهو من أصحاب

الكسائي.

3-وافق أبو حيان على رأي ابن جني في مسألة أن التصغير والترخيم لا يؤثر في العلمية

وكذلك دخول ال على الصفات والمصادر غير لازم الدخول مثل الحارث والعباس والحسن وقد وافق

أبو حيان على ذلك .

4-وافق أبو حيان على رأي ابن جني في مسألة الموصول ب(أل) وصلته فلا يجوز الفصل بين أل

وصلته بشيء البتة وهذا ما قاله: المبرد، والجرمي، وابن السراج، وابن جني .

5-وافق أبو حيان على رأي ابن جني في مسألة ما هو الرفع للمبتدأ والخبر؟ وقد اختلف العلماء

في الرفع لهما؛ أما ابن جني فيرى أنهما ترافعا وهو رأي الكوفيين في هذه المسألة". ويميل إليه أبو حيان.

6- وافق أبو حيان على رأي ابن جني في مسألة وقوع الظرف والجار والمجرور التامين خبر المبتدأ

واتفقا على أنه لابد من مقدر سواء كان اسم أو فعل .مثل قولنا: زيد في الدار، فزيد تخالف في الدار.وهنا لابد من تقدير محذوف سواء كان هذا المحذوف، اسم فاعل مقدر: نحو كائن، أو مستقر أو فعل مثل: استقر. وابن جني قال: بأن العامل الاسم (مستقر).

7- وافق أبو حيان على رأي ابن جني في مسألة جواز دخول الفاء، على الخبر ،الذي لا يشبه الشرط مثل:الأمر والنهي ، ونلاحظ في هذه المسألة التوافق بين ابن جني، وبين الفراء الكوفي وكذلك أبو حيان في نفس الرأي.

8- وافق أبو حيان على رأي ابن جني في مسألة إعمال (إن) النافية عمل ليس فمذهب أكثر البصريين، والفراء،من الكوفيين أن (إن) لا تعمل شيئاً.
ومذهب الكوفيين ،والفارسي، وابن جني، أنها تعمل عمل ليس.

أما أبو حيان يميل لرأي ابن جني في هذه المسألة ، ويستشهد بلغة أهل العالية فيرى أنها إن تعمل عمل ليس .

9- وافق أبو حيان على رأي ابن جني في مسألة دخول النفي على (كاد) "إذا دخل النفي على كاد، ويكاد، دل على نفي المقاربة كغيرها من الأفعال ؛ويلزم من نفي المقاربة نفي خبرها، خلافاً لقوم منهم ابن جني فإنهم يقولون: أن نفيها يدل على وقوع الخبر بعد بطاء، وهو الرأي الذي يؤيده أبو حيان."

10- وافق أبو حيان على رأي ابن جني في مسألة إن كان المفعول المطلق، من غير لفظ فعله، نحو: قعد جلوساً فمذهب الجمهور أنه منصوبٌ بفعل مضمر، أي جلس جلوساً.

وقيل بالفعل الظاهر ومذهب ابن جني ومن قبله الفارسي التفصيل (639).

فإن كان للتوكيد عملٌ فيه الفعل المضمر ،الذي هو من لفظه نحو :جلس جلوساً في مثالنا السابق قعد جلوساً وإن كان مختصاً : فإما أن يكون له فعل أو لا، فإن كان له فعل عمل فيه الفعل

المضمر، وإلا عمل فيه الفعل الظاهر، نحو: قعد القرفصاء والاختصاص يكون بأل العهدية تقول ضربته الضرب أي الضرب المعهود.

11- وافق أبو حيان على رأي ابن جني في مسألة (إذ الظرفية) وذهب بعضهم إلى أنها زائدة، وإلى أنها ظرف مكان، ولكن الذي يميل إليه أبو حيان، هو رأي أبو علي، ومن بعده تلميذه ابن جني، إلى أنها ظرف زمان. وابن جني يتحدث عن الناصب لهذا الظرف فيقول: هو الفعل الذي بعده فإن قلت: (بينما زيد قاعد إذ أقبل عمرو) فالعامل لنصب الظرف إذ هو فعل أقبل الذي بعده، والعامل لنصب بينما هو الفعل المقدر أقبل⁽⁶⁴⁰⁾، يفسره أقبل التي بعد إذ والتقدير (أقبل بينما زيد قاعد إذ أقبل عمرو).

12- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة الجملة بعد بينا وبينما ذهب الفارسي وابن جني، إلى حذف زمان⁽⁶⁴¹⁾

والتقدير (بينما أوقات زيد قائم جاء عمرو)

13- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة (إذا) إما أن تكون ظرف زمان، أو ظرف مكان حسب التأويل. وهو مذهب أبو علي من قبله فإذا قلت: خرجت فإذا زيد فالتقدير (خرجت فالزمان حضور زيد) فهنا هي ظرف زمان فإذا قلت: خرجت فإذا زيد والتقدير (خرجت فبحضرتي زيد) فهي ظرف مكان ويرى الأخفش: بأنها حرف.

14- وافق أبو حيان ابن جني أن (رب) حرف للتقليل وكذلك أن (عن وعلى) تزداد عوضاً.

15- وافق أبو حيان ابن جني أنه قد يتلقى القسم بلم ولن للضرورة .

16- وافق أبو حيان ابن جني الذي يرى أن (آية - لدن - ريث) لا تضاف إلى الفعل وإنما على حذف ما المصدرية ومذهب سيبويه أن إضافة آية يطرد في الكلام، ويخالفه المبرد وقال ابن مالك: تضاف إلى الفعل المتصرف مجرداً أو مقرونأب(ما) المصدرية.

(640) المساعد/503/1.

(641) الهمع /211/1.

17- وافق أبو حيان ابن جني بالسكوت في حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه خلاف، مثال ذلك: الذي ضربته نفسه زيدٌ فتقول: الذي ضربت نفسه زيدٌ تريد ضربته ذهب الخليل، وسيبويه⁽⁶⁴²⁾، والمازني، وابن طاهر، وابن خروف إلى جواز ذلك. وذهب الفارسي، وابن جني، والأخفش⁽⁶⁴³⁾ وثلعب، إلى منع ذلك .

18- وافق أبو حيان ابن جني في رأيه أن أو حرف العطف تأتي بمعنى بل في قوله تعالى

﴿أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾⁽⁶⁴⁴⁾ وكذلك أم تأتي بمعنى بل في قول العرب (إنها لإبل أم شاء)فالفارسي وابن جني قدروها بل هي شاء ،أي أنها جاءت بمعنى بل.

19- وافق أبو حيان ابن جني في رأيه في إعراب المخصوص في قولنا: نعم الرجل زيدٌ . فزيدٌ هنا خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو .ونسب هذا الرأي إلى سيبويه والزجاج والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني⁽⁶⁴⁵⁾ .

20- وافق أبو حيان ابن جني في رأيه تأكيد حبذا التأكيد اللفظي وأنشد أبو الفتح في المنصف يقول:

ألا حبذا حبذا حبذا حبيب تحملت فيه الأذى⁽⁶⁴⁶⁾.

21- وافق أبو حيان ابن جني في رأيه: في جملة الاستفهام التي بعد أفعال القلوب مثل :وعلمت متى قام زيد ،وعلمت أين ضربت عمراً في موضع المفعول الثاني على تضمين الفعل معنى ما يتعدى لاثنتين وهو مذهب أبي علي⁽⁶⁴⁷⁾ وحكاه عنه تلميذه ابن جني .

22- وافق أبو حيان ابن جني في رأيه أنه إذا وقعت إنَّ بعد القول الذي يقتضي القياس، أنه لا يعمل عمل الظن، حتى يضمن معنى الظن في اللغة السليمية.

(642) الكتاب/2/60.

(643) المساعد/2/392.

(644) البقرة /2/100.

(645) اللمع /222.

(646) المنصف /1/ 81 ومنهج السالك /4/107-108.

(647) حاشية الصبان /2/32.

23-- وافق أبو حيان رأي ابن جني: أن الهاء بدل من همزة، والهمزة بدل من واو، فالهاء بدل من بدل،

وهو مذهب ابن جني (648) وذلك في مسألة أصل كلمة هُنْ.

24- وافق أبو حيان رأي ابن جني في باب الاستغاثة والتعجب وأجمعوا على جواز أن يكون ب(أل) نحو يا لله، ويا للرجال، ويا للماء، ولام الاستغاثة به والمتعجب منه مفتوحة (649). ومذهب سيبويه: أنها ليست زائدة وتتعلق بفعل النداء، ومذهب ابن جني أنها تتعلق بحرف النداء (650).

25- وافق أبو حيان رأي ابن جني في باب ما لا ينصرف أن وزن أفعل الغالب فيه، أنه يمنع من الصرف مع الوصفية الأصلية، وعدم قبول مؤنثه تاء التانيث نحو: أحمر حمراء، فإن عرض في الوصفية نحو: مررت برجل أرنب، ونسوة أربع، ورجل أرمل، انصرف لأن مؤنثه أرملة (651).

وأما في الكلمات الست (أبطح-أبرق-أجرع-أدهم-أسود-أرقم) وأرقم وأسود هنا المقصود بها الحية فذكر سيبويه (652): أن كل العرب لا تصرفها، ولم تختلف في منع هذه الستة من الصرف. وصرح ابن جني: بأن هذه الأسماء كلها تصرف.

26- وافق أبو حيان رأي ابن جني في باب الترخيم "ولا يرخم في غير ضرورة منادى عار من الشروط إلا ما شذ من قولهم: يا صاح ولم يسمع ترخيمه إلا على لغة مراعاة المحذوف، ولم يسمع يكاد إلا مرخماً. ومذهب ابن جني، وابن خروف (653) أن أصله يا صاحبي ثم قالوا فيه على أحد اللغات (يا صاحب) ثم رخمه."

27- وافق أبو حيان رأي ابن جني في إعمال المصدر مضمراً حيث أجاز الفارسي وابن جني وابن مالك: جواز إعماله مضمراً في المجرور (654) لا في المفعول الصريح.

(648) سر الصناعة 650/2.

(649) الكتاب 21/2.

(650) سر الصناعة 329/1.

(651) المتضبط 341/2.

(652) الكتاب 201/3.

(653) المساعد 562/2.

(654) انظر الاشموني 226/2.

28- وافق أبو حيان رأي ابن جني في إعمال اسم الفاعل إذا كان ماضياً ومذهب ابن جني والفرسي بأنه لا يرفعه وأنه صار كالفاعل⁽⁶⁵⁵⁾؛ بسبب المضي .

29- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة هيهات يقول: أن هيهات تكتب بالهاء خلافاً لأستاذه أبي علي الذي يرى أنها تكتب بالتاء .

30- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة الصفة المشبهة: فقليل هي مشبهة باسم الفاعل كحالها إذا انتصب، ما بعدها أو انجر، وهو ظاهر كلام ابن جني ، والفرسي.

31- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة الضرائر حيث "يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز لغيره ، في الكلام عند سيبويه⁽⁶⁵⁶⁾ بشرط الاضطرار إليه، وردّ فرع إلى أصل، وتشبيه غير جائز بجائز. خلافاً لابن جني كونه لم يشترط الاضطرار⁽⁶⁵⁷⁾". حيث يرى ابن جني: أن المضمّر لا يتقدم على الظاهر رتبة ،نحو قول الشاعر :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زهيراً على ما جرّ من كلّ جانب⁽⁶⁵⁸⁾

حيث قدم الضمير في قوله :قومه على الاسم الظاهر .

32- وافق أبو حيان رأي ابن جني في باب الأسماء الستة :قال ابن جني الوجه أن تشديد الميم ليس بلغة "يقال فم بالضم والتشديدمثل : فمّ وفمّ ويرى ابن جني أن تشديد الميم ليس بلغة.

33- وافق أبو حيان رأي ابن جني في باب الابتداء"يقول الشاعر :

غَيْرَ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ⁽⁶⁵⁹⁾

وهذا البيت سأل أبا جني ابنه عالي عن إعرابه؟ فارتبك، في إعرابه وخرجه ابن جني على حذف المبتدأ، وإقامة صفته مقامه وإيقاع الظاهر موقع المضمّر لحذف ظاهر المبتدأ. والتقدير زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه .

34- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة تقدم خبر ليس عليها قال ابن جني: انفرد المبرد بأنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وخالفه في ذلك الجمهور .

(655) المساعد 198/2.

(656) الكتاب 32/1.

(657) الخصائص 406/2.

(658) البيت من الطويل لأبي جندب في شرح ديوان الهذليين 351/1.

(659) البيت لأبي نواس انظر شرح ابن عقيل 190/1 البيت للتمثيل لأن أبو نواس ليس ممن يحتج بشعره .

اختير منع تقديم الخبر على ليس فلا يجوز قائماً ليس زيد ،وفي ذلك خلاف فالمنع مذهب الكوفيين والمبرد وابن السراج والزجاج وأكثر المتأخرين .

35- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة تقديم المفعول على الفاعل "إذا عاد الضمير على المفعول بعده، فإذا يعود على ما بعده من مفعول لفظاً ورتبة نحو : ضرب غلامه زيداً ، فالجمهور على وجوب تأخير الفاعل هنا (660) ، وذهب بعضهم إلى الجواز، وقد جاء في أشعارهم وله وجه القياس وإليه ذهب ابن جني (661) وتبعه ابن مالك الناظم (662).

36- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة تعدي الفعل على وزن افعلنى فمذهب سيبويه أنها لا تتعدى نحو: احرنبى الديك إذا انتقش للقتال ومذهب ابن جني: بأنه) يتعدى وأنشد قول الراجز :
قد جعل النعاس يغرنديني أدفعه عنه ويسرنديني (663)

37- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة استعمال لدن دون من قليل ألا ترى أنها لم ترد في القرآن إلا مجرورة بمن، وهي التي يقول فيها ابن جني: استعمال لدن دون من قليل .

38- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة تعدد الحال حيث ذهب أبو الفتح وجماعة معه، إلى أنه يجوز أن يقضي من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحد أزيد من شيء واحد، من غير توسط حرف العطف.

39- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة تقدير الضمير الرابط مع الواو مطلقاً وأن المعنى جاء زيد والشمس طالعة وقت مجيئه ثم حذفت ودلت الواو على ذلك (664).

وهذا يعني إذا كانت الجملة الاسمية حالاً، فلا بد من الواو إلا ما شذ من قولهم كلمته فوه إلى في .

40- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة بعض أحكام اسم الفاعل ومنها حذف النون للتخفيف وإعمال اسم الفاعل مثل : قول الشاعر :

قَتَلْنَا نَاجِيًا بِقَتِيلٍ عَمْرُو وَخَيْرِ الطَّالِبِي التَّرَّةَ الْعَشُومَ (665)

هكذا رواه ابن جني (الترة) وقرأ الحسن (والمقيمي الصلاة) بنصب التاء والشاهد في البيت السابق الطالبى الترة حيث حذف النون للتخفيف وأعمل اسم الفاعل.

(660) همع الهوامع 166/1.

(661) الخصائص 295/1.

(662) شرح التسهيل 135/2.

(663) البيت من الرجز المشطور وقيل مصنوع التصريح 311/1.

(664) سر الصناعة 645/2.

(665) البيت من الوافر بلا نسبة انظر التذييل 830/4.

41- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة غلبة الفروع على الأصول ومن ذلك مسألة الصفة المشبهة والمستحسن فيها هو جر الفاعل، فعند قولك مررت برجل حسن وجهه فهنا الصفة المشبهة باسم الفاعل جرت الفاعل وسيبويه قاس هذه المسألة على هو الضارب الرجل وقد رأى أن الضارب الرجل مثل الحسن الوجه ومن هنا رأى ابن جني: أن هذا من باب غلبة الفروع على الأصول إذ إن الصفة المشبهة باسم الفاعل هي الفرع والأصل هو اسم الفاعل.

42- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة وجيم ككاف فرع عن الجيم الخالصة يقولون: في رجل ركل يقيرونها من الكاف، وعدّ سيبويه هذا حرفاً واحداً؛ لأن النطق لا يختلف،

وراعى ابن جني الأصل فعّد ذلك حرفين وتبعه ابن عصفور وابن مالك.

43- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة مخارج الحروف حيث يتفق أبو حيان مع ابن جني، في أن مخارج الحروف هي: ستة عشر وهو مذهب الخليل وسيبويه.

44- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة الاشتقاق الأكبر حيث قال: "ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر إلا أبو الفتح ابن جني: وكان أبو علي يأنس به في بعض المواضع".

45- وافق أبو حيان رأي ابن جني في رأيه بأن ضهيد وعثير مصنوعان.

46- وافق أبو حيان رأي ابن جني في رأيه بأن وزن زيزفون فيعلول على خلاف ما يقول السيرافي بأن وزنها فيفعلول.

47- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة نون نرجس عند ابن جني بفتحها أو كسرهما أصلية النون.

48- وافق أبو حيان رأي ابن جني الذي أجاز أن تعمل (لا) في المعرفة وتوحي الموافقة من قوله وجاز ذلك في قول الشاعر:

حَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاخِيًا

يُوحِي بِأَنَّهُ يُوَافِقُ ابْنَ جَنِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

49- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة الإلحاق مثل تجفاف، وسرحان، واخريط، وزملوط ملحقة بسرداح، وقرطاس، وبرطيل، وعصفور، وذهب ابن جني: أن الإلحاق في مثل ذلك لا يجوز.

50- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة باب محال الحذف في كلمة وجهة قال ابن جني: أن الفارسي قال له : الناس في (وجهة) على ضربين من يقول: مصدر ومن يقول: بأنها اسم مثل ولدة⁽⁶⁶⁶⁾.

51- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة قال الفارسي تقول أَيْدٍ، وأَيْلٍ، على وزن (أفعل من) فقال ابن جني: بل أَوْدٌ ، وأوْلٌ وإلى ذلك رجع الفارسي أخيراً⁽⁶⁶⁷⁾.

52- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة أن ألف آية وغاية منقلبة عن واو من رويته ومن غوى

53- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة أسود (قاتم) فقليل فيه: قاتن بالنون بدلاً من الميم قال ابن جني: يجوز أن يكون فاعلاً وذلك بحسب قول الشاعر:

وَقَدْ عَرِقْتُ مَعَابِئُهَا وَجَادَتْ بِدِرَّتِهَا قِرَى حَجْنٍ قَتَيْنٍ⁽⁶⁶⁸⁾

وهنا يرى ابن جني: أن قاتن هو اسم فاعل من قتين التي وردت في البيت .

54- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة قول الشاعر :

تَقْضَى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ⁽⁶⁶⁹⁾

وأصله تقضض قال ابن جني: ويجوز أنه من قضى بمعنى عمل وليس من انقضض .

55- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة الصفة لا بمعنى مفعول نحو: ذليل، وجديد يقال ذُلِّلَ وجُدِّدَ وأجاز أبو الفتح⁽⁶⁷⁰⁾، وكذلك أستاذه أبو علي الفارسي ، وابن مالك⁽⁶⁷¹⁾ ومنع من ذلك ابن قتيبة، وغيره من اللغويين ، وكذلك أبو الحسن ابن الضائع.

(666) المنصف 1/200-201.

(667) ارتشاف الضرب 268 .

(668) البيت من الوافر للشماخ في ديوانه 329 انظر سر الصناعة 2/443 والصاحح (حجن) 5/2091.

(669) البيت من الرجز للعجاج الممتع 1/374 وسر الصناعة 2/759 والخصائص 2/90 والكامل 3/47.

56- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة أباطيل فيرى: أن الاسم بعينه يغيّر إلى هيئة أخرى ؛
وحينئذ يكسر فيرى في أباطيل أن الاسم غير إلى إبطل، أو أبطل ثم كسر .

57- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة همزة الوصل حيث يقول ابن جني : " واعلم أن هذه
الهمزة أبداً في الأسماء، والأفعال، مكسورة إلا أنها قد ضمت في الأفعال،

في كل موضع كان ثالثها مضموماً ضمّاً لازماً وذلك نحو :أُخرج اقتل (672)".

58- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة النون في جمع المذكر السالم واختار أبو الفتح أن النون
عوض عن الحركة والتنوين، وهي عوض عن الحركة في مثل: تنثية أحمر إذ أنه لا ينون، وعوض
عن التنوين في مثل: تنثية عصاً وقاضٍ إذ لا حركة فيه (673)".

59- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة معتل اللام نحو: طَبَّية، وغلوة، فذكر ابن جني: أن
قوماً من العرب يسكنون العين من المعتل اللام اختيَّاراً (674)، يقال: طَبَّيات، وغلوات وقال ابن جني:
طَبَّيات أسهل من رَفَضَات؛ لاعتلال اللام ورَفَضَات أسهل من ثَمَرَات؛ لأن المصدر يشبه الصفة ".

60- وافق أبو حيان رأي ابن جني في مسألة نون التوكيد ودخولها على المضارع المنفي
فمذهب الجمهور أنه لا يجوز أن تدخل نون التوكيد في المضارع المنفي بلم أو بما وأجازه
ابن جني (675) وأثبتته ابن مالك (676)".

61- وافق أبو حيان رأي ابن جني في رأيه أن المحذوفة نون الوقاية وندر حذف نون الرفع
في المضارع عند اجتماع نون التوكيد، مع نون الوقاية.

62- وافق أبو حيان رأي ابن جني في رأيه حول المتحرك الموقوف عليه وحكى أبو علي

وابن جني: فرقاً بين الفتحة، والضمة، والكسرة بأن بعض العرب يقول:

(670) المنصف 91/3.

(671) شرح الكافية 1837/4.

(672) سر الصناعة 116/1.

(673) سر الصناعة 449/2.

(674) المساعد 69/1.

(675) شرح الكافية 487/4.

(676) التسهيل 216.

رأيت الرجل بالالف ، ولا يقولون هذا الرجلو ، ولا مررت بالرجلي، وعليه جاء في القرآن ﴿وَتَنْظُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ (677) ﴿الرَّسُولَا﴾ (678) و﴿السَّبِيلَا﴾ (679) بإشباع الفتحة فتولدت منها الألف" .

آراء ابن جني التي ذكرها أبو حيان وسكت عنها ولم يعقب.

1- ذكر أبو حيان رأي ابن جني في مسألة حركات الإعراب الذي يرى أن الحركة بعد الحرف لا مع الحرف وكان موقفه السكوت إذ لم يعقب ولم يرجح رأياً على رأي آخر.

2- ذكر أبو حيان رأي ابن جني في مسألة أل التي للعموم تدخل على الجمع إن لم يكن معهوداً كقوله تعالى : ﴿الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ (680) يقول أبو حيان (681): أن ابن جني يجيز أن نقول : "أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض ؛ لأن الدرهم والدينار لما كانا جنسين جازت صفتها بالجمع . وكان موقفه السكوت وعدم ترجيح رأي على غيره .

3- ذكر أبو حيان رأي ابن جني في مسألة تقديم أحد الخبرين على المبتدأ وكل منهما متحمل ضمير المبتدأ وكان موقفه السكوت .

4- ذكر أبو حيان رأي ابن جني في مسألة القول في تركيب كأن ، ابن جني يرى : أن الكاف حرف جر أما مذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين، والفراء، أنها مركبة من الكاف وأنّ وأعتني بحرف التشبيه فقدّم، وسكت أبو حيان ولم يعقب.

5- ذكر أبو حيان رأي ابن جني في مسألة القول في (لهنك لقائم) وكان موقفه السكوت . وذهب أبو الفتح وبعض النحويين، واختاره ابن مالك ، أن اللام في لهنك هي لام الابتداء؛ لما أبدلت همزة إنك إلى هاء، فجاز الجمع بين حرفي التوكيد. وقال أبو الفتح ابن جني : واللام الثانية زائدة، نحو لهنك لرجل صدق.

(677) الأحزاب 10/33.

(678) الأحزاب 66/33.

(679) الأحزاب 67/33.

(680) النساء 34/4.

(681) ارتشاف الضرب 988.

6- ذكر أبو حيان رأي ابن جني في مسألة القول في دخول لا النافية للجنس ،على جمع المؤنث السالم وكان موقفه السكوت وذكر الآراء فقط ، وذهب بعض العلماء من المتقدمين، وابن خروف، من المتأخرين إلى كسر التاء والتتوين عند دخول لا النافية للجنس ،على جمع المؤنث السالم ،أي تقول :لا مسلماتٍ أو، لا مسلماتٍ وذهب الأكثر إلى كسر التاء دون التتوين، وذهب المازني، والفارسي، إلى البناء على الفتح أما ابن جني فيقول: إذا أضيف (جمع المؤنث السالم) كسر، على الأصل ؛لأنه معرب نحو لا مسلماتٍ زيد".

7- ذكر أبو حيان رأي ابن جني في مسألة ناصب الاسم بعد ألا التي للتمني بفعل مقدر - وهو رأي أبو علي وابن جني -في حين يرى الخليل، وصحبه أن الناصب هو لا العاملة عمل إن. وكان موقفه السكوت وذكر الآراء فقط.

8- ذكر أبو حيان رأي ابن جني في مسألة هل يقام المفعول لأجله مقام الفاعل وكان موقفه السكوت وذكر الآراء فقط فقد ذهب الفارسي، وابن جني، والجمهور ، بأن المفعول لأجله لا يقام مقام الفاعل، سواء أكان منصوباً، أم بحرف الجر.

وذهب بعضهم أنه يجوز، إذا كان بحرف الجر لا إذا كان منصوباً".

9- ذكر أبو حيان رأي ابن جني الذي يرى أن لدن مثل اسم الفاعل مثل قولنا: أضارب زيداً؛ وبذلك ترتفع غدوة بعد لدن" قال سيبويه: لا ينصب لدن إلا غدوة فلا تقول لدن بكراً بل لدن غدوةً أما قول الشاعر :

من لد شولاً-----⁽⁶⁸²⁾

فانتصبت شولاً بكان الناقصة المضمره أي من لد كانت شولاً وقال الكوفيون في لدن غدوةً وترفع غدوة بإضممار كان الناقصة،وسكت أبو حيان ولم يعقب.

10- ذكر أبو حيان رأي ابن جني في قوله بين بين أي بين هؤلاء، وبين هؤلاء، ثم أزيلت الإضافة وركب الاسمان تركيب (خمسة عشر)ولو أضيف إلى بين بين؛ تعين ازالة الظرفية وخطأ ابن جني من قال: همزة بين بين بالفتح؛لأن الإضافة تلغي الظرفية ⁽⁶⁸³⁾"، وسكت أبو حيان ولم يعقب.

(682) البيت من الرجز المشطر الكتاب 1/134.

11- ذكر أبو حيان رأي ابن جني على جواز تقدم المفعول معه على معطوفه كقولنا جاء والطيارة البرد والأصل فيها جاء البرد والطيارة ولكن لا يجوز تقدمه على فعله ، وسكت أبو حيان ولم يعقب.

12- ذكر أبو حيان رأي ابن جني إلى ضرورة تقدير الضمير ، الرابط مع الواو (واو الحال) فإذا قلت :جاء زيد والشمس طالعة. فتقديره: وقت مجيئه وحذف الضمير ، ودلت الواو على ذلك ،والجمهور على أن الجملة خالية من الضمير ، ولا يقدر محذوف ، وسكت أبو حيان ولم يعقب.

13- ذكر أبو حيان رأي ابن جني إلى أن أسماء الأفعال مثل الحالات الستة(الأمر -النهي -النفي -الاستفهام -التمني -التحضيض) التي ينتصب الفعل المضارع بعدها بحيث يكون واقعاً بعد الفاء في جواب الحالات الستة السابقة مثل قولنا: صه فنحنك، وحسبك فتفهم ،فينتصب الفعل بعدها، وسكت أبو حيان ولم يعقب.

14- ذكر أبو حيان رأي ابن جني أن حرف الجر الباء من الحروف الأحادية وحركتها الكسر وحكى ابن جني أن بعضهم قال: أن حركتها الفتح مع الظاهر، وسكت أبو حيان ولم يعقب.

15- ذكر أبو حيان رأي ابن جني في المضاف إلى ياء المتكلم ليس مثلى ولا مجموعاً وفيه أربعة مذاهب منها مذهب ابن جني : أنه لا معرب، ولا مبني، إذ الاسم عنده معرب ومبني ولا معرب ولا مبني مثل هذه الحالة⁽⁶⁸⁴⁾ ، وسكت أبو حيان ولم يعقب.

16- ذكر أبو حيان رأي ابن جني الذي يرى أن الصفة إذا كانت رافعة، وبعدها صفة غير رافعة؛ فإنك تقدم الصفة غير الرافعة كقولنا: مررت برجل عاقل قائم أبوه؛ لأن الرافعة أشبهت الجملة فتكون بعد الصفة التي لا ترفع، وسكت أبو حيان ولم يعقب.

17- ذكر أبو حيان رأي ابن جني فيما يراه أن صائماً صفة لفرس ؛لأن من خواص الوصف أن لا يقبل الوصف، وذلك في قول الشاعر:

ظَلَّلْنَا بُمُسْتَنَّ الحُرُورِ كَأَنَّا ... لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمٌ⁽⁶⁸⁵⁾

(683) الهمع 212/1.

(684) الأشموني 283/2 ومنهج السالك 233/3.

بحسب قول ابن جني " أي لا يصح أن يكون نعتاً ،ولا منعوتاً،ومنها المضمّر لا ينعت، ولا ينعت به.وكذلك في رأي ابن جني عند قولنا : مررت بهذا الرجل فسيبويه يسميه نعتاً، وابن جني يسميه (عطف بيان) واختار هذا القول ابن مالك⁽⁶⁸⁶⁾. وعطف البيان على ما يقول الفارسي وابن جني والزمخشري والكوفيون :إلى أنه يكون في النكرة تابِعاً لنكرة ومثّل بعضهم بقوله تعالى ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾⁽⁶⁸⁷⁾ وسكت أبو حيان ولم يعقب.

18- ذكر أبو حيان رأي ابن جني في مسألة بدل الاشتمال وذهب ابن جني إلى أن المعنى المسند إلى المبدل منه، مسندٌ في البدل؛ فيكون إسناده إلى الأول مجازاً وإلى الثاني حقيقة إذ المسلوب حقيقة الثوب ، لا زيد في قولنا: سُلِبَ زيدٌ ثوبه"، وسكت أبو حيان ولم يعقب.

19- ذكر أبو حيان رأي ابن جني في مسألة إذا لحق اسم الإشارة كاف الخطاب ،أيجوز أن يوصف به أي؟ فذهب ابن كيسان إلى جواز ذلك تقول: يَأْيُهَا الرجل ويَأْيُهَاكَ الرجل⁽⁶⁸⁸⁾. وذهب السيرافي إلى منع ذلك، وذهب الجرمي⁽⁶⁸⁹⁾ والفارسي وابن جني من استضعاف نعت أي ، باسم إشارة ولا يلتفت إليه ؛لأنه مخالف للسمع، وسكت أبو حيان ولم يعقب.

(685) البيت من الطويل لجريفي ديوانه 419 وفي الكتاب 425/1 والدرر 149/2.

(686) شرح التسهيل 320/3 .

(687) النور 35/24 .

(688) رأى بن كيسان فى الاشمونى 252/3.

(689) المساعد 505/1.

المبحث الثاني :

اعتراضات أبي حيان على أبي الفتح عثمان بن جني

المبحث الثاني : اعتراضات أبي حيان على أبي الفتح عثمان بن جني

1-خالف أبو حيان ابن جني في مسألة اضممار كان بعد لدن وكذلك (أما أنت منطلقاً) فيقول ابن جني:وهو يفسر هذه المسألة ويستدل بقول أستاذه أبو علي الفارسي ومن قبله سيبويه: بأن ما لما كانت عوضاً نابت مناب كان في العمل. أما أبو حيان فيرى أن ما هنا زائدة، بخلاف ما يراه ابن جني بأنها جاءت عوضاً.

2-خالف أبو حيان ابن جني في مسألة أحوال الفعل بالنسبة للفاعل مثل : يُوعِظُ في المسجد رجالاً. لالتبس عليك الأمر هل رجالٌ هنا فاعل، أم نائب فاعل؟ فلا يجوز اضممار الفعل في هذه الحالة. والجمهور أن هذه الحالة لا يقاس عليها، وذهب الجرمي وابن جني على القياس على ذلك، فأجازا أَكَلَ الطعام زيد⁽⁶⁹⁰⁾. وشَرِبَ الماء عمرو أي أكله زيدٌ وشربه عمرو وقد منع ذلك سيبويه وإن لم يلبس. و أبو حيان لم يتوافق مع ما ذهب إليه ابن جني من القياس على الحالة الثالثة وهي إذا أشعرَ به من قبله؛ فيجوز حذف الفعل نحو قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ بفتح الباء في يُسَبِّحُ (فرجالاً) فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما قبله، بشرط عدم الالتباس.

فأجاز ابن جني(أَكَلَ الطعام زيدٌ) أي أكله زيدٌ.وأكدّ بعدها أبو حيان على منع ذلك من سيبويه حتى وإن لم يلبس.

3- خالف أبو حيان ابن جني في مسألة أن (إلا) تأتي زائدة كما في قول الشاعر:

(690) التصريح 274/1 .

حَرَاجِيحُ مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بِلْدًا قَفَرًا⁽⁶⁹¹⁾

وهنا نرى أن أبا حيان يختلف مع ابن جني في رأيه بأن إلا في البيت السابق زائدة .

4-خالف أبو حيان ابن جني في مسألة لاسيما وأصل سيّ سوى والمحذوفة عند ابن جني ،لام الكلمة⁽⁶⁹²⁾ .

والأحسن عند أبو حيان أن المحذوفة عين الكلمة ،وهنا يختلف أبو حيان مع ابن جني.

5- خالف أبو حيان ابن جني في مسألة ورود المصدر حالاًحيث خالف ابن جني سيبويه حيث أنه يرى أن (أن والفعل) يجوز أن تقع حالاً كما يقع صريح المصدر في حين لم يجز سيبويه ذلك .

و أستنتج مخالفة أبي حيان، لابن جني الذي يرى وقوع المصدر حالاً،في حين يميل أبو حيان: بأن الفعل المقدرالذي يسبق المصدر هو الحال مثل رأي المبرد، والأخفش: فذهباً إلى أن قبل كل مصدر فعل مقدّر، وذلك هو الحال مثل: زيد طلع بغتةً أي يبعث بغتة. وابن هشام استحسّن هذا الرأي ؛ وكأن أبا حيان استحسّنه لأنه أنهى المسألة بكلام ابن هشام بقوله على لسان ابن هشام: وهذا تقدير حسن سهل.

6-خالف أبو حيان ابن جني في مسألة الحال الجامدة غير المؤولة بمشتق وفي مسألة (هذا بسرّاً أطيّب منه رطباً) فذهب المازني⁽⁶⁹³⁾ والفارسي وابن جني :أن أفعّل التفضيل هو العامل في الحاليّن وهذا لا يستقيم؛ فإن عملت أفعّل التفضيل في رطباً فهذا ممكن فكيف لها أن تعمل فيما سبقها؟ وقد خالف أبو حيان ابن جني في هذه المسألة، ومال إلى رأي سيبويه بأن العامل في بسر، الضمير المستكن في أطيّب ورطباً حال من الضمير في منه.

7- خالف أبو حيان ابن جني في مسألة إن اتحد عامل الحال وذو الحال وتعددت هي نحو: (جاء زيد ضاحكاً مسرعاً) ففي كونهما الحاليّن خلاف، فالفارسي يرى أنه لا يجوز أن يقضي العامل الواحد لأكثر من حال واحدة⁽⁶⁹⁴⁾ . ويجعل في مثالنا السابق (مسرعاً) صفة أو أنها حال من الضمير

(691) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه 1419/3 و الكتاب 48/3 وشرح التسهيل 357/1 وشفاء العليل 381/1.

(692) الهمع 235/1.

(693) المساعد 30/2.

(694) المساعد 35/2 .

المستكن في ضاحكاً أما ابن جني فله رأيٌ مختلف، عن رأي أستاذه الفارسي فهو يرى: أن العامل الواحد يقتضي أكثر من حال واحدة (695).

8- خالف أبو حيان ابن جني في مسألة القول في كل، يقول أبو حيان (696) : "وأجاز ابن جني: أنتم كلکم بينه درهم ونلاحظ هنا عدم مراعاة اللفظ".

9- خالف أبو حيان ابن جني في أنه أجاز: (جلست زیداً) على تقدير جلست جلوس زید (697) وهذا مما لا ينبغي أن يجوز (698) على حد قول أبي حيان الذي خالفه في هذا الموضع .

10- خالف أبو حيان ابن جني في مسألة لما الشرطية والتي هي حرف عند سيبويه (699)، تدل على ربط جملة بأخرى، ربط سببية، وعبر عنه بحرف وجود لوجود أو حرف وجوب لوجوب، وذهب ابن السراج، والفارسي، وابن جني: أنه ظرف زمان بمعنى حين (700)، ولم يتوافق أبو حيان مع هذا الرأي وقال: والصحيح مذهب سيبويه.

11- خالف أبو حيان ابن جني في مسألة (هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ) "وابن جني خرج هذه المسألة فقدره (خربٍ جحره) ثم نقل الضمير فصار (خربٍ الجحر ثم حذف قال: فهذا جرٌ صحيح وهو نعتٌ للضب. ويقول أبو حيان: وتقديرها خطأ".

12- خالف أبو حيان ابن جني في مسألة إبدال الجملة من المفرد حيث أجاز ابن جني، والزمخشري، وابن مالك، أن تبدل الجملة من المفرد".

وخالفهم أبو حيان الرأي بقوله: وما استدلوأ به لا تقوم به حجة. أما الثابت هو: أنه تبدل الجملة من الجملة.

(695) الخصائص 20./2.

(696) ارتشاف الضرب 1820.

(697) منهج السالك 209/3.

(698) ارتشاف الضرب 1837.

(699) الكتاب 234/4.

(700) شرح الكافية 231/3.

13- خالف أبو حيان ابن جني في جواز توسط المفعول معه بين الفعل والفاعل فيقال جاء والطيارة البرد وهذه المسألة فيها خلاف

- الجمهور يرى عدم جواز ذلك .

- ابن جني يرى جواز ذلك لأنه لم يتقدم على فعله العامل فيه.

14- خالف أبو حيان ابن جني في قولنا : (علمته النحو باباً باباً) أن باباً الأولى لما وقع موقع الحال؛ جاز أن يعمل في الثاني وذهب أبو الفتح ابن جني إلى أن الثاني صفة للأول؛ تقديره باب ذا باب ، ثم حذفت (ذا) وأقمت الثاني مقامها فجرى عليه جريان الأول . أما أبو حيان فيقول " والذي أختاره أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله ؛ لأن مجموعهما هو الحال.

15- خالف أبو حيان ابن جني في قوله ضرب زيد هنداً الظريفة الظريف.

تجعل أول الأوصاف لآخر الأسماء، وآخر الأوصاف لأول الأسماء ، ليقل الفصل بينهما وكذلك يقول ابن جني : أكلت وشربت الماء الخبز أحسن من قولك: أكلت وشربت الخبز الماء مع أن الأفصح عند علماء البلاغة أن تجعل المقدم للمؤخر والمؤخر للمؤخر ومنه قول الله تعالى ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (701)

16- خالف أبو حيان ابن جني في قوله أن بناء افعلنى يتعدى ومذهب سيبويه أن هذا البناء لا

يتعدى (702) ، ومذهب ابن جني إلى أنه يتعدى (703) مثل: اعرندى واسرندى.

17- خالف أبو حيان ابن جني في مسألة النقاء الساكنين بقوله ومنهم من يفتح مع الألف واللام

مثل قول الشاعر:

فَعُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فلا كَعْباً بَلَّغْتَ وَلَا كِلَاباً (704)

(وقال سيبويه الأفصح ، والأكثر الكسر، وأما مع الألف واللام فقال سيبويه: منهم من يدغمه على حاله مفتوحاً، وحكى الضم ابن جني وهو قليل (705).

(701) القصص 73/28.

(702) الكتاب 77-76/4.

(703) المنصف 86/1 .

(704) البيت لجريز من ديوانه 821 ذكره الأشموني 897/3، وابن هشام 317/4، والهمع 227/2، وسيبويه 160/2.

(705) ارتشاف الضرب 726.

المبحث الثالث : أثر أبي الفتح عثمان بن جني في أبي حيان.

- 1- لعل من أهم ما تأثر به أبو حيان ولاحظته, أنه بدأ كتابه ارتشاف الضرب بالصرف , وآخر النحو على خلاف كل الكتب النحوية المعتدة , وكان ابن جني يقول متحسراً : ما رأيت كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره, فجاء أبو حيان ولبى رغبة ابن جني في كتابه الارتشاف .
- 2- لقد ذكر أبو حيان آراء أكثر من أربعمائة وعشرة من الأعلام , ولم يسبق آراء ابن جني عنده إلا عشرة علماء وهم: سيويه, والأخفش, والمبرد, والفارسي, وابن مالك, والكسائي, والفراء, وابن عصفور, والسهيلي, والزجاج. وهم كما نرى من جهازة النحو العربي وابن جني ترتيبه في الفئة المتقدمة عند أبي حيان, فلم يسبقه إلا عشرة من العلماء, في ذكر آرائه النحوية والصرفية .
- 3- تكرر ذكر الآراء النحوية والصرفية لابن جني مائة وسبعاً وأربعين مرة , وهو إن دلَّ فيدل على أهمية هذا العالم الفذ , عند أبي حيان, وفي الاستئناس بآرائه النحوية والصرفية .
- 4- لقد حصرت في الدراسة الخاصة بالبحث تسعاً وتسعين مسألة نحوية وصرفية, وكان التوافق بين آراء ابن جني, وأبي حيان في اثنتين وستين مسألة , والاختلاف في سبع عشرة مسألة, وهناك تسع عشرة مسألة ذكرها أبو حيان وسكت عنها ولم يعقب.
- 5- عند اعتراض أبي حيان على مسألة لابن جني, كان يستخدم ألفاظ تتم عن احترام كبير لابن جني بعيداً عن التجريح , وكان يستخدم خلافاً لـ وزعم أبو الفتح , إذ قلما استخدم ابن جني وأكثر من قول أبو الفتح دلالة على احترامه .
- 6- وافق أبو حيان ابن جني في مسائل, وخالف سيويه والبصريين, وكمثال وافقه في مسألة ما هو الرفع للمبتدأ والخبر؟ وخالف في هذه المسألة سيويه والبصريين, وهذا يدل على مكانة الرجل عند أبي حيان .

7- كان موقف أبي حيان من ابن جني موقف المختار المميز, يتفق معه وأحياناً يختلف معه, ولم يرتبط بفكره إلا في حدود ما يلائم منهجه .

الخاتمة :

كما بدأنا دراستنا لهذا البحث بالحمد والثناء, أختمه بالشكر والحمد لله على عظيم امتنانه, وعلى عطائه وتوفيقه, فإذا أحسنت فبتوفيقٍ من الله, وإذا قصرت فمن نفسي والشيطان, وها هي رحلتنا تصل إلى نهايتها, مع علمين من أعلام النحو العربي, وقد فصل بينهما أربعة قرون من الزمن وجمعناهما في دراسة واحدة, فكانت الثمرة أن جمعت آراء ابن جني من كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان, وكانت تسعاً وتسعين مسألة, اتفق العالمان برأييهما في اثنتين وستين مسألة, واختلفا في سبع عشرة مسألة, وسكت أبو حيان عن تسع عشرة مسألة .

وبعد هذه الدراسة وصلنا إلى قطف الثمار, وهي نتائج البحث التي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

نتائج البحث:

- 1- وقفت في هذا البحث على شخصيتين - من أهم أعلام النحو العربي - فابن جني من أهم أعلام النحو في القرن الرابع الهجري, وأبو حيان من أهم أعلام النحو العربي في القرن الثامن الهجري, وعلى جهودهما النحوية والصرفية .
- 2- وقفت في هذا البحث على أهم كتب أبي حيان فمنهج السالك باكورة إنتاجه, وارتشاف الضرب آخر كتبه المعتمدة .
- 3- الكشف عن آراء ابن جني النحوية والصرفية, في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان ودراستها وتوثيقها, ثم النظر في موافقات واعتراضات أبي حيان لهذه الآراء .

- 4- لقد حصرت في الدراسة الخاصة بالبحث تسعاً وتسعين مسألة نحوية وصرفية، وكان التوافق بين آراء ابن جني وأبي حيان في اثنتين وستين مسألة، والسكوت عن تسع عشرة مسألة والاختلاف في سبع عشرة مسألة وكانت نسبة الاختلاف بينهما حوالي 17% وهي نسبة اختلاف بسيطة بين العالمين .
- 5- لقد ذكر أبو حيان آراء أكثر من أربع مائة وعشرة من الأعلام ، ولم يسبق آراء ابن جني عنده إلا عشرة علماء وهم: سيوييه، والأخفش، والمبرد، والفارسي، وابن مالك ،والكسائي، والفراء، وابن عصفور، والسهيلي، والزجاج.
- وهم كما نرى من جهاذة النحو العربي، وابن جني ترتيبه في الفئة المتقدمة عند أبي حيان فلم يسبقه إلا عشرة من العلماء، في ذكر آرائه النحوية والصرفية .
- 6- تكرر ذكر الآراء النحوية والصرفية لابن جني مائة وسبعاً وأربعين مرة، وهو إن دلَّ فيدل على أهمية هذا العالم الفذ عند أبي حيان، وفي الاستئناس بآرائه النحوية والصرفية .
- 7- أكثر الألفاظ التي استخدمها أبو حيان في الاعتراض هي خلافاً لـ وزعم وهي ألفاظ توحى بالاحترام والتقدير في الاعتراض .
- 8- ابن جني كان أحياناً يخالف سيوييه، والمدرسة البصرية، وأستاذه الفارسي ،وأحياناً ينفرد برأي لا يشاركه به أحد، وقد لاحظت أن شخصية الفراء الكوفي تشبه إلى حد بعيد شخصية ابن جني .
- 9- كان موقف أبي حيان من ابن جني موقف المختار المميز، يتفق معه وأحياناً يختلف معه ولم يرتبط بفكره إلا في حدود ما يلائم منهجه .
- 10- على الرغم من ميل كل من العلمين للمدرسة البصرية إلا أنني لاحظت لهما آراء تختلف مع المدرسة البصرية، وتتفق مع المدرسة الكوفية، فكانت لديهما الموضوعية العلمية لما اعتقدا بأنه صحيح بعيداً عن الذاتية والعصبية .
- 11- لم يستشهد أبو حيان بالحديث الشريف خلافاً لأستاذه ابن مالك ،الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف ،ولم ألحظ في حدود دراستي إلا حديثين يتيمن استشهد بهما أبو حيان بينما أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر .

توصيات البحث:

- 1- البحث والكشف عن آراء ابن جني ومذهبه النحوي والصرفي، والصوتي خاصة وإبراز جهوده العظيمة في الميدان اللغوي .
- 2- كتاب ارتشاف الضرب موسوعة نحوية تضمنت الآراء النحوية والصرفية، لمعظم النحاة ممن سبقوا أبا حيان فهي مادة زاخرة للبحث والدراسة .
- 3- كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك يحتاج إلى دراسة شاملة متعمقة .
- 4- المذاهب النحوية، وآراء العلماء بحاجة إلى دراسة مقارنة وموازنة، في ضوء علم النحو الحديث.

الفهارس الفنية وفيها :

- 1- فهرس الآيات القرآنية .
- 2- فهرس القوافي .
- 3- فهرس المصادر والمراجع.
- 4- فهرس الموضوعات .
- 5- فهرس الفهارس

فهرس الآيات القرآنية:

الرقم	الآية	السورة ورقم والآية	الصفحة
-1	﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾	البقرة 17/2	55
-2	﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ﴾	البقرة 60/2	75
-3	﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾	البقرة 71/2	31
-4	﴿ وَمَلَأْنَاهُ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾	البقرة 98/2	72
-5	﴿ أَوْكَلْنَا عَاهِدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ﴾	البقرة 100/2	73
-6	﴿ أَوْكَلْنَا عَاهِدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ﴾	البقرة 100/2	155
-7	﴿ وَمَنْ يَتَّبِدْ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ ﴾	البقرة 108/2	133
-8	﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾	البقرة 135/2	72
-9	﴿ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾	البقرة 196/2	72
-10	﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾	البقرة 238/2	71
-11	﴿ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	آل عمران 97/3	69
-12	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾	آل عمران 185/3	60
-13	﴿ لَتَبْلَوُنَّ ﴾	آل عمران 186/3	117
-14	﴿ الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾	النساء 34/4	138
-15	﴿، وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا ﴾	المائدة 38 /5	19
-16	﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾	الأنعام 25/6	29
-17	﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ ﴾	الأنعام 45/6	14
-18	﴿ وَإِنَّمَا يُنْسِيَنَّكَ ﴾	الأنعام 68/6	131
-19	﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾	الأنعام 59/6	136
-20	﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾	الأنعام 155/6	66
-21	﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ ﴾	الأعراف 4/7	63

21	الأعراف 21/7	﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾	-22
74	الأعراف 193/7	﴿أَدْعُوهُمْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾	-23
131	الأنفال 25/8	﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾	-24
60	الأنفال 54/8	﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾	-25
55	الأنفال 60/8	﴿تَرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾	-26
20	التوبة 40/9	﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾	-27
29	التوبة 107/9	﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾	-28
56	التوبة 114/9	﴿إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾	-29
56	يونس 2/10	﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾	-30
30	يونس 68/10	﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾	-31
75	هود 71/11	﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾	-32
65	يوسف 15/12	﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾	-33
20	يوسف 20/12	﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾	-34
133	يوسف 31/12	﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾	-35
63	يوسف 82/12	﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾	-36
135	يوسف 88/12	﴿فَأَوْفٍ﴾	-37
65	يوسف 96/12	﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾	-38
29	ابراهيم 11/14	﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾	-39
75	النحل 81/16	﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾	-40
73	الإسراء 62/17	﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾	-41
60	الإسراء 84/17	﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾	-42
29	الكهف 5/18	﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾	-43
41	الكهف 16/18	﴿وَإِذِ اعْتَرِلْتُمُوهُمْ﴾	-44
73	الكهف 86/18	﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾	-45
94	مريم 17/19	﴿فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا﴾	-46
35	طه 97/20	﴿لَا مِسَاسَ﴾	-47
73	الأنبياء 63/21	﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾	-48
30	الأنبياء 109/21	﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعِدُونَ﴾	-49

88	المؤمنون 36/23	﴿ هِيَ هَاتِ هِيَّهَاتِ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾	-50
70	المؤمنون 111/23	﴿ أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾	-51
19	النور 2/24	﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾	-52
68	النور 35/24	﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾	-53
38	النور 36/24	﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾	-54
63	النور 40/24	﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾	-55
33	الفرقان 20/25	﴿ إِلَّا أَنَّهُمْ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ ﴾	-56
75	النحل 81/16	﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾	-57
96	القصص 73/28	﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾	-58
65	العنكبوت 65/29	﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾	-59
75	الروم 9/30	﴿ أَوْلَمْ يَسِيرُوا ﴾	-60
134	الأحزاب 10/33	﴿ وَتَنْظُنُّونَ بِاللَّهِ الظَّنُونَا ﴾	-61
134	الأحزاب 66/33	﴿ الرُّسُولَا ﴾	-62
134	الأحزاب 67/33	﴿ فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴾	-63
29	فاطر 23/35	﴿ إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾	-64
32	يس 32/36	﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾	-65
83	ص 44/38	﴿ نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾	-66
28	ص 57/38	﴿ هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾	-67
94	الزمر 16/39	﴿ لَهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ظِلٌّ مِنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظِلٌّ ﴾	-68
66	غافر 28/40	﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾	-69
29	غافر 56/40	﴿ إِنَّ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ ﴾	-70
41	الأحقاف 11/46	﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا ﴾	71
94	محمد 16/47	﴿ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ ﴾	-72
76	الذاريات 48/51	﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾	-73
56	النجم 3/53	﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾	-74
135	القمر 53/54	﴿ مُسْتَطَرٌ ﴾	-75
43	الواقعة 3-1/56	﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ (1) لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ (2) ﴾	-76

72	الحشر 9/59	﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّعُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾	77
75	الملك 20/67	﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾	-78
75	الملك 21/67	﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ﴾	-79
55	القلم 6/68	﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُون﴾	-80
73	الإنسان 3/76	﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾	-81
72	الإنسان 24/76	﴿وَلَا تَطْغِ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾	-82
69	البروج 3/85	﴿قَتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ (4) النَّارِ﴾	-83
24	البروج 14/85	﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾	-84
30	الطارق 4/86	﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	-85

فهرس القوافي:

الصفحة	اسم الشاعر	البحر	القافية
حرف الباء			
83	----	الطويل	أصبى
86	امرؤ القيس	"	بيثرب
91	لأبي جندب	"	جانب
115	ليلى الأخيلية	"	مؤرنب
133	جرير	الوافر	كلابا
135	رؤبة بن العجاج	الرجز	جدبا
55	ابن يعفر	الطويل	تصوبا
77	ابن جويه	الكامل	تشعب
128	الكميت	الطويل	المخبي
التاء			
36	ابن قنعاس	الوافر	تبيت
الجيم			
70	الكميت	الطويل	تأجبا

الدال			
115	ابن العباس	البسيط	وعدوا
16	النابعة	الطويل	المجد
18	الأعشى	"	جامدا
55	ابن زهير	الوافر	زياد
58	الأعشى	المتقارب	رقادها
62	-----	الطويل	أحدا
الراء			
120	العجاج	الرجز	كسر
115	-----	الطويل	يضيئها
41	الفرزدق	البسيط	بشر
47	ذي الرمة	الطويل	قفرا
61	عمر بن أبي ربيعة	"	المشهر
61	الهذلي	المتقارب	السرر
63	لذي الرمة	الطويل	هوبر
70	السدي	"	السمر
74	-----	"	عامر
العين			
56	زيد بن الملح	"	تدفع
59	مالك بن نويرة	"	فبيجعا
74	-----	البسيط	واقع
90	ابن زنين	الوافر	وضعه
127	ابن العباس	السريع	الواقع
القاف			
56	ابن وابصة	البسيط	تنق
56	ابن ثور	الطويل	تروق
61	ابن نهار	"	تفرقوا
الكاف			

132	-----	الرجز	تدلكي
اللام			
17	عتي بن مالك	الطويل	ذميل
27	الراعي النميري	البسيط	مميلا
42	زهير بن أبي سلمى	الطويل	يضائله
48	امرؤ القيس	"	جلجل
56	-----	الرجز	يتكل
61	ابن شأس	الطويل	عزلا
83	امرؤ القيس	"	يذبل
87	-----	المتقارب	ذلا
96	امرؤ القيس	الطويل	مرحل
127	-----	الكامل	جعال
الميم			
39	الفرزدق	البسيط	يبتسم
25	-----	الرجز	اظلمه
131	-----	البسيط	سلم
59	عنتره	الكامل	كالدرهم
61	الأعشى	الوافر	مداما
67	جرير	الطويل	صائم
75	الأعشى	"	سائم
81	علقمة الفحل	البسيط	مشكوم
77	ابن العدوي	"	نقم
97	-----	الطويل	ظلوم
148	-----	الوافر	الغشوم
115	الفقعسي	الرجز	يؤكرما
73	ابن الفجاءة	الرجز	لجامي
النون			
27	-----	المنسرح	المجانين

44	-----	مشطور الرجز	بين
57	لأبي طالب	الكامل	دفيانا
67	لذي الأصبع	الهج	حسانا
83	-----	البسيط	دينا
92	لأبي نواس	-----	الحن
93	-----	الرجز	يسردني
121	الشمخ	الوافر	قتين
الهاء			
58	مجنون ليلي	الكامل	فاها
الياء			
15	-----	الرجز	الرمية
45	يزيد بن الحكم	الطويل	بمرعوي
61	-----	البسيط	تنهيا
73	الأخل	الطويل	مغاديا

فهرس المصادر والمراجع:

- 1- ابن جني النحوي، د. فاضل السامرائي - مطبعة دار النذير - بغداد ، 1389هـ-1968م.
- 2- أبينية الأسماء والأفعال لابن القطاع - رسالة دكتوراة - د. أحمد عبد الدايم- كلية دار العلوم 1980م
- 3- ارتشاف الضرب من لسان العرب ،تحقيق د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب -مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1 - 1418هـ-1998م.
- 4- الأصول في النحو لابن السراج-تحقيق عبد الحسين الفتلي-الأردن-1985م-1405هـ.
- 5-إعراب القرآن للنحاس -تحقيق. د. زهير زاهد -القاهرة-1985م-1405هـ.
- 6-الأعلام لخير الدين الزركلي -بيروت-1984م-1404هـ.
- 7- أعيان العصورأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، دار الفكر : دمشق 1998م.
- 8-الأمالي لأبي علي القالي-بيروت-1987م-1407هـ.
- 9- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي-تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-القاهرة -1950-1399هـ.
- 10-الإنصاف للأنباري-تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد-القاهرة-د.ت.
- 11-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد-بيروت
- 12- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك -تحقيق محمد بركات - القاهرة -1388هـ-1968م.
- 13-التصريح بمضمون التوضيح في النحو للأزهري،ط1-نشر دار الكتب العلمية -بيروت لبنان-1421هـ-2000م.
- 14- التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي 1995م، ط6، مكتبة وهبة : القاهرة .
- 15-التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني -تحقيق أحمد القيسي-وخديجة الحديثي-بغداد 1381هـ-1962م.
- 16-التنبيه على مشكلات الحماسة لابن جني -مخطوط-دار الكتب المصرية.
- 17-توضيح المقاصد والمسالك للمرادي-تحقيق عبد الرحمن سليمان-القاهرة 1396هـ-1976م.

- 18-جمهرة اللغة لابن دريد-تحقيق د.رمزي البعلبكي-بيروت-1987م.
- 19-الجنى الدائم في حروف المعاني للمرادي-تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم-1983م.
- 20-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك -القاهرة-د.ت.
- 21-خزانة الأدب للبغدادى-تحقيق وشرح عبد السلام هارون-القاهرة1989م-1409هـ.
- 22-الخصائص لابن جني -تحقيق محمد علي النجار-القاهرة-د.ت.
- 23- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ,حسام سعيد النعيمي,العراق,دار الرشيد، 1980م.
- 24- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني -دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- 25- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي-القاهرة-1328هـ.
- 26-ديوان الأعشى-شرحه وقدم له مهدي ناصر الدين-بيروت 1987م-1407هـ.
- 27-ديوان امرئ القيس ضبطه -مصطفى عبد الشافي-بيروت 1983م-1403هـ.
- 28-ديوان حسان بن ثابت-تحقيق د.سيد حنفي حسنين-القاهرة 1983م.
- 29-ديوان حميد بن ثور الهلالي-عبد العزيز الميمني-القاهرة-1371هـ-1951م.
- 30-ديوان ذي الرمة -تحقيق د.عبد القدوس أبو صالح-دمشق، 1393هـ-1973م.
- 31-ديوان الراعي النميري-حققه راينهرت فايبيرت-بيروت -1401هـ-1967م.
- 32-ديوان زهير بن أبي سلمى -شرح علي فاعور-بيروت-1988م-1408هـ.
- 33-ديوان الشماخ-تحقيق د.صلاح عبد الهادي-القاهرة د.ت.
- 34-ديوان عبيد بن الأبرص-بيروت-بدون تحقيق.
- 35-ديوان علقمة -تحقيق-لطفي الصقال ودرية الخطيب-حلب-1389هـ-1969م.
- 36- ديوان عنتره ;المؤلف: عنتره بن شداد - الخطيب التبريزي; المحقق :مجيد طراد; حالة الفهرسة: غير مفهرس; الناشر: دار الكتاب العربي; سنة1412هـ-1992م
- 37-ديوان الفرزدق ;المؤلف: همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس الفرزدق ;المحقق: علي فاعور; حالة الفهرسة: غير مفهرس; الناشر: دار الكتب العلمية1407 هـ-1987م.
- 38-ديوان الكميت-جمع وتقديم د.داود سلوم-بغداد-1969م.
- 39-ديوان النابغة الذبياني -شرح عباس عبد الساتر-بيروت 1405هـ-1984م.
- 40-سر صناعة الإعراب لابن جني -تحقيق د. حسن هندراوي -دمشق-1405هـ-1985م.
- 41- سنن ابن ماجه ,محمد بن يزيد بن ماجه -تحقيق شعيب أرنؤوط وآخرون -دار الرسالة العالمية.
- 42- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك المؤلف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري) المحقق: محمد محيي الدين الطبعة العشرون 1400هـ-1980م
- 43- شرح الأشموني على ألفية مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ;المؤلف: الأشموني; المحقق: محي الدين عبد الحميد; حالة د.ت
- 44-شرح الألفية لابن هشام وهو المسمى أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك , عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام -تحقيق -يوسف البقاعي- نشر الدار الفكر-د.ت.
- 45-شرح التسهيل لابن مالك-تحقيق د. عبد الرحمن السيد ومحمد المختون-القاهرة-1410هـ-1990م.

- 46- شرح ديوان الهذليين للسكري-تحقيق أحمد فراج- القاهرة 1965م.
- 47- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور-تحقيق صاحب أبو جناح -العراق-1402هـ-1982م.
- 48- شرح الجمل لابن هشام الأنصاري -تحقيق د.علي محسن عيسى- القاهرة1985م.
- 49- شرح الحماسة للمرزوقي -تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون-القاهرة 1951م.
- 50- شرح الكافية للرضي نشره يوسف حسن عمر -ليبيا-د.ت.
- 51-شفاء العليل في ايضاح التسهيل للسلسيلي-تحقيق د.الشريف عبد الله علي الحسيني-مكة المكرمة-1406هـ-1986م.
- 52- شواهد المغني ;المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ;المحقق: أحمد ظافر كوجان لجنة التراث العربي-1368هـ-1966م.
- 53-الصاحح للجوهري -تحقيق أحمد عبد الغفور عطار -بيروت -1376هـ-1956م.
- 54- طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن علي السبكي ، تحقيق: محمود محمد الطناجي، ط1، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه : القاهرة .د.ت.
- 55- طبقات المفسرين للداوودي المؤلف: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: 945هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- 56- القاموس المحيط للفيروزآبادي-دار الحديث-القاهرة -د.ت.
- 57- القوافي للتوحي -تحقيق د.عوني عبد الرؤوف- القاهرة -1987م.
- 58- الكامل للمبرد-تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة د.ت.
- 59- الكتاب لسبويه -تحقيق عبد السلام هارون- الهيئة المصرية للكتاب -1983م- 1403هـ.
- 60- لسان العرب لابن منظور -القاهرة -طبعه دار المعارف -د.ت.
- 61- اللمع في العربية لابن جني -تحقيق د. حسين محمد شرف -القاهرة -1399هـ-1979م
- 62- مجاز القرآن لأبي عبيدة -تحقيق فؤاد سزكين-القاهرة -1954م.
- 63- متن ألفية ابن مالك - د. عبد اللطيف الخطيب -دار العروبة للنشر -الكويت ط1-1427هـ-2006م
- 63- مجمع الأمثال للميداني -تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-القاهرة 1970م.
- 64- المحتسب لابن جني -تحقيق علي النجدي ناصف -وعبد الفتاح شلبي -القاهرة 1389هـ-1969م.
- 65- المدارس النحوية لشوقي ضيف -القاهرة -1979م.
- 66- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي -تحقيق-محمد الشاطر محمد -القاهرة 1405هـ-1985م.
- 67- المساعد على تحقيق الفوائد، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك -تحقيق محمد بركات-دار المدني 68-
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي -تحقيق د. حاتم الضامن-بغداد 1407هـ-1987م.
- 69-معاني القرآن للفراء - ج2-تحقيق محمد علي النجار -الهيئة المصرية العامة للكتاب -1972م.
- 70-معجم الأدباء لياقوت الحموي -القاهرة -د.ت.
- 71- معجم المؤلفين كحالة، عمر رضا، (بيروت ، دار إحياء التراث، د.ت)
- 72-معجم البلدان لياقوت الحموي -بيروت -د.ت.
- 73- مغني اللبيب لابن هشام -تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- القاهرة .

- 74-المفصل للزمخشري -بيروت -د.ت.
- 75- المفضليات -تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون -القاهرة 1979م.
- 76-المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني -تحقيق د. كاظم المرجان -بغداد-1982م.
- 77- المقتضب للمبرد -تحقيق - محمد عبد الخالق عزيمة- القاهرة -1399هـ.
- 78-الممتع في التصريف لابن عصفور -تحقيق فخر الدين قباوة -1399هـ-1979م.
- 79- مناهج المفسرين، منيع عبد الحليم محمود، ط1، 1978م، دار الكتاب المصري: القاهرة.
- 80-المنصف لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين -1954م.
- 81-منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي-تحقيق علي محمد فاخر ،أحمد السوداني،عبد العزيز محمد فاخر-القاهرة -دار الطباعة المحمدية -1434هـ-2013م.
- 82- المذهب في القراءات العشر-د.محمد سالم محيسن-القاهرة-1398هـ-1978م.
- 83- نفح الطيب للتلسماني ،تحقيق د. إحسان عباس -بيروت-1383هـ-1968م.
- 84-همع الهوامع للسيوطي -د.عبد العال سالم مكرم -1400هـ-1980م.

فهرس الموضوعات .

الصفحة	الموضوع
ب	ملخص الدراسة باللغة العربية
ت-ث	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
ح	الإهداء
خ-د	الشكر والتقدير
4-1	المقدمة
10-5	التمهيد:
136-11	الفصل الأول: أراء أبي الفتح عثمان ابن جني النحوية والصرفية في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان
100-12	المبحث الأول : أراء أبي الفتح عثمان ابن جني النحوية في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان.
136-101	المبحث الثاني :أراء أبي الفتح عثمان ابن جني الصرفية في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان.
158-137	الفصل الثاني: موقف أبي حيان من أبي الفتح عثمان بن جني
152-138	المبحث الأول: موافقات أبي حيان لأبي الفتح عثمان بن جني بالتأييد

		أو السكوت .
	157-153	المبحث الثاني: اعتراضات أبي حيان على أبي الفتح عثمان بن جني
	157	المبحث الثالث: أثر أبي الفتح عثمان بن جني في أبي حيان.
	158	الخاتمة ونتائج البحث
	159	توصيات البحث
	160	الفهارس الفنية
	165-162	فهرس الآيات القرآنية:
	168-165	فهرس القوافي:
	172-169	فهرس المصادر والمراجع:
	173-172	فهرس الموضوعات: